Al-Ahram Al-Ektesady

الأهرام الاقتصادى

الأحد 5 مايو 2019 م ـ 30 شعبان 1440 هـ (العدد 2598) ـ (الثمن - 10 جنيهات)

www.ik.ahram.org.eg

صدر العدد الأول ديسمبر 1950 برئاسة تحرير د. بطرس بطرس غالى

مع العدد: - ملحق «الأهرام غاز» - كتاب الحج والعمرة من بنك فيصل الإسلامى المصرى

دوائر المال والاستثمار

نتائج الاستفتاء تدعم الاستقرار والتنمية

انتعاش الاستثمار والسياحة وتحسن مستويات الدخول



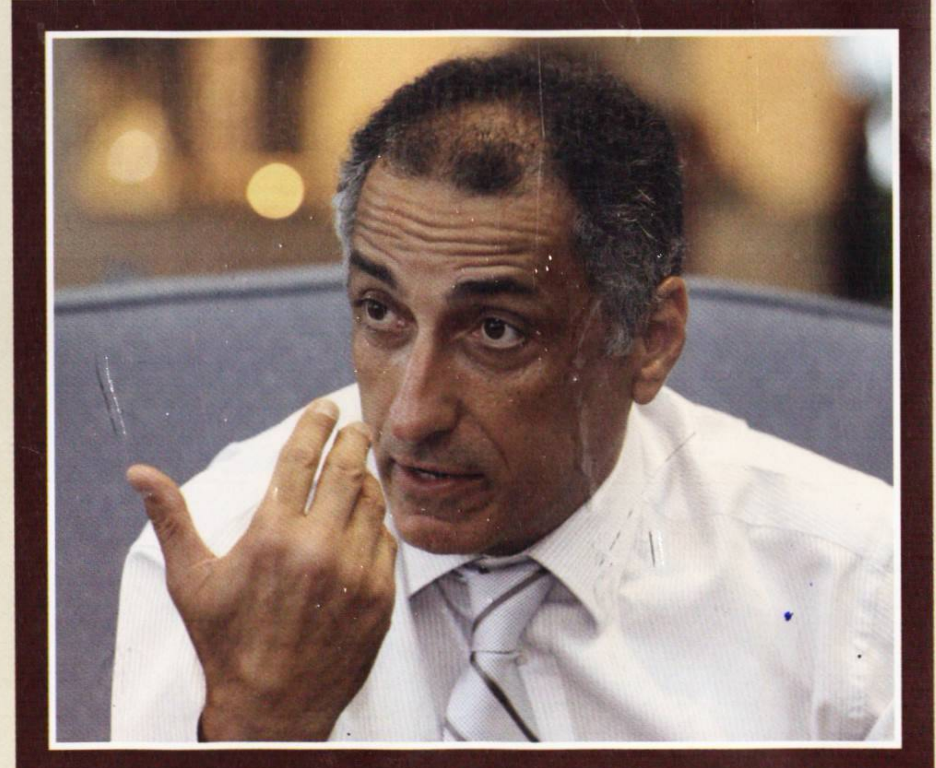
مسئولة البنك الإفريقى للتنمية

مصر مرشحة ضمن كبريات الدول المصدرة للغاز



رئيس «القابضة للتأمين»

السوق التأمينى يعانى الركود ومساهمته فى الناتج المحلى أقل من 1٪



صفقة المصرف المتحد:

شهادة ثقة جديدة لجدارة القطاع المصرفى

بنوك استثمار: استمرار ارتفاع قيمة الجنيه







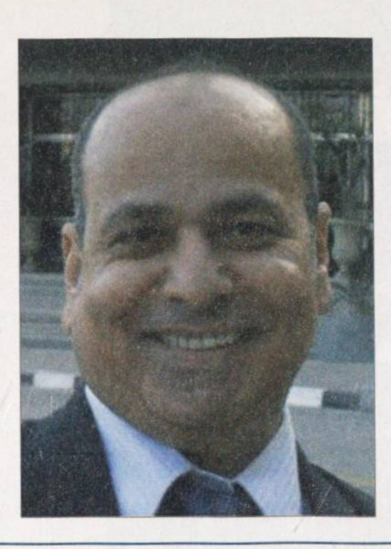


MINDS OF ENGINEERS. PIONEERS AT HEART.

Wintershall and Dea have become Wintershall Dea. We explore and produce gas and oil – worldwide. Responsibly and efficiently. Now going ahead as one. For we are pioneers at heart, equipped with 245 years of experience in engineering excellence.

wintershalldea.com





خليفة أدهم

adhm77@hotmail.com

قيمة العمل وثمار الإصلاح

كلمات الرئيس عبد الفتاح السيسى فى عيد العمل، تحتاج إلى التوقف عندها لإدراك معانيها التى تتجاوز مجرد الكلمات الصماء، التى اعتدناها فى تلك المناسبة، إلى بث روح العمل والإنتاج واستنهاض روح التقدم فى المجتمع، الرئيس السيسى كعادته يحرص على توجيه كلماته من القلب بعيدا عن الخطاب المعد، الكلمات التى تخرج من القلب تصل مباشرة إلى قلوب المصريين، لها تأثيرها لأنها كلمات صادقة ومعبرة.

كلمات الرئيس مليئة بالمعانى والرسائل المهمة، ولكنى توقفت كثيرا عند تأكيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، فى بداية كلمته بمناسبة عيد العمال، على قيمة العمل والإنتاج فى تقدم الدول والمجتمعات، حيث دعا الرئيس إلى الاهتمام بالعمل وإتقانه، لافتا إلى أنه عند زياراته الخارجية يحرص على التعرف إلى تجارب الدول التى حققت تقدما، ودائما يلفت انتباهه قيمة العمل والإنتاج فى تقدم هذه الدول، ودعا الرئيس إلى الحرص على تعليم الأبناء قيمة العمل وإتقانه، وأن يحرص كل مواطن فى عمله على بذل كل جهده من أجل نجاح مصنعه أو شركته ومؤسسته التى يعمل فيها.

كلمات الرئيس ذكرتنى بكلمات أحد الزملاء من الصحفيين خلال زيارتنا لإحدى الدول الأوروبية، هؤلاء الناس يحبون العمل كما يحبون الاستمتاع بأوقات الفراغ، يعشيون ويستمتعون بأوقاتهم خلال العطلة الأسبوعية، ولكن باقى أيام الأسبوع يعملون وينتجون، عندما تحل الساعة التاسعة مساء تجد الشوارع تبدو وكأنها خالية من الناس، هم يدركون قيمة العمل والإنتاج، وانه وحده السبيل لتحسين الدخل والرفاهية، هذا الأمر لا بد أن يدركه ويحرص عليه كل مصرى لأنه لا بديل عنه من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى المنشود.

كم كان محقا الرئيس السيسى عندما أكد أن الإصلاح الاقتصادى الذى ننفذه بفضل صبر ووعى المصريين حقق نجاحا فاق التوقعات! ولكن العالم من حولنا يجرى والمنافسة شديدة حيث إن الكل يعمل من أجل التقدم وتحقيق الرفاهية وهو ما يتطلب إعطاء أهمية لقيمة العمل والإنتاج. كعادته شدد الرئيس على أن الفضل فى نجاح برنامج الإصلاح يرجع إلى المصريين وتحملهم وصبرهم ووعيهم، الرئيس كرر هذا الأمر لأكثر من مرة، وقال بشكل قاطع "النجاح الذى تحقق أنتم -المصريين- أصحابه"، كما شدد الرئيس على أن حزمة الإجراءات التى اتخذها مؤخرا لتحسين مستويات الدخول للعاملين والموظفين وأصحاب المعاشات، ليست نهاية المطاف، وأنها خطوة من ألف خطوة وانها لا تمثل ثمار الإصلاح، فهناك ما هو أكثر من ذلك بكثير، بفضل وعى وإدراك المصريين لقيمة العمل والإنتاج والحفاظ على الأمن والاستقرار الذى يمثل أساس أى تنمية وتقدم.

وللحق نقول إن العمل يجرى على قدم وساق من أجل إصلاح مشكلات متراكمة وتحديث وتطوير قطاعات ومرافق حيوية ظلت تعانى من تدهور كبير عبر سنوات طويلة، وفى مقدمتها قطاعات صناعية كانت تتمتع فيها مصر بمزايا تنافسية لسنوات كبيرة، مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى مثال واضح، وهو ما توليه الدولة حاليا اهتماما كبيرا، حيث كشف الرئيس عن ضخ ٢٠ مليار جنيه لإصلاح هذا القطاع وتطويره مع وضع الأسس ومنظومة العمل والإدارة التى تضمن استمرار أدائها بتنافسية عالية تلبى احتياجات السوق المحلى ونفاذ منتجاتها إلى الأسواق الخارجية لتعود إلى التصدير كما كانت فى بداية إقامتها.

لقد حرص الرئيس على التأكيد أنه لن يضار أى عامل من خطة الدولة فى التطوير والإصلاح، وأن عمال مصر هم قاعدة الصناعة والتنمية والتقدم، وأن العامل المصرى هو محور التنمية الحقيقى، حيث أكد الرئيس أن الفترة المقبلة تحتاج إلى استعداد عمال مصر الأوفياء لاستيعاب متطلبات المرحلة من السرعة وإتقان العمل والإنتاج، حيث أشار إلى أن مصر تمضى على مسارات متوازية فى الوقت نفسه، لتعويض ما فاتها، واللحاق بركب التقدم.

بين السطور

استحواذ أحد الصناديق الأمريكية الكبرى على المصرف المتحد، وفقا لطارق عامر محافظ البنك المركزى، يكتسب أهمية لأكثر من سبب، ربما كان أهمها أنه يمثل شهادة ثقة جديدة من كبريات المؤسسات الاستثمارية العالمية فى النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى بعد النجاح الذى حققه الإصلاح الاقتصادى على المستوى النقدى والمالى والمضى قدما فى استكمال الإصلاح الهيكلى، كما يعكس جاذبية القطاع المصرفى بالسوق المصرى لما يتمتع به من قدرة تنافسية عالية والتزامه بالمعايير المصرفية العالمية إلى جانب متانة وقوة القطاع والفرص الواعدة فى السوق المصرية فى ظل التحول إلى الاقتصاد الرقمى والشمول المالى، إضافة إلى الفرص الهائلة للنمو التى تصاحبها زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية.. هذه شهادة جديدة لصلابة وقوة القطاع المصرفى المصرى.



الأهرام الاقتصادى

صدر العدد الأول ديسمبر 1950 برئاسة تحرير
د. بطرس بطرس غالى

رئيس مجلس الإدارة
عبد المحسن سلامة

رئيس التحرير
خليفة أدهم

مدير التحرير
أحمد السباعى

مدير التحرير للشئون الفنية
محمد النجار

نائب رئيس التحرير
مها زكى

نائب مدير التحرير للشئون الفنية
أحمد نصر

مدير الإعلانات
حسام عارف

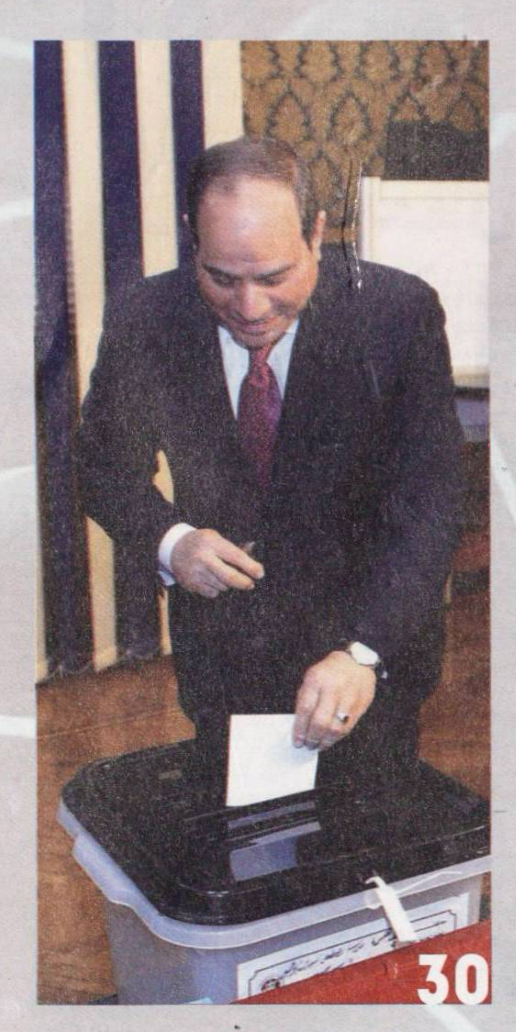
Tel.
01001720725
25795366

تصميم الماكيت الأساسى: أحمد نصر

للحصول على النسخة الإلكترونية من مجلة الأهرام الاقتصادى
يرجى التوصل من خلال زيارة الموقع على الرابط الآتي:
www.ik.ahram.org.eg

للمقترحات حول مجلة الأهرام الاقتصادى يرجى التواصل من
خلال البريد الإلكتروني:
ik@ahram.org.eg.

الآراء الواردة بالمجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تمثل
بالضرورة وجهة نظر مجلة الأهرام الاقتصادى



ملف

يؤكد المستثمرون وممثلو دوائر المال والأعمال أن إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة يعد تصويتا على الاستقرار واستكمال البناء خلال الفترة المقبلة، خاصة أن الاستقرار السياسى سينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادى ويمنح الدولة فرصة مناسبة لاستكمال مسيرة التطوير والتنمية، الأمر الذى يشجع القطاع الخاص على ضخ المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويبعث برسائل طمأنة للخارج قبل الداخل بأن خطط التنمية المستدامة مستمرة، وأنها لن تتغير، ما يمكن المستثمر الأجنبى والمحلى من صياغة ووضع خطط استثمارية طويلة المدى.

CONTENTS



بقيمة 50 مليون دولار:

«سياف» لتأجير المعدات تتعاون مع مصرف أبوظبى الإسلامى لإصدار صكوك بالسوق المحلى


حسن محمد

تعتزم شركة سياف لتأجير الطائرات والمعدات إحدى الأذرع الاستثمارية لوزارة الطيران المدنى إصدار وطرح صكوك بقيمة 50 مليون دولار بالسوق المصرى بالتعاون مع مصرف أبو ظبى الإسلامى.

وقال حسن محمد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة سياف لتأجير الطائرات والمعدات أن الشركة دخلت فى مفاوضات جادة واجتماعات مكثفة مع الهيئة العامة لسوق المال لبحث إصدار صكوك بالسوق المحلى لتكون أول شركة لها السبق فى عملية الطرح.

وأكد فى تصريحات لـ"الاقتصادى" أنه جار الحصول على موافقة هيئة سوق المال لطرح الصكوك، لافتا إلى أن شركته تعتزم إصدار صكوك بقيمة 50 مليون دولار بالتعاون مع أحد المصارف الإسلامية العاملة بالسوق المصرى بالإضافة لمكتب قانونى من أكبر المكاتب.

وعلم "الاقتصادى" من مصادر مطلعة أن مصرف أبوظبى الإسلامى هو الجهة التى تتعاون مع شركة سياف فى عملية الطرح بصفته أحد البنوك الإسلامية المتخصصة التى تمتلك أعلى المقومات لإدارة الطرح.

وقال محمد على، الرئيس التنفيذى، العضو المنتدب لمصرف أبو ظبى الإسلامى مصر فى تصريحات سابقة، إن مصرفه التقى عددا من ممثلى وزارة المالية خلال الفترة الماضية للمشاركة فى دعم خطط الوزارة لطرح الصكوك الفترة المقبلة.

وأوضح أن عملية إصدار الصكوك تحتاج إلى بيئة تشريعية وقانونية نجرى مناقشتها حاليا مع الوزارة للتجهيز لعملية الإصدار، لافتا إلى اهتمام المستثمرين الأجانب بتفعيل آلية الصكوك ذات العملة المحلية.

ولفت إلى أن قيمة تداول الصكوك على المستوى العالمى تبلغ نحو 500 مليار دولار فى الوقت الراهن، وأن الاستحواذ على أى نسبة منها بالنسبة لمصر يمثل أمرا جيدا.

وأعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر، الانتهاء من وضع الإطار التنظيمى والإجرائى المتعلق بإصدار الصكوك لتفعيل تلك الأداة التمويلية فى أقرب وقت.

.. والمصرف يشارك فى معرض تكنوبرنت الدولى لصناعات الطباعة

شارك مصرف "أبوظبى الإسلامى - مصر" فى معرض "تكنوبرنت الدولى العاشر لصناعات الطباعة 2019"، أكبر معرض دولى فى الشرق الأوسط وإفريقيا، والذى ينظمه مركز تحديث الصناعة واتحاد الصناعات المصرية والجمعية التعاونية الإنتاجية لصناعات الطباعة ومستلزماتها، والذى أقيم فى مركز القاهرة الدولى للمؤتمرات بمدينة نصر خلال الشهر الماضى.

وذلك فى إطار دور مصرف «أبو ظبى الإسلامى – مصر» فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساهمة فى تنمية المجتمع المصرى، وحرصا منه على المشاركة الفعالة فى مبادرة البنك المركزى المصرى لدعم المشروعات الصغيرة.

«القاهرة» يفاوض جهاز المشروعات لاقتراض 200 مليون جنيه للتمويل متناهى الصغر

نيفين بدر الدين: 3.6 مليار جنيه تمويلات مستهدفة بنهاية العام الجارى

كتبت: **د. آيات البطاوى**

دخل بنك القاهرة فى مفاوضات مع جهاز تنمية المشروعات لاقتراض 200 مليون جنيه للتمويل متناهى الصغر.

قالت نيفين بدر الدين رئيس القطاع المركزى للتمويل متناهى الصغر بجهاز تنمية المشروعات إن الجهاز دخل فى مفاوضات مع عدة بنوك لتوقيع عقود تمويلية أبرزها الأهلى ومصر والشركة المصرفية، لافتة إلى أن هناك مفاوضات مع بنك القاهرة لاقتراض 200 مليون جنيه للتمويل متناهى الصغر.

وأوضحت لـ"الاقتصادى" ان الجهاز يسعى الى الوصول بتمويلات القطاع متناهى الصغر فقط الى 6,3 مليار جنيه من خلال التعاون مع الجمعيات والشركات والبنوك، مقابل ٨٢٠ مليون جنيه جرى ضخها خلال الربع الأول من العام الجارى، شملت ٥٦ الف مشروع متناهى صغر.


نيفين بدر الدين

اضافت ان الجهاز يولى اهتماما كبيرا بالمرأة التى استحوذت على نحو ٤٨٪ من هذه التمويلات.

أضافت أن البنوك بخلاف الجمعيات والشركات قامت بدور كبير فى نشاط التمويل متناهى الصغر ليرتفع حجم التمويلات بالسوق الى ١٧.٥ مليار جنيه لنحو ٣.١ مليون عميل قائم.

وكشفت رئيس الجهاز المركزى للتمويل متناهى الصغر بجهاز تنمية المشروعات، عن تجاوز التمويلات الممنوحة حاجز الـ١٤ مليار جنيه للمشروعات متناهية الصغر منذ عام ١٩٩٢ وحتى الوقت الحالى.

وبلغ اجمالى التمويلات التى تم ضخها خلال 2018 قرابة الـ3.1 مليار جنيه، واستحوذت التمويلات المباشرة للتمويل متناهى الصغر على نسبة بين ٣٪ و٥٪ من حجم التمويلات.

عقد المؤتمر الخامس لـ«مصر تستطيع» بالاستثمار يوليو المقبل

كتبت: **منار مختار**

كشفت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشئون المصريين فى الخارج، عن إجراء اجتماعات مستمرة مع الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى، لمتابعة الاستعدادات الخاصة بتنظيم مؤتمر «مصر تستطيع بالاستثمار» فى نسخته الخامسة والمقرر انعقاده خلال شهر يوليو المقبل.

وقالت إن هدف المؤتمر هو وضع مصر على خريطة الاستثمار العالمية، والترويج لخريطة مصر الاستثمارية، مؤكدة أن المؤتمر يركز على قطاعات اقتصادية مهمة ويكون القطاع العقارى والتعليمى والصحى على أولوية أجندة المؤتمر إلى جانب القطاع الصناعى والزراعى، والتركيز على الاستثمار فى العنصر البشرى فى ظل توجيهات القيادة السياسية كما فعلت دول مثل اليابان وكوريا.


نبيلة مكرم

وكشفت عن تقدم أكثر من 70 مستثمرا مصريا بالخارج حتى الآن بدول مختلفة منذ فتح باب التسجيل الإلكترونى من خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال وقيادات اقتصادية نسائية للمشاركة فى المؤتمر من خلال موقع الوزارة.

وأكدت أن سلسلة مؤتمرات «مصر تستطيع» حققت فى الدورات السابقة أهدافا كبيرة، ونجحت فى ربط العقول والطيور المهاجرة بالوطن وقضايا التنمية والتقدم.

وأشارت وزيرة الهجرة إلى أن المؤتمر فى نسخته الخامسة سيعرض التجارب الناجحة للمستثمرين المصريين بالخارج فى إطار نقل المعرفة وتبادل الخبرات، ودعوتهم للاستثمار فى مختلف المشروعات القومية فى مصر.

وأطلقت السفيرة نبيلة مكرم وزيرة الهجرة وشئون المصريين بالخارج مبادرة «مصر تستطيع بالاجتهاد» وتدعو جميع المصريين بالخارج أصحاب المهن البسيطة الذين استطاعوا باجتهادهم الوصول إلى قمم النجاح بالدول التى يقيمون بها لإرسال قصص نجاحهم على البريد الإلكترونى الخاص بالوزارة.

على أن يتم دعم تلك النماذج المصرية التى استطاعت بالاجتهاد، تحقيق نجاح فى الخارج من الوطنيين المحبين لوطنهم، للاستفادة من خبرتهم فى الخارج بمشروعات بسيطة توفر فرص عمل لخدمة أهالى قراهم فى مصر.

«العقارى» يستهدف 600 مليون جنيه أرباحا بنهاية 2019

كتبت: **د. آيات البطاوى**

يستهدف البنك العقارى المصرى العربي تحقيق أرباح بقيمة 600 مليون جنيه 2019.

قال عمرو جاد الله نائب رئيس البنك العقارى: إن البنك نجح فى تجاوز مرحلة الخسائر وتحقيق أرباح مبدئية بقيمة 400 مليون جنيه منذ أكتوبر 2017 وحتى نهاية مارس الماضى.


عمرو جاد الله

وأوضح جاد الله لـ" الاقتصادى" أن البنك يستهدف الوصول بأرباحه إلى 600 مليون جنيه بنهاية العام الجارى وتقليص الخسائر التى أثرت فى أدائه خلال السنوات الماضية.

قال إن البنك يسعى للوصول بشبكة فروع البنك إلى 40 فرعا خلال 2020 عبر افتتاح 8 أفرع جديدة خلال العام الجارى والمقبل.

أضاف أن البنك يسعى إلى الوصول بماكينات الصراف الآلى إلى 50 ماكينة بحلول 2020 مقابل 20 ماكينة حاليا مع إضافة جميع الخدمات الخاصة بالسحب والإيداع وتحويل والأموال من خلالها.

وبلغ إجمالى التمويلات التى جرى ضخها من قبل البنك العقارى لشركات التأجير التمويلى وشركات التخصيم مليارى جنيه لـ 15 شركة.

٪25 خصومات على السلع الغذائية والمفروشات بأهلا رمضان

كتبت: **هالة ياقوت**

افتتح أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، معرض "أهلا رمضان" بأرض كوتة، لتوفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار أقل من مثيلاتها فى الأسواق الأخرى حيث تصل نسبة الخصومات إلى ٢٥٪، ويشهد المعرض مشاركة كبيرة من شركات القطاع الخاص إلى جانب الشركة القابضة للصناعات الغذائية وهى إحدى مؤسسات القطاع الحكومى.

وأثناء تفقده أقسام المعرض استفسر عن أسعار المواد الغذائية الأساسية

للتأكد من توافرها بأسعار تناسب المواطن البسيط، لافتا إلى أن المحافظة تدعم المعرض بالأرض والخدمات من أمن وكهرباء والغرفة التجارية تتحمل تكلفة الإنشاءات وتمنحها للشركات المشاركة فى المعرض مقابل إعطاء تخفيضات على السلع لأهالى الإسكندرية، كما استفسر المحافظ من رواد المعرض عن أسعار المنتجات ومدى جودة السلع، ويقام معرض كوتة على مساحة ٢٤٠٠ متر، ويضم هذا العام ما يقرب من ٦٠ عارضا، كما أن نسبة الخصومات هذا العام على السلع من ١٥٪ وحتى ٢٥٪، وقد تم وضع لافتات توضح أسعار المنتجات قبل وبعد الخصومات.

رئيس غرفة الأقصر الجديد:

إنشاء بورصة سلعية للسلع الاستهلاكية قريبا

كتبت: **أسماء البنجى**

كشف المهندس يحيى محمد، أحد الفائزين بالتزكية بغرفة الاقصر التجارية، عن أن أهم الأولويات على اجندة غرفة الاقصر هى إنشاء بورصة سلعية تضم السلع الاستهلاكية كافة، واقامة مناطق لوجستية بالمحافظة، خلال 2030 وإنشاء أكبر سوق تجارى بالاقصر، وأشار الى انه تم اختيار منطقة "الحبيل" التى من المفترض اقامة السوق التجارى بها.

وأكد يحيى الانتهاء من دراسة الجدوى لانشاء المنطقة الصناعية الكبرى للتجار والصناع والتابعة لهيئة تنمية الصعيد، موضحا انه تم اختيار منطقة البغدادى للمنطقة الصناعية، على ان تضم عدة مصانع كبرى متخصصة فى الصناعات الغذائية والالكترونية وغيرها.

وأضاف ان المشروعات السياحية تتصدر اولويات الغرفة، مشيرا الى ان هذه المشروعات سيتم البدء فى تنفيذها بمجرد تشكيل مجلس الادارة واختيار رئيس الغرفة وباقى الاعضاء.

وأغلقت الغرف التجارية باب الترشح لعضوية مجلس إدارة 27 غرفة على مستوى الجمهورية للدورة الانتخابية 2019 حتى 2023، وكان مقررا فتح باب الانتخابات يوم 14 ابريل الماضى، لكن الغرف التجارية تقدمت لوزارة التجارة لتأجيلها إلى 15 يونيو المقبل بعد شهر رمضان.

وبلغ عدد المتقدمين فى 26 غرفة 526 مرشحا لانتخاب 197 عضوا يمثلون نصف عدد اعضاء مجالس إدارات الغرف الـ26، وذلك وفق التقارير الواردة من المحافظات.

وفاز أعضاء مجلس ادارة الغرفة التجارية بمحافظات القليوبية والاقصر والبحيرة بالتزكية حيث لم يتقدم للترشح سوى نصف عدد اعضاء مجلس الادارة وفقا للقانون حيث سيتم استكمال نصف عدد مجلس الادارة بالتعيين بقرار من وزير التجارة والصناعة وفقا للقانون.

وبلغ عدد الأعضاء الذين تقدموا للترشح بغرفة الفيوم 7 أعضاء فقط، وبذلك تساوى عدد المرشحين مع العدد المطلوب لمجلس الإدارة ما يعنى فوزهم بالتزكية ومنهم مجدى طه جاب الله وعبد المحسن مصطفى عبد الهادى ومحمود شعبان خيرى وجمال طه صميدة.

حجز الـ«أون لاين» يربك حسابات شركات الحج والعمرة

كتبت: **سامية فخرى**

مجدى صادق

قال مجدى صادق عضو غرفة شركات السياحة: إن شركات السياحة تواجه مشكلة تهدد بتوقف نشاط هذه الشركات بعد أن سمحت الحكومة السعودية بإمكانية الحصول على تأشيرة العمرة أو الحج من صفحة وزارة الحج والعمرة السعودية وكذلك من الوكيل السعودى مباشرة عن طريق الإنترنت أون لاين بهدف المحافظة على الشركات السياحية السعودية، قائلا: هذا سيؤدى إلى زوال شركات السياحة المصرية على حد وصفه.

فى حين رحب خبراء السياحة بإلغاء المبالغ والرسوم الخاصة بتكرار العمرة والأعداد السياحية المحددة، مؤكدين أن تنفيذ الحكم الصادر بذلك أظهر عدة مشكلات وبالتالى تم تأجيل التنفيذ لحين إنهاء هذه المشكلات وعلى رأسها رد مليار جنيه تمثل قيمة ما سدده 100 ألف معتمر.

وأشاروا إلى أن وزارة السياحة هى الجهة الوحيدة التى تفرض مبلغ جدية حجز للحج يحدد على أساس برنامج الحج الذى يتقدم إليه المواطن فى القرعة، حيث يقوم بسداد مبلغ 10 آلاف جنيه لبرنامج الحج البرى والاقتصادى، ومبلغ 15 ألف جنيه لبرنامج 4 نجوم، و20 ألف جنيه لحج 5 نجوم، على أن يسترد المبلغ إذا لم تصبه القرعة، وذلك بعد شهرين من التقدم، حيث يشكو البعض من المعاناة فى رد تلك المبالغ خاصة أنهم لا يحصلون على أى فوائد عليها خلال فترة الانتظار.

ويقدر عدد المعتمرين سنويا بنحو 6 ملايين حول العالم، يبلغ نصيب مصر منهم مصر 500 ألف معتمر سافر منهم 420 ألفا والباقى فى عمرة رمضان.

أكاديمية التجزئة توقع بروتوكولات لريادة الأعمال والتصدير



عاطف سعد

كشف عاطف سعد رئيس أكاديمية التجزئة للغرفة التجارية بالقاهرة، عن أن غرفة القاهرة ستوقع بروتوكولا للتعاون مع المعهد المصرفى خلال الفترة المقبلة، خاصا بـ«ريادة الأعمال» لتدريب رواد الأعمال وكيفية إنشاء وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى أن تكلفة التقدم لبرنامج ريادة الأعمال 200 جنيه فقط، مؤكدا أن جميع البرامج التى تقدمها أكاديمية التجزئة مدعمة وبأقل تكلفة، موضحا أن البرنامج سيمتد إلى نحو 40 ساعة وستتم متابعة رواد الأعمال الحاصلين على هذا البرنامج بشكل دورى، مشيرا إلى أن الهدف من البرنامج هو تعليم فن الإدارة والقيادة، وتكوين كوادر الصف الثانى حتى تكون قادرة على تحمل المسئولية وعدم الاعتماد فقط على الصف الأول.

وقال رئيس الأكاديمية: يجرى التحضير لبرنامج تدريبى لمزاولة التصدير، مشيرا إلى أن هذه الدورة تعد الأولى للتصدير بالأكاديمية، بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية، موضحا أنه لا يزال فى مرحلة الإعداد، وأن من أهم اشتراطات التقدم للبرنامج التدريبى ضرورة الحصول على سجل المصدرين والسجل التجارى والبطاقة الضريبية ولابد من انتماء العضو للغرفة التجارية، لافتا إلى أن هذه الدورة التدريبية إلزامية لجميع المصدرين وتسرى على جميع المقيدين بشعبة المصدرين، مشيرا إلى أن اتحاد الغرف التجارية قرر إجراء هذا البرنامج بهدف زيادة أعداد المصدرين خلال الفترة المقبلة، وسيمتد البرنامج على مدار 25 ساعة ولمدة 5 أيام.

دعما لحركة الصناعة بالمنطقة

زيادة الأتوبيسات والقطارات للعامرية وبرج العرب

كامل الوزير يوقع عقد توريد 6 قطارات سكة حديد مكيفة بتكلفة 157 مليون يورو

كتب: **عبد الناصر منصور - هالة ياقوت**

أكد وزير النقل الفريق مهندس كامل الوزير أن الدولة طبقا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى تولى اهتماما كبيرا بمحافظة الإسكندرية باعتبارها العاصمة الثانية لمصر ولميناء الإسكندرية أكبر الموانئ المصرية وأهمها، وتعتزم الوزارة تزويد المحافظة بأحدث وسائل النقل من الأتوبيسات والترام لتوفير أفضل خدمة للمواطن والمصطافين، بل امتداد القطارات للعمل بتوقيتات مختلفة لمدينة برج العرب، وزيادة عدد الأتوبيسات لمدينتى العامرية وأم زغيو لما يمثلان من نسبة 60% من الإنتاج الصناعى فى مصر.

وقعت الوزارة تعاقدا مع شركة تالجو الإسبانية العالمية وذلك بإجمالى تكلفة 157 مليون يورو تم توفيرها من خلال التعاون الاستثمارى بين وزارة النقل والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، يأتى التعاقد ضمن الخطة الشاملة لوزارة النقل لتطوير أسطول العربات والقطارات بمرفق السكك الحديدية وأن هذا التعاقد بالإضافة إلى التعاقد السابق مع التحالف المجرى الروسى لتوريد 1300 عربة جديدة للركاب يمثلان نقلة نوعية كبيرة فى مستوى الخدمة المقدمة لجمهور الركاب، لافتا إلى أن إجمالى هذه التعاقدات يعد هو الأضخم فى تاريخ السكك الحديدية المصرية، مشيرا إلى أن القطارات التى تم توقيع عقدها تعمل فى عدد من الدول المتقدمة مثل (إسبانيا وأمريكا وروسيا وألمانيا) وأن أول قطار سيصل بعد 21 شهرا وستتم تجربته لمدة 3 أشهر وبعد ذلك يتوالى وصول القطارات تباعا.

وأوضح وزير النقل أن هذه النوعية من القطارات تتميز بأن تصميمها يعطى للقطارات ثباتا أثناء السير بسرعة فى المنحنيات، ما يساعدها على تقليل زمن الرحلة بالإضافة إلى تمتعها بسرعات تشغيلية عالية تصل إلى 160 كم/ساعة.

ووقع العقد عن الجانب المصرى المهندس أشرف رسلان رئيس هيئة السكك الحديدية، ومن الجانب الإسبانى خوسيه ماريا العضو المنتدب لشركة تالجو الإسبانية.


المهندس كامل الوزير

«التطوير العقارى» تخاطب «المركزى» لتمويل الوحدات تحت الإنشاء تدريجيا

كتبت: **زينب طلبة**

كشف المهندس طارق شكرى رئيس غرفة التطوير العقارى ورئيس شركة عربية القابضة للتنمية العقارية، عن أن الغرفة ستتقدم بمذكرة رسمية للبنك المركزى للموافقة على تمويل الوحدات السكنية تحت الإنشاء تدريجيا وفقا لمعدلات التنفيذ، حيث تختلف نسبة تمويل الوحدة من حيث معدلات التنفيذ، مشيرا إلى أنه إذا كانت معدلات التنفيذ 40% تكون لها نسبة تمويل عقارى بنسبة تتوافق مع هذا المعدل من التنفيذ إلى أن تصل شركة العقارية إلى معدل التنفيذ بنسبة 100%.

وأكد شكرى أن الغرفة تواصلت مع البنك المركزى لتجديد مبادرة التمويل العقارى لوحدات الإسكان فوق المتوسط، والتى انتهت فى يناير الماضى، ووافق البنك المركزى على تجديدها فى العام المالى الجديد يوليو المقبل، وهو ما سيقدم دفعة قوية للسوق العقارى خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن البنك المركزى وعد خلال الفترة المقبلة بتقديم الدعم اللازم للشركات العقارية، وذلك بعد أن أطلق مبادرة مؤخرا بإمكانية تمويل الوحدات السكنية وتحمل الشركات العقارية فائدة القرض المقدم للعميل من تمويل هذه الوحدة السكنية.

وأكد أن المطور العقارى بحاجة لمساندة وحماية فى ظل التغيرات التى طرأت على السوق والتى أجبرت الشركات على بيع وحداتها بالتقسيط على فترات طويلة تصل إلى 10 سنوات، مشيرا إلى أنه لا يمكن إنكار أهمية الدعم الحكومى المقدم للسوق خلال الفترة الأخيرة وكذلك البنك المركزى لدعم السوق.


طارق شكرى

«نماء» تطلق «كابيتال وان» أكبر مجمع أعمال بالعاصمة الجديدة

كتبت: **دينا حسين**

أطلقت شركة "نماء" للتنمية والاستثمار العقارى مشروع "كابيتال وان" بالعاصمة الإدارية الجديدة لتكون أكبر مجمع إدارى يقدمه القطاع الخاص فى حى المال والأعمال بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك خلال الاحتفالية الخاصة بمرور عشرين عاما على بداية نشاطها فى السوق المصرى، الذى بدأ فى عام ١٩٩٨ كشركة تابعة لمجموعة أوليمبيك جروب ومتخصصة فى تطوير وإدارة العقارات، بحضور الدكتورة رانيا المشاط وزيرة السياحة.

وقال سامر سلام رئيس مجلس إدارة الشركة: إن الشركة أسهمت فى توفير أكثر من ٢٠ ألف فرصة عمل فى السوق المحلى، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السوق المحلى. كما أنشأنا أكثر من ٣٠ شركة فى مختلف قطاعات الأعمال.

السيسى يشارك فى قمة العشرين باليابان يونيو المقبل

السفير عمرو رمضان: الرئيس يمثل إفريقيا بالقمة ويعرض أولويات القارة التنموية

كتب: **ربيع شاهين**

شاركت مصر بفاعلية فى الاجتماعات التحضيرية لمجموعة العشرين التى احتضنتها اليابان فى إطار الإعداد لقمة المجموعة المقبلة بمدينة أوساكا يومى ٢٨ و٢٩ يونيو، والمقرر حضور الرئيس عبد الفتاح السيسى بها كممثل عن القارة الإفريقية- بدعوة خاصة من الرئاسة اليابانية للمجموعة لعام 2019.

وأشار إلى أن مشاركة الرئيس فى قمة مجموعة العشرين ستكون للمرة الثانية على مدى السنوات الست الماضية منذ تولى الحكم فى يونيو 2014، حيث سبق له أن شارك لأول مرة عام 2016 فى القمة التى استضافتها الصين بدعوة من رئيسها خلال زيارته القاهرة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسى.

ومن المنتظر أن يعرض الرئيس بصفته رئيسا للاتحاد الإفريقى للدورة الحالية الوضع فى القارة الإفريقية، داعيا دول القمة إلى أهمية دعم اقتصادياتها وخطط التنمية بها التى تنفذها دولها، وكذا أهمية الدفع بالاستثمارات الأجنبية بالقارة ومساعدتها


عمرو رمضان

على تجاوز خط الفقر وحسن استغلال ثرواتها الداخلية لصالح عملية التنمية بها.

وشارك السفير عمرو رمضان مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية والممثل الشخصى للرئيس عبد الفتاح السيسى فى الاجتماع الثانى للممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات المجموعة حيث تمت دعوة مصر إلى هذه الاجتماعات «التحضيرية للقمة» بصفتها رئيس الاتحاد الإفريقى.

وناقش رمضان مع نظرائه من الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاستعدادات اليابانية الجارية للقمة المقبلة.

وأشار إلى أنه لدى القمة أولويات عدة تتقاطع مع أولويات مصرية وإفريقية على غرار تعزيز موارد الدول المادية والبشرية فى توفير الرعاية الصحية الشاملة لمواطنيها، وتدعيم التعاون الدولى لتسخير التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير القدرات البشرية والسياسات العامة الكفيلة بتوطين التكنولوجيا وتطوير المنظومة الوطنية الشاملة الكفيلة بتشجيع الابتكار.

كما ينتظر أن تناقش القمة رؤى الدول المختلفة إزاء مشروعات البنية التحتية وما يجب أن يحكمها من أولويات، وهى أمور شديدة الأهمية لدى إفريقيا التى تمثلها مصر خلال تلك الاجتماعات، فالاستفادة من الفرص الواعدة من تجارة واستثمارات بينية فيما بين دول القارة السمراء تحتاج إلى استثمارات باهظة التكلفة فى مشروعات البنية الأساسية، ومن ثم أهمية العمل على تجاوز تحدى محدودية الموارد المالية.

سحر نصر: مصر من أعلى دول العالم فى العائد على الاستثمار

وزيرة الاستثمار: رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى فرصة لتعزيز الشراكة العربية مع إفريقيا

كتب: **وليد الأدغم**

أكدت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى، أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى تحقيق النمو المستدام وخلق فرص العمل، لافتة إلى أن مصر تبنت منظورا متكاملا لتنمية هذا القطاع يقوده جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل جميع الجوانب والمبادرات الداعمة لبيئة العمل لهذه المشروعات سواء فى الجانب التمويلى أو فى الجانب المؤسسى.

وأوضحت نصر أن مصر تضم اقتصادا واعدا يضم فرصا استثمارية كبيرة ودولة تمتلك موقعا استراتيجيا فريدا يربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا وسوق كبير به أكثر من 100 مليون مستهلك، وعمالة شابة وماهرة، مشيرة إلى أن مصر تعد من أعلى دول العالم تحقيقا للعائد على الاستثمار، وأن البنية الأساسية تلعب دورا حاسما خاصة فى مجالات مثل


سحر نصر

النقل والطاقة والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التى تعد أساسية لتحقيق النمو الاقتصادى وجذب الاستثمارات الجديدة.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية مصر كواجهة جاذبة للاستثمار ببعديها العربى والإفريقى، حيث تعمل خلال تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى رئاسة الاتحاد الإفريقى هذا العام، على دعم تنفيذ مشروعات البنية الأساسية فى القارة، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة فيها، إضافة إلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والنقل والطاقة المتجددة، موضحة أن رئاسة مصر للاتحاد الإفريقى هذا العام توفر فرصة جيدة لمزيد من الشراكة العربية فى إفريقيا من أجل خدمة أهداف التنمية وأبناء القارة اقتصاديا واجتماعيا.

وأكدت أن تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال هو محور رئيسى وأساسى لنجاح البرنامج الاقتصادى من خلال إصلاحات تشريعية ومؤسسية غير مسبوقة لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى من خلال تيسير إجراءات الدخول وتوفير الضمانات والحوافز، إضافة إلى إطلاق الخريطة الاستثمارية لإتاحة فرص متساوية بين المستثمر الكبير والمستثمر الصغير والشركات الناشئة.



بنك فيصل الإسلامي المصري

رائد العمل المصرفي الإسلامي

يهنئ

الشعب المصرى والأمة الإسلامية

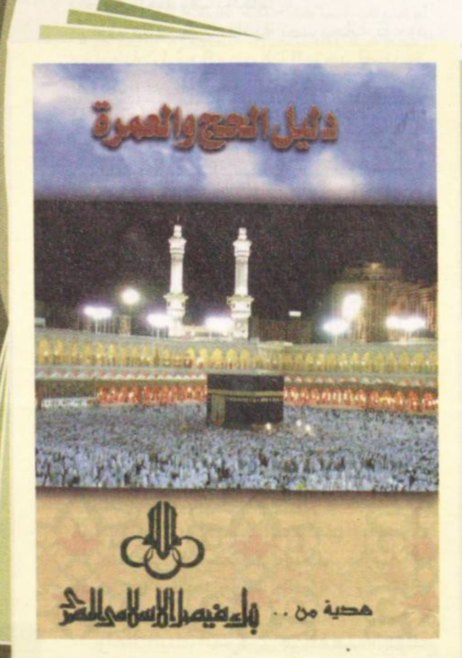
بحلول شهر رمضان المعظم

ويسعده

أن يقدم مع عدد اليوم

هدية

دليل الحج والعمرة



بعد إعلان عامر عن صفقة المصرف المتحد

المحافظ لـ«الاقتصادى»: «المركزى» يحتف

أشرف القاضى: «المصرف المتحد» يتمتع بمؤشرات مالية ق

نستهدف تقليص محفظة القروض الرديئة إلى 800 مليـ

كتبت: د.آيات البطاوى

حسم البنك المركزى الشائعات التى تداولها السوق حيال تأجيل صفقة بيع المصرف المتحد خاصة عقب إعلان طرح 8 شركات بالبورصة خلال الفترة المقبلة، ومن بينها حصة المال العام ببعض البنوك مثل بنك القاهرة والعربى الافريقى الدولى، وطرح شركات فى قطاعات البترول والكهرباء والتأمين والحاويات فى البورصة.

وقال طارق عامر محافظ البنك المركزى فى تصريحات لـ"الاقتصادى" خلال الأسبوع الماضى عبر رسالة نصية أن البنك المركزى سيحتفظ بحصة فى المصرف المتحد، ولن يتم بيع المصرف بالكامل.

جاء ذلك على خلفية تصريحاته بوجود مفاوضات لبيع المصرف المتحد لصندوق أمريكى، من المتوقع إتمامها خلال 3 أشهر بعد انتهاء الفحص النافى للجهالة، مضيفا أن الصندوق الأمريكى يعد واحدا من كبريات صناديق الاستثمار فى العالم حيث يصل رأسماله إلى 104 مليارات دولار وتعمل فى نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيما لم يكشف محافظ البنك المركزى عن اسم الصندوق.

ولم يحدد عامر قيمة الحصة التى سيتم الاحتفاظ بها، فى المصرف المتحد الذى يمتلك الركزى 99.9% من أسهمه.

واعتبر عامر أن الوقت غير مناسب للافصاح عن هوية الصندوق الأمريكى باعتبار أن الأمر لا يزال قيد المفاوضات.

وآلت ملكية المصرف للبنك المركزى بعدما تم تأسيسه عام 2006 نتيجة دمج لدمج ثلاثة بنوك خاسرة هى المصرف الإسلامى للاستثمار والتنمية، والبنك المصرى المتحد، وبنك النيل، فى مصرف واحد.

وأعاد البنك المركزى هيكلة هذه البنوك، وأقرضها فى الوقت ذاته 5 مليارات جنيه لمساندة الكيان الجديد، وهو ما ساعده كثيرا على السير خطة إعادة الهيكلة.


أشرف القاضى

ويمتلك البنك المركزى كامل أسهم المصرف المتحد، حيث يستحوذ على 99.9% منه، ولقد تم ذلك ضمن خطة الإصلاح المصرفى، التى أطلقها محافظ البنك المركزى الأسبق الدكتور فاروق العقدة.

تتواكب تلك التصريحات مع إعلان محافظ البنك المركزى طرح ما بين 20 و30% من أسهم بنك القاهرة أحد البنوك العامة للاكتتاب العام فى بورصة مصر، فيما قدر طارق فايد رئيس بنك القاهرة أن الحصيلة المتوقعة للطرح تتراوح بين 300 و400 مليون دولار.

واعتبر فايد أن البنك جاهز للطرح وننتظر الفرص المتاحة، متوقعا أن تتم عملية الطرح قبل نهاية العام، لافتا إلى أن الأمر يتوقف على ظروف الأسواق العالمية.

وقال أشرف القاضى رئيس بنك المصرف المتحد إن البنك المركزى رفع رأسمال المصرف المتحد ليصل إلى 3.5 مليار جنيه فى بداية 2018، لدعم قاعدته الرأسمالية، واستطاع المصرف المتحد رد القرض المساند من المركزى بقيمة 2.5 مليار جنيه.

ويمتلك المصرف المتحد نحو 51 فرعا، ويقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ووفقا لرئيس مجلس إدارة بنك المصرف المتحد نجح البنك بجدارة فى خفض الديون المتعثرة من 6 مليارات جنيه إلى 1.5 مليار حاليا، ويستهدف تخفيض المحفظة إلى نحو 800 مليون جنيه، بنهاية العام الجارى.

ويسعى للتخلص منها نهائيا خلال العام المقبل، لاسيما أنها مغطاة بنسبة 100% بمخصصات، ومعدلات كفاية رأس المال تجاوزت 16%، وبالتالى فهو يتمتع بمؤشرات مالية قوية ولم يعد خاسرا.

يشار إلى أن نتائج أعمال المصرف المتحد عن عام 2017 أسفرت عن تحقيق ربح بقيمة 1.067 مليار جنيه، و950 مليون جنيه خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2018.

ولم يدل القاضى بأى تفاصيل تكشف صفقة بيعَ مصرفه لإحدى المؤسسات العالمية.

من جانبه قال محمد عبد العال الخبير المصرفى وعضو مجلس إدارة بنك قناة السويس إن بيع بنك المصرف المتحد والاستحواذ عليه من قبل مؤسسة عالمية أمر طبيعى لاسيما أن المركزى كان يجهز البنك لهذا الغرض ويدعمه.

وأوضح أن القانون ينص على عدم مساهمة البنك المركزى فى بنوك تجارية إلا باستثناءات محددة.

وأضاف أن الجديد فى صفقة البيع هو الاستحواذ على البنك من قبل مؤسسة استثمارية عالمية متخصصة فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تزامنا

ـــظ بحصة من المصرف المتحد

ـــــوية وتجاوز مرحلة الخسائر

ـــــون جنيه بنهاية العام الجارى

مع استراتيجية البنك المركزى بمنح رخص جديدة لبنوك أجنبية متخصصة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدخول فى السوق المصرى.

تابع: أن هذا الأمر يحول بنك المصرف المتحد من كونه بنكا تجاريا إلى مؤسسة استثمارية متخصصة فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ما يعكس أهمية هذا القطاع لمساعدته فى الصناعات المغذية وتشغيل الشباب ومكافحة البطالة.

وقال طارق عامر محافظ البنك المركزى فى تصريحات سابقة على هامش إطلاق مبادرة رواد النيل فبراير الماضى إن البنك المركزى المصرى يسعى لفتح الباب أمام دخول نماذج جديدة من البنوك المتخصصة التى تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولها هيكل مختلف عن البنوك التقليدية.

وذكر عبد العال أن منح التراخيص لبنوك جديدة سيصحح المسارات المستقبلية نحو صياغة أطر تشريعية جديدة واستيعاب أدوات جديدة وهو ما يعزز من فرص نمو القطاع.

اعتبر أن مصر والهند من أكبر اقتصاديات دول العالم الناشئة التى تتجه إليها أنظار المستثمرين، الأمر الذى يجعلها قاعدة انتاجية وسوقا لامثيل له عبر محورين الأول أن تكون وجهة صناعية للانتاج المحلى والاستهلاكى، والآخر للانتاج بغرض التصدير وتقليص فاتورة الاستيراد.

وأصدر البنك المركزى المصرى، فى 29 يونيو 2006، قرارا بإنشاء بنك المصرف المتحد. وذلك بهدف تفعيل سياسة الإصلاح المصرفى الذى بدأت فى مصر منذ عام 2003 والإبقاء على الكيانات البنكية قوية وقادرة على المنافسة وسط قواعد السوق المفتوح ومساندة قاطرة التنمية الشاملة.

فكانت هناك حزمة من الإجراءات والقرارات المهمة نتج عنها استقرار سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء، وتقليل عدد البنوك العاملة بالسوق المحلى من 69 بنكا إلى 39 بنكا والعمل على تقوية مراكزها المالية، كذلك تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة معدلات النمو الاقتصادى. تحمل البنك المركزى المصرى تكاليف عملية الاصلاح التى بلغت أكثر من مليار ومائتى مليون جنيه.

استحوذ بنك المصرف المتحد على ثلاثة من الكيانات الضعيفة التى لم تقو على الصمود أمام قوانين وسياسة الإصلاح المصرفى وهى: البنك المصرى المتحد سابقا - المصرف الإسلامى للتنمية والاستثمار سابقا - بنك النيل سابقا.

وأنشئ المصرف المتحد بقرار من البنك المركزى المصرى. يبلغ رأس المال المدفوع للمصرف المتحد 3.5 مليار جنيه مصرى، وبذلك يكون ثالث أكبر كيان مصرفى على مستوى الجمهورية من حيث رأس المال المدفوع، ولأول مرة فى تاريخ المصارف المحلية والعالمية يملك البنك المركزى المصرى نسبة 99.9% من المصرف المتحد.

يمتلك المصرف المتحد شبكة من الفروع بلغ عددها 51 فرعا منتشرا بجميع أنحاء الجمهورية. خصصت لخدمة عملاء المصرف المتحد، وتلبية جميع احتياجاتهم المالية والمصرفية، مدعمة بشبكة من الحاسب الآلى المركزية التى تمكن العملاء من إجراء المعاملات المصرفية كافة مباشرة بأى من فروع المصرف المتحد.

استمر المصرف المتحد فى تدعيم ماكينات الصراف الآلى ليصل عددها إلى أكثر من 200 ماكينة تلبى احتياجات العملاء فى مختلف محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى وحدات من المصرف الجوال التى تخدم العملاء فى المدن والمراكز غير المتوافر بها فروع للمصرف المتحد.

وحرصا من المصرف المتحد على ضمان شرعية الحلول المصرفية والمنتجات التى يقدمها تحت مظلة "رخاء" قام بتأسيس لجنة الرقابة الشرعية، تضم نخبة مختارة من أساتذة الفقه والشريعة والاقتصاد الإسلامى والمعاملات والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة. مهمتها الأساسية متابعة وإجازة كل المنتجات الجديدة التى يطرحها المصرف المتحد للعملاء تحت مظلة "رخاء" المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وتحت شعار "نربح ونرابح" أطلق المصرف المتحد باقة منتقاة من الحلول المصرفية والمنتجات المبتكرة والموجهة إلى قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، بهدف تدعيم هذا القطاع وتنشيطه لتحقيق الأهداف التنموية للدولة.

وإيمانا بأهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى قيادة عملية النهوض الاقتصادى فى المرحلة القادمة، قامت استراتيجية المصرف المتحد نحو دعم هذا القطاع الواعد بمجموعة من الحلول المصرفية التى صممت خصيصا لخدمة القطاعات الخدمية والزراعية والتجارية والاتصالات.

كما تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات مع الصندوق الاجتماعى للتنمية وهيئة الاتحاد الأوروبى الزراعية والجهات الدولية المانحة لدعم التمويلات المقدمة للعملاء فى هذا المجال الواعد، التى تهدف إلى دعم ومساندة قاطرة النمو الاقتصادى فى المرحلة الحالية والمستقبلية التى ستشهد إعادة بناء الاقتصاد القومى والتركيز على المشروعات التنموية التى توفر فرص عمل وتحقق العدالة الاجتماعية.



طارق عامر



الملا: 2.3 مليار دولار استثمارات مشروعى توسعات معمل تكرير أسيوط

660 ألف طن سنويا إنتاج مجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين و1.6 مليون طن سولار من مجمع التكسير الهيدروجينى

أسيوط: د. محمود جلالة



وزير البترول خلال الجولة التفقدية

380 كم قطعتها الرحلة من العاصمة إلى قلب الصعيد وتحديدا فى معمل تكرير أسيوط لمتابعة التوسعات فى مشروعى مجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين لشركة أسيوط لتكرير البترول ومجمع إنتاج البنزين والسولار والبوتاجاز لشركة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول "أنوبك" باستثمارات 2.3 مليار دولار، خلال الجولة التفقدية للمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية التى تابعها "الاقتصادى".

الجولة كشفت عن حجم الإنجاز الذى ينفذ على جزء غال من أرض الوطن بسواعد مصرية أعلنت التحدى لتقليص الفترة الزمنية، حيث تعدت نسبة تقدم الأعمال فى مشروع إنتاج البنزين العالى الأوكتين 40% ومن المخطط اكتماله فى الربع الأول من العام المقبل وربما قبل ذلك الوقت، كما أعلن وزير البترول، لتوفير المنتجات البترولية لأبناء الصعيد الذى ظل مهملا لعدة عقود، كما أشار إلى اعتماد المشروع على نسبة كبيرة من المكونات المحلية بجانب بعض المعدات المستوردة.

وقال المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية: إن إجمالى الاستثمارات فى المشروعين يصل إلى نحو 2ر3 مليار دولار، وإنهما يمثلان نموذجا لمشروعات التكرير المتطورة التى تستخدم وتطبق أحدث التكنولوجيات فى مجال الصناعة لتوفير منتجات بترولية عالية الجودة تواكب متطلبات السوق ويتولى أعمال تنفيذهما شركات مصرية متخصصة فى تنفيذ المشروعات هما إنبى وبتروجت بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة.

وطالب الملا بضرورة تضافر الجهود وسرعة التنسيق بين الشركات العاملة فى تنفيذ المشروع لإعطاء دفعات للانتهاء من مراحل التنفيذ المتبقية. وأشار الملا إلى التوسعات الجارية فى شبكة نقل المنتجات البترولية بزيادة طاقات خطوط الأنابيب حتى تستوعب الكميات الإضافية التى ينتجها معمل تكرير أسيوط لإمداد محافظات الصعيد.

وقال الكيميائى محمود الشابورى رئيس شركة أسيوط لتكرير البترول: إن استثمارات مجمع إنتاج البنزين عالى الأوكتين تبلغ 450 مليون دولار بطاقة إنتاجية 660 ألف طن سنويا بواقع 650 ألف طن بنزين بالإضافة إلى كميات من البوتاجاز وغازات هيدروجين، وإن نسبة تقدم الأعمال فى تنفيذ المشروع بلغت أكثر من 40% حيث تم الانتهاء من التصميمات الهندسية الأساسية للمشروع، وجار تنفيذ التصميمات التفصيلية وأعمال التوريدات والتركيبات لمنطقة العمليات والمرافق والخدمات بالمشروع بواسطة شركتى إنبى وبتروجت بالتعاون مع شركات عالمية متخصصة، وإنه تم تدبير جميع مصادر التمويل للمشروع موزعة بين التمويل الذاتى والتمويل من البنوك الوطنية ومؤسسات التمويل الأجنبية.

واستعرض المهندس محمد بدر رئيس شركة أنوبك موقف مجمع إنتاج البنزين والسولار والبوتاجاز باستثمارات 1.9 مليار دولار، حيث أوضح أن المشروع الجديد سيستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية لتكرير البترول باستخدام تقنية التكسير الهيدروجينى للمازوت كمنتج منخفض القيمة وتحويله إلى منتجات بترولية عالية القيمة مثل السولار والبوتاجاز والبنزين عالى الأوكتين بما يسهم فى الاكتفاء الذاتى لصعيد مصر إلى جانب المساهمة فى تقليص حجم الاستيراد وتوفير النقد الأجنبى، حيث سيستقبل المجمع 5ر2 مليون طن من المازوت سنويا من معمل شركة أسيوط لتكرير البترول وذلك لإنتاج 6ر1 مليون طن سولار بالمواصفات الأوروبية (EURO-5) و402 ألف طن بنزين عالى الأوكتين و101 ألف طن بوتاجاز كمنتجات رئيسية و330 طن كبريت كمنتج ثانوى.

وقال المهندس عبد المنعم حافظ رئيس شركة أنابيب البترول: إنه يتم استقبال وتخزين ونقل الزيت الخام والبوتاجاز والمنتجات البترولية المختلفة فى محافظات الصعيد عن طريق شبكة من الخطوط الممتدة بينها وبين مختلف مناطق الجمهورية ويتم تداول نحو 5ر7 مليون طن سنويا من الزيت الخام والبوتاجاز والمنتجات البترولية عن طريق خطوط أنابيب منطقة الصعيد، لافتا إلى ضخ استثمارات بالصعيد بقيمة 6ر3 مليار جنيه شملت مشروعات لمضاعفة نقل البوتاجاز لمحافظات جنوب الصعيد من 2600 طن يوميا إلى 6000 طن يوميا، حيث تم الانتهاء من تنفيذ خط بوتاجاز رأس غارب / أسيوط بطول 305 كم وخط بوتاجاز من أسيوط إلى سوهاج بطول 127 كم، كما تم ربط تسهيلات استلام وتدفيع البوتاجاز من شركة سوميد بالسخنة على الشبكة القومية للبوتاجاز لتأمين ورفع معدلات التدفيع إلى محافظات أسيوط وسوهاج وجنوب الصعيد، مشيرا إلى أنه جار الانتهاء من ازدواج خط بوتاجاز رأس بكر- رأس غارب/ أسيوط بطول 160 كم وربط تسهيلات استلام وتدفيع البوتاجاز من شركة سونكر على الشبكة القومية للبوتاجاز، كما أنه من المخطط تنفيذ ازدواج خط بوتاجاز رأس غارب / خشم الرقبة بطول 130 كم.

وأوضح أنه تم الانتهاء من تنفيذ خط نقل المنتجات البترولية من التبين حتى أسيوط بطول 376 كم بمعدل 3 آلاف طن يوميا لسد احتياجات محافظات وجه قبلى من المنتجات البترولية، كما تم الانتهاء من ازدواج خط التبين/ أسيوط حتى بنى سويف بطول 112 كم (مرحلة أولى) بمعدل 4 آلاف طن يوميا لتلبية احتياجات الفيوم وبنى سويف، كما تم الانتهاء من ازدواج خط التبين/ أسيوط من بنى سويف حتى المنيا بطول 146 كم (المرحلة الثانية) لرفع معدلات التدفيع إلى 6 آلاف طن يوميا، كما الانتهاء من إنشاء خط التبين حتى محطة كهرباء جنوب حلوان بطول 86 كم.

د. محمد سعد الدين:

تشغيل مشروع المصرية للتكرير كاملا يونيو المقبل

يخفض واردات الوقود بنسبة 30٪ وتوفير 300 مليون دولار لخزانة الدولة

كتب: د. محمود جلالة

أكد الدكتور محمد سعد الدين رئيس الشركة المصرية للتكرير أنه من المخطط تشغيل معمل تكرير الشركة كاملا خلال يونيو المقبل، مشيرا إلى أن المشروع سيخفض من 30% إلى 50% من واردات المنتجات البترولية، ما يوفر 300 مليون دولار لخزانة الدولة سنويا، وقال إن الطاقة التصميمية للمصنع تبلغ 4.7 مليون طن سنويا وإن إنتاج الشركة موجه بالكامل للسوق المحلى، متوقعا أن تحقق وزارة البترول الاكتفاء الذاتى من المنتجات البترولية خلال 5 سنوات.

وأضاف أن المشروع استكمل مراحل التصميم وتوريد المعدات والإنشاءات والإعداد للتشغيل بنسبة 100% ودخل فى المرحلة الأخيرة وهى التشغيل الاختبارى الذى ينقسم إلى مرحلتين: الأولى التشغيل الاختبارى للمنتجات الخفيفة التى تشمل البوتاجاز والبنزين العالى الأوكتين والسولار المنخفض الكبريت، وقد أنتجت الشركة منذ بدء التشغيل التجريبى حتى الآن 180 ألف طن من البنزين العالى الأوكتين فوق الـ100 أوكتين والسولار المنخفض الكبريت أقل من واحد جزء فى المليون، وهو أفضل من المواصفة العالمية (10 أجزاء فى المليون) وأفضل من المواصفة المصرية بكثير. أما المرحلة الثانية التى يجرى العمل فيها حاليا فهى مرحلة تشغيل الوحدات الخاصة بالمنتجات الثقيلة، حيث تم تشغيل الوحدة التفريغية وتتبقى فى المشروع وحدتان فقط وحدة التكسير الهيدروجينى ووحدة التفحيم المؤجل ومن المخطط أن تعمل وحدة التكسير الهيدروجينى فى منتصف مايو المقبل، والتفحيم المؤجل فى أوائل يونيو المقبل وبالتالى تشغيل المشروع كاملا سيكون فى أوائل النصف الثانى من العام الجارى.

وأشار إلى أن المعمل مصمم لإنتاج 4.7 مليون طن منتجات بترولية سنويا، وعندما يعمل بكامل طاقته سينتج سنويا 2.3 مليون طن سولار منخفض الكبريت، 80 ألف طن بوتاجاز، 850 ألف طن بنزين عالى الأوكتين، 350 ألف طن مازوت، 96 ألف طن كبريت، 450 ألف طن فحم. ومن المصعب تحديد الكمية المستهدف إنتاجها خلال فترة التشغيل الاختبارى، ومن المتوقع لو الأمور سارت بصورة طبيعية أن يصل الإنتاج خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى نحو 90% من الطاقة التصميمية.


د. محمد سعد الدين

ونوه بأن إنتاج الشركة موجه بالكامل للسوق المحلى، رغم أنه مطابق للمواصفات العالمية، لأننا مازلنا نستورد بعض المنتجات البترولية. وسوف يسهم المشروع فى تقليص فاتورة دعم الطاقة حيث سيوفر 300 مليون دولار سنويا لخزانة الدولة.

واستطرد أن إنتاج الشركة بعد تشغيل المعمل بكامل طاقته سيخفض ما بين 30 إلى 50% من واردات المنتجات البترولية، وقد خطت وزارة البترول خطوات جادة وفعالة، سوف تؤدى فى النهاية إلى وقف الاستيراد بالكامل بعد استكمال المشروعات الجارى تنفيذها بالتزامن مع مشروع المصرية للتكرير مثل التوسعات فى معمل ميدور وأسيوط ومشروع البحر الأحمر وأتوقع أن تستغنى وزارة البترول عن الاستيراد خلال 5 سنوات.

> **4.3 مليار دولار استثمارات المشروع وتكلفته حاليا لا تقل عن 7 مليارات**

وأفاد رئيس المصرية للتكرير بأن استثمارات المشروع تبلغ 4.3 مليار دولار، تبلغ حصة المساهمين نحو 2 مليار دولار، بينما تبلغ حزمة القروض 2.3 مليار دولار من بنك كوريا للصادرات والواردات وبنك اليابان للتعاون الدولى وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك ومؤسسة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار والبنك الإفريقى للتنمية، وكلها مؤسسات حكومية. والمشروع لو بدأنا فيه الآن فلن تقل التكلفة عن 7 مليارات دولار.

وقال: إن هيكل المساهمين يتكون من الهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة 31% والقلعة 19% بجانب باقى المساهمين.

وأوضح أن أكبر استفادة من المشروع هى استفادة بيئية بجانب الاستفادة المجتمعية التى تتركز معظمها فى مساندة المرأة المعيلة ومشروع تمكين الشباب بجانب التعليم حيث تعيد الشركة ترميم وتأهيل عدد من المدارس، بجانب توفير منح لإعداد المعلمين بالتعاون مع الجامعة الأمريكية، بالإضافة لتوفير منح دراسية للطلاب خارجيا وداخليا ولا تقل تكلفة البرامج التعليمية عن 3 ملايين دولار سنويا، ومع التشغيل الكامل من المنتظر زيادة ذلك المبالغ.

واختتم بأن صبر المواطن المصرى سيعود عليه بالخير الوافر وبعد استكمال المشروعات الجارى تنفيذها، سيشعر المواطن بالتحسن.



مصنعون: دليل تخصيص الأراضى الص

فرج عامر: المعايير الجديدة تضمن التأكد من جدية طال

كتبت: **سلوى يوسف**

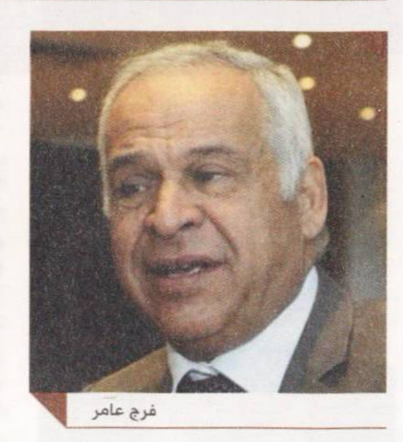
رحب مصنعون بالدليل الجديد لتخصيص وتسعير الأراضى الصناعية الذى طرحه مجلس رئاسة الوزراء مؤخرا، مؤكدين أن الدليل، والذى يرتكز على مجموعة من المعايير لتخصيص الأراضى الصناعية، يستهدف التأكد من مدى جدية المستثمر طالب الأرض الصناعية ومن خبرته وقدرته على إقامة المشروع الصناعى المطلوب، كما أنه يضمن عدم الاتجار بالأراضى الصناعية بما يعمل على القضاء على ظاهرة تسقيع الأراضى نهائيا.

وقال عدد من الصناع والمستثمرين لـ «الاقتصادى»: إن الدليل الجديد يعد اتجاها جيدا يهدف إلى إرساء الشفافية فى معايير وضوابط تخصيص الأراضى الصناعية، كما أنه يتخذ جميع الاحتياطيات من خلال مجموعة من المعايير لمواجهة الممارسات الفاسدة فى القطاع الصناعى وأهمها تسقيع الأراضى.

وشددوا على ضرورة عدم المغالاة فى تسعير الأراضى الصناعية، وأن طريقة تسعيرها الجديدة والقائمة وفقا لسعر السوق بالمنطقة بإضافة هامش تسعيرى لا تبالغ فى تحديد الأسعار، وذلك لتأثير أسعار الأراضى الصناعية بشكل كبير فى تكلفة المشروع الصناعى، وهو ما يعد أحد أهم أدوات جذب أو تنفير الاستثمار المحلى والأجنبى.

واعتمد رئيس مجلس رئاسة الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى مؤخرا دليل مبادئ لتخصيص الأراضى الصناعية، ويتناول المعايير الأساسية لتخصيص وتسعير الأراضى الصناعية والإجراءات المتبعة حيالها، ويصنف الدليل تخصيص الأراضى إلى 3 أنواع تخصيص أراض بغرض التوسع، وتخصيص لمشروعات جديدة، وتخصيص لقطع أراض مميزة، كما يضع عدة معايير للمفاضلة بين طلبات المستثمرين المقدمة ومنها، تقييم حجم

محمد البهى: التسعير لابد أن يراعى عدم المبالغة لضمان جذب الاستثمارات



فرج عامر



محمد البهى

إنتاج المصنع الطالب للتوسع خلال آخر 3 سنوات وكذلك حجم الصادرات وعدد العمالة، بالإضافة إلى التقارير المالية مع استيفاء كامل الأوراق المطلوبة التى تثبت سريان المشروع، وبالنسبة للمشروعات الجديدة يشترط الدليل أن يتمتع مقدم الطلب بعدد من سنوات الخبرة فى المجال الصناعى المستهدف وتقدم دراسة جدوى وافية، فيما يتم تشكيل لجنة من قبل كل من هيئة التنمية الصناعية وهيئة الرقابة الصناعية واثنين من ذوى الخبرة فى المجال الصناعى واستشاريين فى مجال الاستثمار لتقييم الطلبات المقدمة والبت فيها.

وفيما يخص تسعير الأراضى يشترط الدليل الجديد أن يتم تحديد أسعار الأراضى الصناعية حسب سعر السوق الثابت وفقا لسعر المنطقة، ويُحسب السعر بقيمة تكلفة البنية التحتية بالإضافة إلى هامش سعرى يتم تحديده وفقا لآليات السوق السائدة بالمدينة الصناعية.

وقال محمد فرج عامر رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب: إن دليل تخصيص الأراضى الصناعية الذى طرحه مجلس الوزراء مؤخرا يستهدف التأكد من جدية طالب الأراضى الصناعية، ومن أنه يطلب الأرضى بهدف إقامة نشاط صناعى يخدم به الاقتصاد المحلى وليس للاتجار أو التسقيع، مؤكدا أن المعايير الموضوعة فى الدليل قادرة على تمييز مدى جدية المستثمر والتأكد منها.

وشدد على ضرورة ألا يترتب على المعايير الجديدة وخاصة المتعلقة بتسعير الأراضى أى مغالاة فى تحديد أسعار الأراضى الصناعية، مؤكدا ضرورة مراعاة تسعير الأراضى وفقا لأسعار السوق وبإضافة هامش تسعيرى ولكن دون المبالغة فى تحديد الأسعار وذلك للتأثير الشديد لأسعار الأراضى فى تكلفة الاستثمار الصناعى وهو ما يمثل أحد أهم

ـــناعية يقضى على «التسقيع»

ـــبى الأراضى

محمد هلال: وفرة مرتقبة فى الأراضى الصناعية بعد تطبيق المعايير الجديدة


محمد هلال

أدوات جذب أو تنفير الاستثمار المحلى والأجنبى.

وأكد أن مدى جدوى الدليل الجديد للأراضى ستظهر خلال الأشهر المقبلة بعد تطبيقه عمليا على أرض الواقع كما سيظهر إن كان هناك أى سلبيات أثناء تطبيقه بما قد يتطلب مراجعته أو إعادة النظر به من جانب الحكومة.

وقال محمد البهى رئيس لجنة الجمارك والضرائب باتحاد الصناعات: إن عدم المغالاة فى تسعير الأراضى الصناعية وتوفيرها أمام طلبات المستثمرين من أهم مطالب الصناع وآمالهم حول الدليل الجديد لتخصيص الأراضى الصناعية، مؤكدا أنه من المهم أن يستطيع الدليل أن يحقق هذين الهدفين وذلك لأهميتهما القصوى فى انتعاش الاستثمار الصناعى وتشجيعه.

وأكد أن الأراضى الصناعية تعد الأداة الرئيسية لإقامة المشروع الصناعى ذلك إلى جانب أن الصناعة هى القاطرة الحقيقية لعجلة الاقتصاد المحلى من توفير فرص العمل والتصدير وتوفير السلع محليا بما يغنى عن الاستيراد ويقلل من فاتورته، لذلك فإن تيسير إقامة المشروعات الصناعية وخفض تكلفة الاستثمار خاصة المتعلقة بالأراضى ضرورة بالغة لتنشيط ذلك القطاع ومساعدته على القيام بدوره فى خدمة الاقتصاد المحلى.

وأضاف أيضا فيما يخص تسعير الأراضى أنه لابد من الانتباه إلى أن أسعار الأراضى الصناعية بالدول المنافسة منخفضة للغاية وتكاد تكون رمزية وهو ما ينعكس على تكلفة الاستثمار وبالتالى فإنه يقلل من جاذبية مصر للاستثمار الأجنبى، وقدرتها التنافسية فى جذب الاستثمارات الصناعية بمقارنة بالدول الأخرى المنافسة.

قال الدكتور محمد سعد الدين نائب رئيس غرفة البترول باتحاد الصناعات ووكيل الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين: إن دليل تخصيص الأراضى الصناعية الذى طرحه مجلس رئاسة الوزراء مؤخرا يوفر الضمانات اللازمة لمنع تجارة الأراضى الصناعية وتسقيعها، مؤكدا أن المعايير التى نص عليها الدليل موفقة وقادرة على منع الممارسات الفاسدة فى استخدام الأراضى الصناعية.

وأضاف أن المعايير الموضوعة بشأن المفاضلة بين طلبات الأراضى بحسب حجم الإنتاج والصادرات والعاملة جيدة حيث إنها تستهدف منح الأولوية للمصانع العاملة التى تقدم إضافة حقيقية للاقتصاد المحلى، مؤكدا أهمية منح الأولوية للمصانع الراغبة فى التوسع وذلك لتحفيز ضخ المزيد من الاستثمارات الصناعية وزيادة إنتاج وصادرات الشركات.

وحول تسعير الأراضى بحسب الدليل، قال سعد الدين إنه من الطبيعى أن يختلف تسعير الأراضى الصناعية من منطقة لأخرى بحسب سعر المتر السوقى بالمنطقة، غير أنه لابد من مراعاة عدم المغالاة فى أسعار الأراضى الصناعية لأن ذلك ينعكس بشكل سلبى على تدفقات الاستثمار الصناعى وقدرته على التوسع، كذلك ينعكس سلبا على جذب القطاع للاستثمارات الأجنبية.

أكد الدكتور محمد هلال عضو مجلس إدارة اتحاد جمعيات المستثمرين أن دليل الأراضى الصناعية الجديد يرتكز على مجموعة من المبادئ الجيدة والمطلوبة لتقنين تخصيص الأراضى الصناعية، بما يضمن منحها لمن يستحق ومن ثم القضاء على ظاهرة تسقيع الأراضى الصناعية أو المتاجرة بها وهى الظاهرة التى يترتب عليها تعطيل الأراضى عدة سنوات دون استخدام ودون تقديم أى إضافة للقطاع الصناعى.

وعلق على مبدأ اشتراط أن يكون المتقدم لطلب الحصول على أراض صناعية له خبرة عدة سنوات فى المجال الصناعى المستهدف إقامته على الأراضى المطلوبة، مؤكدا أن ذلك من أهم معايير ضمان حسن استخدام الأراضى الصناعية، وأنها ستوظف فى خدمة القطاع الصناعى، بما يحول دون استغلالها فى أى نشاط آخر، كذلك يحول ذلك دون إنشاء مشروعات صناعية لا تتمتع بالكفاءة وغير قادرة على المنافسة وذلك لقلة أو انعدام الخبرة الصناعية للقائمين عليها.

وأشار هلال إلى أن تسعير الأراضى الصناعية بحسب أسعار السوق بالإضافة إلى هامش تسعيرى تضعه الحكومة وفقا للدليل، أمر جيد خاصة أن الدولة لا تدعم أسعار الأراضى، غير أنه لابد من ضمان توفير الأراضى الصناعية المرفقة للمستثمرين بجميع المحافظات مقابل ذلك، مضيفا: «لعل الدليل الجديد يقضى على أزمة ندرة الأراضى الصناعية أمام المستثمرين».



مصر تجذب الأنظار بملتقى السياحة العربى بدبى

56 شركة وفندقا تفاوضت على تعـ

◄ وزيرة السياحة: جائزة الريادة الدولية شهادة عالمية جديـ

◄ «رمضانك عندنا» حملة ترويجية لجذب السائحين العـ



رسالة دبى:
طاهر يونس

وسط حضور مهنى كبير من صناع القرار السياحى فى المنطقة العربية والشرق الأوسط اختتمت، الأسبوع الماضى، فعاليات ملتقى سوق السفر والسياحة العربى بمدينة دبى والذى شاركت فيه مصر بجناح متميز على مساحة 600 متر مربع وسط آمال كبيرة بزيادة التعاقدات واتفاقات الشراكة بين ممثلى قطاعات الأعمال السياحية بالدول والهيئات والمنظمات المشاركة وعددها نحو 150 جهة، حيث أطلق عليه الخبراء صفة "المونديال السياحى العربى" الذى يجمع المئات من صناع القرار السياحى فى العالم والمنطقة العربية فى مدينة دبى للمشاركة فى صنع المستقبل السياحى للمنطقة العربية سنويا.

وشهد الملتقى مجموعة من الندوات واللقاءات المهنية داخل 150 جناحا للدول المشاركة ومن بينها مصر وعدد كبير من الدول السياحية المنافسة على المستوى الإقليمى.

وتصدر الجناح المصرى المشهد العام للفعاليات بتصميمه المبتكر الذى يجمع بين الأصالة والمعاصرة فى رسالة قوية للمشاركين باهتمام مصر بصناعة السياحة ووضعها فى مقدمة الأولويات. وتم تخصيص مكان فى الجناح المصرى لأول مرة تحت عنوان "رمضانك عندنا" يقدم نبذة عن الأجواء الرمضانية فى مصر احتفالا بالشهر الكريم.

كما شهد الجناح المصرى منذ انطلاق فعاليات الملتقى نشاطا موسعا من الدكتورة رانيا المشاط وزيرة السياحة التى حرصت على رئاسة الوفد السياحى المصرى الذى ضم ممثلى 56 شركة سياحية وفندقا حرصت على إبرام تعاقدات جديدة للموسم السياحى الصيفى بالإضافة إلى مشاركة مصر للطيران، وإير كايرو، بالإضافة إلى ركن لمحافظة البحر الأحمر، وآخر للاتحاد المصرى للغرف السياحية.

والتقت وزيرة السياحة عددا من منظمى الرحلات والمدونين المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى بمنطقة الخليج بجانب عدد من اللقاءات الإعلامية والمهنية أشارت خلالها إلى الأثر الإيجابى للصور التى يقوم بنشرها المدونون والمؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعى خلال زيارتهم للمقاصد السياحية بالدول المختلفة، خاصة أن هؤلاء المدونين لديهم ملايين المتابعين على مواقع التواصل الاجتماعى.

وأكدت الوزيرة أن مصر ترحب بجميع السائحين وخاصة بالسائح العربى فى وطنه الثانى مصر، مشيرة إلى أهمية السوق العربى بالنسبة للسياحة المصرى كأحد أهم الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر، حيث يمثل نحو ٣٠٪ من حجم الحركة الوافدة.

وأشارت إلى التحسن الملحوظ الذى شهدته مؤشرات السياحة الوافدة إلى مصر خلال العامين الماضيين وأن هناك مؤشرات إيجابية متوقعة بنهاية العام الحالى، لافتة إلى توافد السائحين إلى مصر من مختلف الدول.

وأكدت أن حصول مصر على جائزة "الريادة الدولية فى السياحة" هذا العام والتى قدمها المجلس الدولى للسياحة والسفر WTTC، يعد تقديرا لجهود مصر فى تعزيز قطاع السياحة ليكون أكثر صلابة وقدرة على تحمل الصدمات، بالإضافة إلى الجهود المبذولة فى القطاع الأمنى الذى وضعته الحكومة على رأس أولوياتها، كما أشارت إلى أن مجلس السياحة والسفر العالمى WTTC أوضح أن جهود مصر فى تحسين الأوضاع الأمنية قد ساعد على زيادة السياحة بمعدل ١٦,٥٪ وهو ٤ أضعاف متوسط النمو العالمى وهو ٣,٩٪.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط أن مصر حريصة دائمة فى جميع المعارض والمؤتمرات والبورصات السياحية بالأسواق السياحية الرئيسية بالخارج ومن بينها المنطقة العربية التى بلغت نحو 30% من حجم التدفقات السياحية لمصر خلال العام الماضى، موضحة أننا مستمرون فى تنفيذ وتنويع الحملات الترويجية بجميع الدول العربية لتحقيق أعلى معدلات فى عدد السائحين والليالى السياحية باعتبار مصر البلد الثانى لكل سائح عربى.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية قطاع السياحة فى مصر باعتباره أحد العناصر الداعمة للاقتصاد القومى، حيث يلامس حياة الملايين من الناس. مشيرة إلى أن هدفها كوزيرة للسياحة أن يعمل فرد واحد على الأقل من كل أسرة مصرية بشكل مباشر أو غير مباشر فى قطاع السياحة، لافتة إلى أن الوزارة تضع على رأس أولوياتها الاستثمار فى العنصر البشرى وتدريب العاملين فى القطاع.

وجددت المشاط تأكيدها على أهمية المشاركة فى هذا المعرض الذى يعد من أهم المعارض السياحية الدولية، وخاصة فى الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن هذه المشاركة تأتى فى ظل استراتيجية الوزارة لجذب المزيد من السياحة العربية إلى مصر لما تمثله من أهمية كبيرة كأحد أهم الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر.

وأضافت الوزيرة أن مصر تعد مقصدا مهما للسائح العربى لأسباب كثيرة من أهمها قرب المسافة ووحدة اللغة والعادات والتقاليد، لافتة إلى أن السائح العربى يشعر فى مصر وكأنه فى وطنه الثانى وهو نفس شعور المصريين تجاه أشقائهم من الدول العربية، وأشارت الدكتورة رانيا المشاط إلى أن المعرض سيتيح فرصة جيدة للتواصل بشكل فعال مع شركاء المهنة فى السوق العربى، بالإضافة إلى تبادل الخبرات

ـــاقدات جديدة للموسم الصيفى

ـــدة على قوة وصلابة السياحة المصرية

ـــرب لمصر فى الشهر الكريم



المشاط تتوسط مجموعة من رجال الاعمال فى قطاع السياحة

ومناقشة سبل الترويج السياحى المشترك لزيادة الحركة السياحية العربية البينية.

وخلال فعاليات الملتقى عقدت الدكتورة رانيا المشاط العديد من اللقاءات المهنية والإعلامية بدأتها باجتماع مع أحمد بن عقيل الخطيب رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطنى بالمملكة العربية السعودية، لمناقشة سبل التعاون السياحى بين البلدين والترويج السياحى المشترك لزيادة الحركة السياحية العربية البينية بين مصر والمملكة العربية السعودية، وحضر اللقاء المهندس أحمد يوسف رئيس الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة، وذلك خلال مشاركة الوزيرة.

كما أكدت الوزيرة أن مصر ترحب بجميع السائحين وخاصة بالسائح العربى فى وطنه الثانى مصر، وأشارت إلى الضوابط التى وضعتها وزارة السياحة المصرية لتسهيل إجراءات العمرة أمام المعتمرين المصريين حرصا منها على نجاح انتظام سير موسم العمرة لعام 1440هـ.

من جانبه أشار رئيس الهيئة السعودية إلى مكانة مصر فى قلب الشعب السعودى، مؤكدا رغبة الشعب السعودى الدائمة لزيارة مصر والاستمتاع بمقوماتها السياحية والأثرية الفريدة، لافتا إلى رغبة بلاده فى الاستفادة من الخبرات المصرية فى الترويج للمنتجات سياحية مختلفة مثل السياحة الثقافية وسياحة المغامرات مع إمكانية التعاون لجذب مزيد من السائحين إلى المنطقة العربية من خلال عمل برامج سياحية مشتركة بين مصر والسعودية.

وتطرق الحديث إلى استراتيجية السياحة العربية التى قامت وزارة السياحة المصرية بإعدادها بناء على تكليفها من المجلس الوزارى العربى للسياحة فى ديسمبر الماضى بمراجعة وتطوير وتحديث هذه الاستراتيجية لتتواكب مع المتغيرات العالمية، وذلك على غرار برنامج الإصلاح الهيكلى الذى أطلقته الوزارة لتطوير قطاع السياحة المصرى.

كانت وزيرة السياحة قد افتتحت الجناح المصرى فى ملتقى سوق السفر العربى، وشارك فى الافتتاح السفير شريف البديوى سفير مصر فى دولة الإمارات العربية المتحدة، والمهندس أحمد يوسف رئيس الهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة، والقنصل وائل فتحى قنصل مصر فى دبى، كما تمت دعوة عدد من المدونين والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعى من دول الخليج.

وأوضحت المشاط أنه تم تخصيص مكان فى الجناح المصرى لأول مرة تحت عنوان «رمضانك عندنا» يقدم نبذة عن الأجواء الرمضانية فى مصر احتفالا بالشهر الكريم، كما يقدم فرقة تعزف الموسيقى العربية لجذب الزائرين إلى الجناح المصرى، وذلك فى إطار خطة الوزارة للترويج لمصر فى السوق العربى.

تضمن الجناح المصرى شاشات عرض لإلقاء الضوء على المدن والمحافظات السياحية المصرية المختلفة من خلال تخصيص مواد ترويجية عن كل مدينة سياحية على حدة Branding By Destination والذى يعد أحد العناصر الأساسية فى محور الترويج والتنشيط فى برنامج الإصلاح الهيكلى الذى أطلقته الوزارة نوفمبر الماضى. كما تم تخصيص تجربة معايشة تفاعلية تمكن الزائرين من خلالها من رؤية المناظر الطبيعية لأعماق البحر الأحمر من حولهم وذلك بتقنية virtual reality وباستخدام نظارات ثلاثية الأبعاد.



بدعم من تراجع واردات الوقود وتعافى السياحة

بنوك استثمار تتوقع استمرار ارتفاع الجنيه أمام الدولار

تصدير الغاز وزيادة تحويلات المصريين بالخارج وفائض الميزان البترولى تعزز قيمة العملة المحلية مقابل الدولار

كتب: حلمى الشرقاوى

أرجع المحللون تحسن قيمة الجنيه أمام الدولار وارتفاع سعره إلى توافر المعروض النقدى من الدولار فى البنوك مع زيادة التدفقات الأجنبية وعلى رأسها "زيادة تحويلات المصريين بالخارج عن طريق البنوك وارتفاع إيرادات السياحة خلال الفترات الأخيرة" بالإضافة إلى ارتفاع احتياطات النقد الأجنبى من الدولار لدى البنك المركزى.

وأكدوا أن تحسن قيمة الجنيه بشكل ملحوظ أمام الدولار دفع البنك المركزى إلى تحريك أسعار الفائدة هبوطا لجذب السيولة نحو الاستثمار داخل السوق.

وأوضحوا أن المؤشرات تصب فى صالح ارتفاع سعر صرف الجنيه، مع مواصلة معدلات النمو فى الناتج المحلى الإجمالى تحقيق مستويات قد تصل إلى 5.5% فى العام المالى 2018-2019 فى ظل استمرار الإنفاق على استثمارات المشروعات القومية التى تنفذها الدولة حاليا.

وأكدوا أن إلغاء العمل بآلية ضمان المركزى تحويل أموال المستثمرين الأجانب عزز من حركة ونشاط السيولة الدولارية بالبنوك، ما سيؤثر بدوره على حجم المعروض بالنسبة للعملة وبالتالى تحريك السعر وفقا لآليات العرض والطلب فى السوق.

وقال عمرو حسنين، رئيس شركة الشرق الأوسط «ميريس» للتصنيف الائتمانى: إن جميع المؤشرات تشير إلى استمرار التحسن فى الأداء الاقتصادى، مؤكدا أن معدلات سعر الصرف ستشهد استقرارا خلال الفترة المقبلة، متوقعا أن يصل متوسط سعر الدولار إلى 17.1 جنيه فى العام المالى المقبل، قائلا: إن جميع الاحتمالات تؤيد ارتفاع سعر صرف الجنيه حتى منتصف 2020.

وطالب بالتصدى لها وعلى رأسها ملف المديونية والفساد وضعف أداء الجهاز الإدارى ووجود مشكلات تتعلق بالإنفاق الحكومى واستمرار أزمة الدين الخارجى، إلا أنه توقع انخفاض العجز الكلى للموازنة العامة خلال العام الجارى إلى 8.6% من الناتج المحلى


عمرو حسنين

الإجمالى مع استمرار زيادة الدين الخارجى إلى 107 مليارات دولار بنهاية العام الجارى مقابل 92 مليار دولار فى نهاية العام المالى 2017-2018 بعد أن وصلت قيمة الدين الخارجى بنهاية سبتمبر الماضى إلى نحو 93.1 مليار دولار.

وتوقع بنك جولدن مان ساكس استقرار سعر الجنيه خلال عام 2019 لعوامل أخرى منها تحسن أوضاع ميزان المعاملات التجارية، وتوقع البنك أن يسهم تراجع واردات الوقود والتعافى التدريجى لقطاع السياحة وتحويلات المصريين من الخارج فى دفع ميزان المعاملات الجارية وتحوله نحو تحقيق فائض فى العام المالى 2019-2020، الأمر الذى سيقلل من الضغوط على سعر الصرف على المدى المتوسط والطويل.

وبلغت استثمارات الأجانب فى أذون الخزانة المصرية 2.1 مليار دولار أمريكى خلال شهر يناير، وارتفعت خلال فبراير إلى 2.44 مليار دولار.. وجاءت التدفقات من السندات الدولية بقيمة 4 مليارات دولار خلال يناير إضافة إلى مليارى دولار من قرض صندوق النقد الدولى خلال الشهر نفسه، ليبلغ إجمالى التدفقات الأجنبية لمصر 8.18 مليار دولار فى يناير 2019 إضافة إلى 2.44 مليار دولار فى فبراير من العام نفسه.

وبالتزامن مع عودة المصريين بالخارج لقضاء موسم الإجازات خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر، فإن المعروض الدولارى سيرتفع بالسوق، ما سيؤدى إلى مزيد من التحسن فى قيمة الجنيه.

وتوقع بنك الاستثمار "بلتون" استمرار تحسن سعر صرف الجنيه أمام الدولار حتى منتصف 2020، متوقعا وصوله إلى نسبة 17.10% فى العام المالى 2019/2020 بدعم من تحول صافى الميزان التجارى البترولى إلى تسجيل فائض قبل الوقت المتوقع والتحسن الملحوظ فى صافى الأصول الأجنبية بالبنوك، مع استمرار نمو الواردات بوتيرة معتدلة، وتابع: كما أن مستوى الاحتياطات المستقر يمحو مخاطر سعر الصرف فى ظل الالتزامات الخارجية، مع تراجع الديون قصيرة الأجل صافى الاحتياطات الأجنبية إلى 26% فى الربع الأول من العام المالى 2018/2019 مقارنة بـ40% فى العام المالى 2015/2016.

ورفعت وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية، التصنيف السيادى لمصر، قائلة: إن الإصلاحات الاقتصادية الجارية ستسهم فى تحسين مركزها المالى وتعزز النمو الاقتصادى كما ورفعت "موديز" التصنيف لإصدارات الديون طويلة الأجل لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية إلى B2 من B3 وغيرت نظرتها المستقبلية إلى مستقرة من إيجابية.

وقالت الوكالة: إن القرار يستند إلى "توقعات موديز بأن الإصلاحات المالية والاقتصادية الجارية ستدعم تحسنا تدريجيا لكنه مطرد فى المؤشرات المالية لمصر وترفع نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى".

وعمق الدولار الأمريكى خسائره مقابل سلة من العملات الرئيسية خلال تعاملات نهاية الأسبوع الماضى مع إعلان بيانات اقتصادية فى الصين والولايات المتحدة أدت إلى مكاسب قوية للعملات الرئيسية الأخرى كما ألقت البيانات الاقتصادية الإيجابية فى منطقة اليورو بظلال قاتمة على أداء الدولار الأمريكى، بعد أن دعم تعافى النشاط فى المنطقة من تعاملات اليورو.

وقفزت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى فى نحو أسبوعين مع تراجع الدولار بفعل بيانات فاترة بشأن التضخم غطت على تقرير يظهر نموا قويا للاقتصاد الأمريكى فى الربع الأول من العام.

«سامسونج» تنتج أحدث شاشاتها بمصنع بنى سويف لسد احتياجات السوق المحلى والتصدير

مسئولو الشركة: نستهدف تحويل مصر إلى منصة تصدير للمنطقة والعالم



رسالة دبى:
نجوى الحلوانى



قاسم حسن

كشفت شركة سامسونج للإلكترونيات، عن شاشة Super Big TVs فى حجم جديد، والتى يتم إنتاجها لأول مرة من خلال مصنع الشركة ببنى سويف بهدف تلبية جميع الاستخدامات.

وقال جايهوان لى المدير التنفيذى للشركة: هناك عدد من المنتجات الجديدة فى الأسواق المحلية فى مصر، والتى نعمل من خلال وجودنا فيها على أن تصبح مركزا يستقبل أحدث ابتكاراتنا، لأننا نهتم بهذا السوق كسوق رئيسى فى المنطقة.

وأشار المهندس قاسم حسن رئيس قطاع التلفزيونات بالشركة فى مصر عما شهده هذا القطاع من طفرة مميزة بعد بناء مصنع بنى سويف لتصنيع الشاشات، مؤكدا أنه تم تصنيع شاشات سامسونج Super Big TVs 82 بوصة لأول مرة وطرحها للبيع فى مصر ومنها إلى جميع أسواق المنطقة، وهو ما يعكس التزام الشركة تجاه تطوير القطاع فى مصر وبالتالى المساهمة فى تحسين مكانة المنتج المحلى وتحويل مصر إلى منصة تصدير من الدرجة الأولى على مستوى المنطقة.

ومن ناحية أخرى أعلنت الشركة إطلاقها للشاشات الذكية فى نسختها الجديدة "Football TV 2019" خلال فترة عرض مباريات كأس الأمم الإفريقية 2019 التى تقام فى شهر يونيو المقبل فى مصر. وتتميز النسخة الجديدة من هذه الشاشات بخاصية الذكاء الاصطناعى AI Upscaling التى تمكن التلفزيون من تحسين جودة المشاهدة لجعلها أكثر حيوية وديناميكية.

وأعلنت الشركة فى المؤتمر الصحفى الذى عقدته فى دبى الأسبوع الماضى بحضور الأهرام الاقتصادى، طرح تلفزيون QLED فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال إبريل الجارى، وأنه تم دعم هذه التقنية بخاصية الذكاء الاصطناعى، والذى يمكن هذه الشاشات الجديدة من التعرف على أى محتوى وتحسينه بغض النظر عن مستوى الدقة الأصلية لتوفيرها بجودة عالية تقارب دقة "8K".

وقال سونج وان ميونج رئيس المكتب الإقليمى فى شركة سامسونج للإلكترونيات: إن إطلاق الجيل التالى من أحدث ابتكارات تقنيات العرض فى تلفزيونات الشركة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للتعرف على أعلى مستويات جودة ودقة العرض على مستوى العالم التى توفرها تلفزيونات QLED بدقة 8K.

بقانون جديد للعمل وزيادة تمثيلهم بالبرلمان

مصر تحتفل بعمالها

إصلاح الأجور والمعاشات هدية الرئيس للعمال فى عيدهم

قيادات عمالية: القانون الجديد وإلغاء استمارة 6 أبرز مكاسب العمال خلال الفترة الحالية

كتب: **إبراهيم العزب - زينب فتحى أبو العلا**

اختلفت احتفالات عيد العمال هذا العام عن سابقاتها من الأعوام الماضية، حيث تزامنت الاحتفالات هذا العام مع حزمة من القرارات الإصلاحية للأجور وزيادة المرتبات والمعاشات إلى جانب قرب صدور قانون العمل الجديد الذى حقق مكاسب بالجملة لجمهور العاملين بالقطاع العام والخاص على رأسها إلغاء استمارة 6 والتأكيد على أن الأجر التأمينى يكون على جميع ما يحصل عليه العامل فى العقد.

وتزامنت الاحتفالات هذا العام مع المشاركة القوية لعمال مصر فى عرس الاستفتاء على التعديلات الدستورية وعودة حقهم فى التمثيل بكثافة عالية فى البرلمان وإطلاق قطار تطوير مصانع الغزل والنسيج.

ومن حسن الطالع أن يشمل القانون الذى من المرتقب أن يرى النور قريبا 13 تعديلا لمراعاة التوازن بين حقوق العمال وأرباب العمل.



التدريب كلمة السر

العامل الم...

هشام توفيق: زي...

16.5 مليار جنيه أج...

يعتمد النهوض بشركات قطاع الاعمال العام بشكل اساسى على العمالة لكنها لم تحظ بالتدريب والتأهيل الكافى خلال العقود الماضية ما جعلها فى كثير من الاحيان عبئا على الشركات وفى احيان اخرى سببا لتردى الاوضاع بالشركات، وبالتزامن مع الاحتفال باعياد العمال سلط "الاقتصادى" الضوء فى هذه السطور على تطورات ملف تدريب وتأهيل العمالة بشركات قطاع الاعمال لمواكبة خطط إعادة الهيكلة التى تتبناها الوزارة لاستعادة مجد القطاع العام.

وأكد هشام توفيق وزير قطاع الاعمال العام: أن العمال عنصر أساسى فى تنفيذ عملية التطوير التى ستنعكس إيجابا عليهم من خلال تحسين الأجور وبيئة العمل، حيث سيتم تدريب العاملين على أعلى مستوى للتعامل مع الماكينات المتطورة، فضلا عن تدريب العاملين بتكلفة قدرها 700 مليون جنيه، مشيرا الى انه من المتوقع أن تشهد مرتبات العاملين بشركات قطاع الاعمال العام زيادة تظهر مع مرتبات يوليو المقبل.

وقال الوزير ان خطة تطوير الشركات لن تتم الا بجهود العاملين، ما سينعكس ذلك عليهم فى تحسن الاجور وبيئة العمل. وقال انه غير راض عن اجور العاملين فى هذا القطاع ويسعى الى تحسينها ومضاعفتها بعد انفاذ خطة التطوير، مؤكدا ان الوزارة تجرى حاليا دراسة لزيادة رواتب العاملين بالشركات التابعة، فى ضوء قرارات رئيس الجمهورية الخاصة بزيادة الاجور للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية وغير المخاطبين به، موضحا ان المدة المقررة للدراسة 3 أشهر، وأضاف: نعمل على دراسة منظومة العمالة والأجور بهدف تحفيز واثابة العاملين، علما بانه قد سبق أن قامت شركات قطاع الاعمال العام بصرف العلاوة الدورية والاستثنائية والخاصة الخاصة بالعلاوة الدورية، كما بدأت الوزارة فى تنفيذ برنامج تدريبى لأسس محاسبة التكاليف والتسعير لرؤساء مجالس الإدارات ومديرى الحسابات فى كل شركات قطاع الاعمال العام بالتعاون مع مركز إعداد

ـــــصرى يستعيد عرشه

ـــــادة أجور العاملين بالأعمال العام يوليو المقبل

ـــــور العاملين بالقطاع و700 مليون جنيه لتدريب « الغزل والنسيج»

القادة لقطاع الاعمال العام.

وارتفع اجمالى الاجور للشركات خلال العام المالى 2018/2017 الى 16.5 مليار جنيه مقابل 15.5 مليار جنيه عن العام المالى 2016 /2017، بنسبة زيادة قدرها 6.4 % وذلك على الرغم من انخفاض عدد العاملين بالشركات التابعة الى 209.5 ألف عامل فى عام 2017 /3018 مقارنة بـ214.6 الف عامل فى عام 2017/2016، والانخفاض فى اعداد العاملين نتيجة بلوغ عدد العاملين سن المعاش القانونى، كما كشفت مؤشرات العام المالى 2016/ 2017 تراجع عدد العاملين بشركات قطاع الاعمال العام، من 221908 الى 214699 بنسبة انخفاض 3.2% الا ان الاجور شهدت ارتفاعا، وذلك نتيجة الزيادات السنوية الحتمية المرتبطة بالعلاوات.

من ناحية أخرى أظهر أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن متوسط الاجور اليومية للانشطة الاقتصادية فى مصر عن الربع الاخير من عام 2018 مقارنة بالربع المقارن من عام 2017، عن استحواذ العاملين فى مجال إمداد الكهرباء والغاز على المركز الأول على مستوى اعلى الاجور اليومية على مستوى الانشطة الاقتصادية كافة بمتوسط اجر يومى قدره 107.3 جنيه مقارنة بـ127.6 جنيه عن عام المقارنة.

وجاء فى المركز الثانى العاملون فى المنظمات والهيئات الدولية والسفارات بمتوسط اجر يومى قدره 106.3 جنيه مقارنة بـ116.7 جنيه عن فترة المقارنة وفى المركز الثالث العاملون فى مجال الوساطة المالية والتامين بمتوسط أجر يومى 97.9 جنيه مقارنة بـ99.7 جنيه عن فترة المقارنة، وفى المركز الرابع العاملون فى التعدين واستغلال المحاجر بمتوسط أجر يومى قدره 90.4 جنيه مقارنة بـ102.7 جنيه عن فترة المقارنة وفى المركز الخامس نشاط النقل والتخزين بمتوسط أجر يومى قدره 89.1 جنيه مقارنة بـ91.6 جنيه عن فترة المقارنة، وفى المركز السادس



خلال 3 أشهر دراسة منظومة العمالة والأجور بهدف تحضير وإثابة العاملين



هشام توفيق

العاملون فى مجال الاتصالات والمعلومات بمتوسط أجر يومى 87.6 جنيه مقارنة بـ89.7 جنيه عن فترة المقارنة وفى المركز السابع الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى بمتوسط أجر يومى 85.5 جنيه مقارنة بـ97.7 جنيه عن فترة المقارنة، وفى المركز الثامن العاملون بالصناعات التحويلية بمتوسط أجر يومى 77.8 جنيه مقارنة بـ83.8 جنيه عن فترة المقارنة، وفى المركز التاسع العاملون فى الزراعة واستغلال الغابات وصيد الاسماك بمتوسط أجر يومى 77.4 جنيه مقارنة بـ73.2 جنيه عن فترة المقارنة وفى المركز العاشر العاملون فى أنشطة الفنون والابداع بمتوسط أجر يومى 74.8 جنيه مقارنة بـ106.9 جنيه عن فترة المقارنة، وفى المركز الحادى عشر فى خدمات الغذاء والاقامة بمتوسط أجر يومى قدره 71.8 جنيه مقارنة بـ87.2 جنيه عن فترة المقارنة، وجاء فى المركز الاخير لمتوسط الاجر اليومى على الانشطة الاقتصادية كافة أفراد الخدمة المنزلية الخاصة بالاسر بمتوسط أجر يومى قدره 52.5 جنيه مقارنة بـ89 جنيها عن فترة المقارنة من العام السابق.

محمد وهب الله: العمالة للتهميش لعقود طويلة وجاء وقت جنى ثمار الإصلاح

أكد محمد وهب الله أمين عام اتحاد عمال مصر أن عمال مصر كلمة السر فى نجاح استفتاء التعديلات الدستورية، لكى يتمكنوا من جنى ثمار الإصلاح والتنمية فى ظل الإصلاحات الاقتصادية التى تقوم بها الدولة، وقال: إن العمالة لا سيما عمالة قطاع الأعمال العام تعرضت للتهميش لفترات زمنية طويلة، ما جعلها تخرج عن مسار التطوير والتأهيل، إلا أن وزارة قطاع الأعمال العام وضعت تدريب العاملين نصب أعينها وبدأت فى تفعيل البرامج التدريبية فى القطاعات المختلفة التابعة لقطاع الأعمال العام، وقد بدأت بالفعل برامج تدريبية فى قطاع الدواء والغزل والنسيج الذى تشهد شركاته برنامجا للتطوير والنهضة غير مسبوق، ومن القطاعات التى تشهد تفعيلا للبرامج التدريبية قطاع الصناعات المعدنية.

وأكد وهب الله أن التدريب وتطوير الشركات كان المطلب الدائم لعمال شركات قطاع الأعمال العام، مؤكدا أن العمالة حاليا لا توجد لها مطالب فئوية، وأن الوزارة حاليا تقوم بجهود ملحوظة فى التطوير والتدريب، ومن المتوقع أن يشهد قطاع الأعمال العام نهضة وتطوير كبيرين ويعود لسابق عهده، كإحدى أهم ركائز الاقتصاد المصرى.

وطالب وهب الله بأن تقوم شركات قطاع الأعمال العام بصرف العلاوة التى أقرها


محمد وهب الله

رئيس الجمهورية أسوة بالتى تصرفها الجهات الحكومية، ولا سيما أن مرتبات قطاع الأعمال العام لا تزال هزيلة مقارنة بالزيادة المستمرة فى الأسعار.

وأضاف أن مشروع القانون الحالى يضم العديد من المزايا على رأسها تفعيل المجلس القومى للاجور وتعيين رئيس مجلس الوزراء رئيسا له بدلا من وزير التخطيط لضمان تفعيل القرارات التى يتخذها خاصة زيادة العلاوات الدورية وفقا لمعدلات التضخم وتطبيق الحد الأدنى للاجور فى القطاع الخاص وعدم جواز فصل العامل الا من خلال حكم قضائى صادر عن المحكمة العمالية المختصة التى تضمن ايضا عودة العامل المفصول الى عمله بقوة القانون. منح القانون الحقوق كافة التى منحها المجلس القومى للمرأة وكذا قانون الطفل الذى يحظر عمالة الاطفال وكذا التزام جميع جهات العمل بالنسبة المقررة لتشغيل اصحاب القدرات الخاصة والاهتمام بالتدريب التقنى والتثقيفى للعامل من خلال أكثر من ٥٠ مركز تدريب على مستوى الجمهورية للتدريب التقنى المتخصص وايضا على التكنولوجيا الحديثة التى يتطلبها سوق العمل داخل مصر وخارجها.

وأضاف ان مشروع القانون أعطى الحق للعامل فى تنظيم الإضراب والاحتجاجات لكنه اشترط موافقة الجهات الرسمية على الإضراب وإخطارها قبل الشروع فى تطبيقه واشترط لهذا الإضراب ان يكون مقننا.

وأكد ان نصوص المشروع اهتمت ايضا بالعاملين فى الخارج لتعالج مشاكل العمالة المنتظمة وغير المنتظمة وفقا لبروتوكولات التعاون بين مصر والدول فى الخارج واشتمل المشروع على باب أفرده للعمالة غير المنتظمة وعمال التراحيل والزراعة الموسميين.

نائب رئيس اتحاد العمال: التدريب وربط المدارس الصنـ

قال النائب جمال عقبى نائب رئيس اتحاد عمال مصر ورئيس النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات أن الاستحقاق الأخير الذى حصلت عليه العمالة فى التعديلات الدستورية يمثل اضافة مهمة تؤكد مكانة العمالة فى نهضة المجتمعات ودورها فى بنائه، وان العمالة ذاتها ساهمت فى نجاح الاستفتاء، وأظهرت مشهدا راقيا تناقلته وسائل الاعلام المختلفة.

مشيرا الى ان العمالة المصرية بحاجة الى التدريب لتثبت جدارتها مقارنة باى عمالة فى كل دول العالم، وانه لا بد من عودة الربط بين التعليم الصناعى والشركات والمصانع، فالمصانع لديها نقص شديد فى العمالة الفنية، وفى الوقت ذاته لدينا بطالة كبيرة فى مجتمع العمال، ومن ثم



اتحاد العمال ولجنة القوى العاملة بالبرلمان يستعجلان قانون العمل الجديد

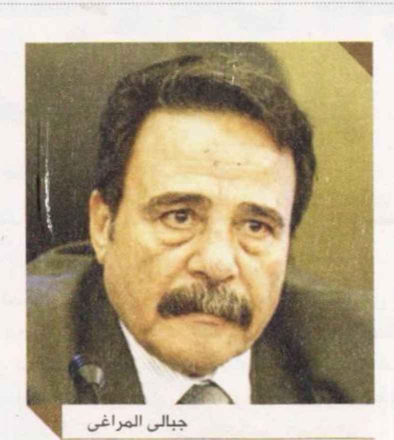
قيادات عمالية: تنفيذ توصيات الحوار المجتمعى حول التعديلات

طالبت لجنة القوى العاملة بالبرلمان اللجنة العامة بسرعة مناقشة مشروع قانون العمل لإقراره وخروجه الى حيز التنفيذ بعد ان انتهت لجنة القوى العاملة من مناقشته وإدخال التعديلات الخاصة بالحوار المجتمعى واستطلاع رأى منظمات الاعمال واتحاد العمال والمجلس القومى للمرأة والقومى للطفولة.

وأحيطت احتفالات عيد العمال هذا العام بعدة مناسبات سعيدة للعمال على رأسها قرارات الرئيس السيسى بزيادة الاجور والمعاشات وترقية جميع العاملين المستحقين فى الدولة وانطلاق حملة تطوير شركات الغزل والنسيج والمشاركة الفعالة للتجمعات العمالية فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية التى أقرها البرلمان التى كان من أبرزها عودة النسب العمالية الممثلة فى ألبرلمان التى كانت من إنجازات ثورة ٢٥ يناير ثم لم يأخذ بها دستور ٢٠١٤.

انتهاء استمارة ٦

أكد جبالى المراغى رئيس اتحاد عمال مصر ان لجنة القوى العاملة أخذت على عاتقها سرعة مناقشة مشروع قانون العمل الذى يضم اكثر من ٢٠٠ بند وإدخال كل التوصيات التى طالبت بها منظمات الاعمال والنقابات العمالية وكل الجهات المعنية المستفيدة من القانون وتتعامل معه وعلى رأس هذه الإنجازات إسقاط العمل باستمارة ٦. وجعل


جبالى المراغى

الأجر التأمينى على جميع ما يحصل عليه العامل من مستحقات وفقا للعقد المبرم بين الطرفين مؤكدا ان المشروع راعى التوازن بين العامل وصاحب العمل.

وأشار الى ان مشروع القانون راعى التزام اصحاب الاعمال بالحد الأدنى للأجور والعلاوات والترقيات الدورية وحال تأثر اى من الشركات الخاصة بهذه القرارات وتأثيرها على ميزانياتها فإن هناك حلولا عديدة وسطية يتم اتخاذها بحيث لا يغلق أو تتوقف الشركة عن العمل.

٤ مناسبات مهمة

يشير عبد الفتاح ابراهيم نائب رئيس اتحاد عمال مصر ورئيس نقابات عمال الغزل والنسيج الى ان احتفالات عيد العمال جاءت هذا العام وتحاط بها ٣ مناسبات مهمة وهى عرس الاستفتاء على التعديلات الدستورية التى شارك العمال فيها بكثافة عالية وعودة نسب تمثيل العمال فى البرلمان وإطلاق عجلة تطوير مصانع الغزل والنسيج بعد ان تقابل الرئيس السيسى مع ممثلى الشركات الأوروبية الموردة لمعدات التطوير لشركات الغزل والنسيج بقطاع الاعمال العام حيث تمكن الرئيس السيسى من تخفيض فاتورة التطوير للماكينات الحديثة من ١٩ مليار جنيه الى ١٥ مليارا فقط وبدأت بالفعل مسيرة التحديث فى المصانع بعد ان أوشكت هذه الصناعة على الاندثار.

وتابع إبراهيم: المفاجأة الثالثة الانتهاء من التعديلات التى أدخلت على مشروع قانون العمل وعددها اكثر من ١٣ تعديلا راعت التوازن بين حقوق العمال واصحاب الاعمال وإخراج قانون يراعى السلامة والصحة المهنية للعامل ووضع معايير دولية للعمل ليصبح قانونا سياسيا اقتصاديا اجتماعيا يكون جاذبا للاستثمارات الدولية، بل يجىء احتفال العمال بعيدهم هذا العام بعد قرارات الرئيس السيسى بزيادة الحد الأدنى للاجور والمعاشات وترقية أكثر من مليون عامل فى الجهاز الإدارى للدولة ممن أكملوا الفترات البينية للدرجات الوظيفية وهى المناسبة الرابعة.

ـــاعية بالشركات يعيد للعمالة المصرية قوتها

هذا الربط يقلل هذه الفجوة، ولا يدع مجالا للصناع للجوء الى عمالة اجنبية، ويطالب عقبى العمال بعدم اللجوء الى البحث عن وظيفة لدى الحكومة، قائلا "الحكومة مكتظة بالموظفين"، فضلا عن ضعف الرواتب اذا ما قورنت بالقطاع الخاص مؤكدا ان العمل لدى القطاع الخاص هو بذرة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، فالعامل الماهر فى القطاع الخاص لا يمر عليه 5 أو 6 سنوات، الا ويصبح لديه مشروعه الخاص ويتحول الى صاحب العمل، والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تمثل نواة التقدم والنمو لدى المجتمعات الكبرى، كما طالب العمالة بالكد والاجتهاد لجنى ثمار الاصلاح الاقتصادى ورفع شأن بلادهم.

مدير المكتب القطرى لمجموعة البنك الإفريقى للتنمية فى حوار خاص لـ «الاقتصادى»:

مصر ستصبح من كبريات الدول المصدرة للغاز الطبيعى

وقعنا اتفاقية مع الحكومة لتوفير تمويل أولى لمشروعات صغيرة نموذجية



أكدت مالين بلومبرج، مدير المكتب القطرى لمجموعة البنك الإفريقى للتنمية، دعم البنك لإجراءات إصلاح الاقتصاد الكلى التى تنفذها مصر بكل تصميم، مشيرة إلى أن استكمال الطريق سيكون من خلال تطبيق الإصلاح الهيكلى الذى سيمتد سنوات. موضحة أن أوليات عمل البنك فى مصر حاليا تتمثل فى دعم قطاع الطاقة والأمن الغذائى والابتكار والتعليم العالى والصرف الصحى وتطوير قطاع الصناعة. مؤكدة أن إمكانات مصر تؤهلها لتكون بوابة إفريقيا للسوق العالمى والعكس صحيح.

حوار: **رحاب سيد أحمد**

مصر ثالث أكبر مساهم بالبنك ومن أكبر المقترضين

• كم يبلغ حجم محفظة البنك فى مصر حتى الوقت الحالى؟

يبلغ حجم محفظة المشروعات الحالية التى تم تنفيذها بالفعل 3 مليارات دولار.

• ومتى بدأ نشاط البنك فى مصر؟

مصر واحدة من الأعضاء المؤسسين لبنك التنمية الإفريقى فى الستينيات، وقد بدأ البنك فى الإقراض فى سبعينيات القرن الماضى ونعمل فى مصر منذ ذلك الحين.

• وهل يقوم البنك بإقراض الحكومات فقط؟

لا، بالعكس نحن لدينا نافذتان تمويليتان مختلفتان أولهما التمويل السيادى للقطاع العام بالحكومات، أما نوع التمويل الثانى فنقدمه لكبريات شركات القطاع الخاص، مع الوضع فى الاعتبار أننا لسنا بنكا للتجزئة ولا نقوم بمزاحمة البنوك التجارية، لذلك نقوم بتقديم الدعم بعدة وسائل مختلفة لشركات القطاع الخاص الكبيرة إما بواسطة توفير التمويل للمشروع عن طريق تقديم القروض أو توفير الضمانات أو دعم الميزانية العمومية للشركة.

• ما اشتراطات التمويل للقطاع الخاص؟

نقدم الدعم لشركات القطاع الخاص التى يكون لها تأثير تنموى على الاقتصاد الكلى بما يتماشى مع احتياجات الحكومة وأولوياتها بما أننا بنك تنموى بالأساس.

ونقدم تمويلا طويل الأجل يمتد حتى 15 عاما وربما أكثر للقطاع الخاص خاصة إذا كنا نتعامل مع مشاريع البنية التحتية. وكما سبق وأشرت نحن لا نريد منافسة البنوك التجارية الخاصة، بل نريد أن نشجعها على المزيد من التنمية. لهذا لا نقوم بتمويل المشروعات القادرة على الحصول على التمويل من البنوك التجارية. لكن نظرا للثقة التى يحظى بها البنك الإفريقى للتنمية نجد أنه عندما يوافق على تمويل مشروع خاص ما فهذا يحفز الممولين الآخرين على المشاركة.

• وهل يقوم البنك بتمويل المشروع بالكامل؟

نحن لا نقدم 100% من التمويل للحكومات، بل نتشارك مع وكالات التنمية الأخرى ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى والبنوك مثل البنك الدولى أو البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير أو بنك الاستثمار الأوروبى أو شركات تطوير البنوك الفرنسية أو الألمانية. وعلى الجانب الآخر، فى حال تمويل القطاع الخاص نحن نشترك فى التمويل مع البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية.

• وما نسبة الفائدة على القروض؟

هناك فرق كبير فى أسعار الفائدة بين القروض السيادية المقدمة للحكومات وبين تلك المقدمة للقطاع الخاص، ففى الحالة الأولى تكون أسعار الفائدة منخفضة بشكل كبير، كما أنها ليست ثابتة ويتم تحديدها كل 6 أشهر ومعظم إقراضنا فى مصر بالدولار.

• وهل تدخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر ضمن اهتمامات البنك؟

نحن مهتمون جدا بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد قدم البنك قروضا لما يزيد على 80 ألف شخص على مدار السنوات العشر الماضية بقيمة 400 مليون دولار، ونحن الآن نحافظ على استمرار هذا الزخم ونتطلع إلى إحداث قفزات كبيرة بالشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام التكنولوجيا والعلوم والابتكار ولدينا مشاريع رائدة فى هذا الصدد مثل مشروع تبادل النفايات الصناعية بين الشركات بما يدعم من قدرات رواد الأعمال وأيضا مشروع تغذية الأسماك باستخدام منتجات حيوية أرخص سعرا بكثير من البدائل التقليدية الأخرى المتاحة بالسوق.

• وهل يوجد تنسيق مع الحكومة المصرية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

وقعنا اتفاقية مع الحكومة المصرية قبل بضعة أسابيع لتقديم منحة من البنك تضمن توفير تمويل أولى لمشروعات نموذجية فى مجال الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات وكذلك كفاءة استخدام الطاقة وتطوير الابتكار ودعم الحرف اليدوية الإبداعية التى

عادة ما يكون أغلب العاملين بها من النساء. ونجرى الآن حوارا مع الحكومة لنقوم بالشىء نفسه على نطاق أوسع يعمم فى جميع أنحاء الجمهورية خلال العام المقبل لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع العديد من شركاء التنمية المختلفين داخل الحكومة وخارجها مثل البنك المركزى المصرى الذى يسعى بنجاح إلى تحفيز البنوك التجارية على إقراض المشروعات الصغيرة.

• ومن أبرز شركاء التنمية للبنك الإفريقى؟

شركاؤنا هم الأعضاء المساهمون من الحكومات، لأننا بنك مملوك للحكومات وهذا يشمل جميع الدول الإفريقية البالغ عددها 54 دولة. بالإضافة إلى نحو ثلاثين دولة غير إفريقية معظمهم من أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض الدول فى آسيا أيضا. مصر هى ثالث أكبر عضو مساهم بالبنك وثانى أكبر مساهم إقليمى فى البنك وأيضا أحد أكبر المقترضين، لهذا السبب تعد مصر مهمة جدا بالنسبة لنا.

• وما ركائز وأولويات عمل البنك فى مصر؟

للبنك خمس أولويات يراها ضرورية لضمان التنمية يتصدرها الحرص على تزويد إفريقيا بوجه عام بالطاقة، حيث إنه بدون كهرباء لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية. ومصر بالطبع تحتل مرتبة متقدمة فى هذا الشأن مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، حيث نجحت فى الوصول إلى الاكتفاء الذاتى. والجدير بالذكر أن من أوائل مشروعات البنك فى مصر كان مشروع طاقة، فقد أسهم البنك فى الاستثمار فى محطات طاقة كبيرة أنتجت نحو 4 آلاف ميجاوات لخدمة ما يعادل 4 ملايين ونصف المليون عميل. والآن يعمل البنك على تمويل بعض مشاريع الطاقة المتجددة منها مشروع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان وهو خطوة مهمة للغاية نحو إنتاج الطاقة النظيفة بواسطة القطاع الخاص. إلى جانب قيام البنك بتوفير الدعم المالى للحكومة المصرية لتحرير سعر الطاقة خلال السنوات الأربع الماضية وإنتاجها، لكننا فى الفترة المقبلة سوف نركز على توزيع وتسويق الكهرباء بما يتماشى مع مطالب وخطط الحكومة.

• وماذا عن أهداف البنك الأخرى؟

أولوية البنك الثانية هى توفير الطعام لإفريقيا من خلال توفير الأمن الغذائى للتأكد أولا من أن الأفراد لديهم إمدادات غذائية كافية وثانيا لدعم الاقتصاد ككل. لذلك نحن نعمل على تحسين الزراعة والأعمال التجارية الزراعية وفى حالة مصر، نركز فى الفترة الحالية على استخدام الطاقة الشمسية بمشروعات الرى والصرف وتحديث وسائل الرى بأنحاء الجمهورية للاستفادة من



مالين بلومبرج

الفائدة على إقراض القطاع الخاص والحكومات متباينة

لا نزاحم البنوك التجارية ونقدم تمويلا طويل الأجل للقطاع الخاص بالمشروعات التنموية

كمية المياه المتاحة. كما نتوسع فى تمويل القطاع الخاص العامل فى مجال الصناعات الغذائية.

• ما أوجه الدعم التى يقدمها البنك لقطاع الصناعة فى مصر؟

هدفنا الرئيسى الثالث فى مصر هو دعم قطاع الصناعة، ونعلم أن مصر قوية جدا ومتطورة فى السياسات الصناعية وهناك الكثير من العمل الذى تم القيام به لزيادة الإنتاج الصناعى فى البلاد بما يساعد على زيادة الصادرات لكن التحدى الذى يواجه مصر فى الوقت الراهن هو تباطؤ حركة التجارة العالمية. ونعمل على تعزيز الصناعة بمصر عن طريق إنتاج السلع الوسيطة بدل من استيرادها بما يولد مزيدا من فرص العمل. والبنك فى اتصال دائم مع الحكومة المصرية لاستنباط كيفية دعمها سواء بتقديم التمويل اللازم أو التسهيلات أو الحوافز الصناعية.

• وهل يوجد قطاع صناعى بعينه يسعى البنك لتنميته بوجه خاص فى مصر؟

نحن مهتمون بشتى المجالات الصناعية ذات التأثير التنموى التى تخلق فرص العمل، لكننا بوجه خاص نولى عناية لتنمية الصناعات الغذائية والبتروكيماويات بمصر. كما أننا على دراية بالمزايا التنافسية والفرص الصناعية التى تمتلكها مصر مثل البنية التحتية المتطورة، ولهذا ناخذ قضية تحديث الصناعة بمصر بكل جدية.

• ما القطاع الاقتصادى الذى يمكن أن يؤدى إلى تحقيق طفرة فى الاقتصاد الكلى؟

قطاع الطاقة حيث من المنتظر أن تصبح مصر من كبريات الدول المصدرة للغاز الطبيعى، وهو ما سيدر عملة صعبة ويوفر مصادر تمويل إضافية للحكومة كما سيخلق فرص عمل. أيضا اعتقد أن مصر تمتلك العديد من الفرص الواعدة فى مجال الزراعة والصناعات الغذائية لكن هذا يتطلب إعادة تنظيم سلاسل القيمة بأكملها بدءا من حل مشكلات المزارعين مرورا بتذليل العوائق أمام التوزيع والتصدير، حيث إن مجال الزراعة يشكل الآن نحو 12% من الناتج المحلى الإجمالى لمصر كما أن الخضر والفاكهة تشكل نحو 10% من إجمالى الصادرات المصرية. ويمكن لمصر أن تفعل الكثير فيما يتعلق بعمل صناعات قائمة على ما تنتجه من المحاصيل والخضر سواء تلك التى تزرع داخل أراضيها أو التى تزرع فى أماكن أخرى من إفريقيا خاصة أن مصر تتخذ خطوات لامتلاك أراض زراعية فى دول أخرى حاليا.

• وكيف يقيم البنك إصلاحات الاقتصاد الكلى التى قامت بها مصر؟

كنا داعمين لها منذ البداية فقد قدم البنك تمويلا يقدر بنحو 1.5 مليار دولار مقسمة على ثلاث دفعات لدعم الموازنة العامة وهو أمر غير معتاد بالنسبة لنا كبنك تنموى حيث إننا نميل عادة إلى القيام بمشاريع استثمارية، ولكن فى ذلك الوقت كان يُنظر إلى أن أولوية البلد هى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وهو ما دعمناه.

وأريد أن أؤكد أن برنامج الإصلاح مثير للإعجاب إلى حد كبير، وقد كانت الحكومة جادة جدا فى تنفيذه، فقرار تعويم العملة على سبيل المثال على الرغم من صعوبة تداعياته الأولية على المدى القصير جنب الاقتصاد صعوبات أكثر حدة على المدى الطويل وفى الوقت نفسه تم إصدار تشريعات من شأنها خلق بيئة عمل مواتية للاستثمار. وكما سبق أن أشرت أنه كان من المهم بالنسبة لنا أن نكون جزءا من هذا، وفى المحصلة نحن راضون جدا عن الطريقة التى تم بها ذلك، ونود أن نواصل دعم الحكومات فى إصلاحاتها لأنها ليست شيئا يتم الانتهاء منه على مدى عامين، بل رحلة طويلة ممتدة وسنبقى جزءا منها حتى نجعلها مترسخة.

• هل نجح الإصلاح فى جذب استثمار أجنبى مباشر؟

مصر تحتل المرتبة الأولى فى الاستثمار الأجنبى المباشر فى إفريقيا، لكننا نسعى لجذب المزيد فى شتى القطاعات. وبلا شك فان رفع التصنيف الائتمانى السيادى لمصر مؤخرا يعد واحدة من العلامات الموثوق بها على وجود اعتقاد ايجابى فى إمكانات السوق المصرى.

• وهل هناك نوع من التباطؤ فى إجراءات إصلاح الاقتصاد الهيكلى؟

عندما قدمنا الدعم لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى، كان هذا هو الاختبار الأولى فى ذلك الوقت، ويجب الوضع فى الاعتبار أن مصر بلد كبير ولهذا إجراء إصلاح هيكلى ليس عملية سهلة من حيث سرعة تنفيذ الأمور على نطاق واسع. علاوة على ذلك لا يجوز إغفال حقيقة أن ما يحدث فى الاقتصاد المصرى يخضع لتأثيرات الاقتصاد العالمى الذى يشهد الكثير من الاضطرابات مؤخرا ونحن نعيش فى عالم تنافسى صعب للغاية، لكن على الرغم من ذلك نجد أن مصر تتمتع بمرونة عالية ولكن علينا أن نكون واقعيين أيضا ونقوم ببذل المزيد.

• وهل تخطت ديون مصر الحدود الآمنة؟

لدعم الإصلاحات الاقتصادية كان لا بد من الاستدانة، وعلى الرغم من أن نسبة الدين الخارجى من الناتج المحلى الإجمالى قد تكون مرتفعة للغاية ولكننى لا أقول أنه فى منطقة الخطر، إذا ما أخذنا فى الاعتبار تحسن جميع المؤشرات الاقتصادية مثل التضخم وانخفاض عجز الموازنة وانخفاض معدلات البطالة. وبالنظر إلى الاقتصاد نجد أننا نتعامل مع العديد من العوامل التى تجب مراعاتها لذلك عند محاولة تحسين أحدها يجب الإضرار بالآخر لكن فى النهاية يجب أن نحكم على الصورة كاملة وهى إيجابية. والمهم فى مسألة الدين أن يتم حسن استغلاله.

• ما مشروعات البنك الحالية بمصر؟

فى الوقت الحالى، نعمل على دعم قطاع الكهرباء ونظام الصرف الضحى فى الريف، ورفع القدرات فى مجال الابتكار، لأن مصر لديها قوة عاملة ماهرة، لكن لا تزال هناك فجوة بين ما ينتجه نظام التعليم واحتياجات القطاع الخاص وبشكل خاص إذا نظرنا إلى مطالب الثورة الصناعية الرابعة. كما نقدم الدعم لقطاع الخدمات المالية والصناعات الغذائية بالقطاع الخاص.

• ما المعوقات أمام انطلاق اقتصاديات الدول الإفريقية التى تمتلك المواد الخام والأيدى العاملة؟

هناك العديد من العوامل المتشابكة التى لا يمكن اختزالها لكن يمكن تركيز الضوء على أهمية وجود الحوكمة وإنشاء قواعد عادلة تسمح للقطاع الخاص بالمنافسة والنمو. وإفريقيا هى المكان المناسب للقطاع الخاص لتوافر المواد الخام والأيدى العاملة كما أشرت. وبما إن مصر تتمتع الآن بأعلى معدلات نمو فى إفريقيا وفى العالم، يود البنك حقا دعم مصر فى استخدام موقعها الفريد كبوابة إلى إفريقيا والعكس. ولقد انبهرنا بتوسعة مصر لخطوط الكهرباء إلى السودان، ونحن حريصون على دعم سلسلة القيمة بأكملها لدعم الصناعات الغذائية فى مصر وخارجها.

• كيف يقوم البنك بتحسين مستوى الحياة للأفارقة؟

تحسين مستوى ونوعية الحياة يمكن أن يعنى عدة أشياء، لكن ما نركز عليه هو الجانب الاجتماعى بتطوير نظام التعليم والصحة علاوة على الخدمات الصحية الأساسية ولهذا قمنا بتمويل مشروع الجبل الأصفر الذى يعد ثانى أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحى فى العالم ومشروع معالجة المياه بأبو رواش الذى بدأ العمل به مؤخرا بمحافظة الجيزة وهو مشروع كبير للغاية، والآن نحن نعمل على مشروع لتحسين الصرف الصحى بصعيد مصر. وفيما يتعلق بتطوير التعليم العالى فيقوم البنك بمشروعات لتعزيز الابتكار وتعليم ونشر التكنولوجيا بالتعاون مع وزارة التعليم العالى المصرية.

• وما دور البنك فى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول





من المنتظر أن تصبح مصر من كبريات الدول المصدرة للغاز الطبيعى

تردى البنية التحتية ونقص التمويل أهم عوائق التجارة البينية الإفريقية

3 مليارات حجم محفظة الإفريقى للتنمية فى مصر

1.3 مليار دولار قدمها البنك لدعم الموازنة العامة فى مصر

الإفريقية؟
التكامل الإقليمى يأتى على رأس أولويات مصر فى الوقت الحالى خاصة فى ظل رئاستها للاتحاد الإفريقى، وقد شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة فى اهتمام مصر بالتجارة والاستثمار مع بقية إفريقيا. ودورنا هو دعم ذلك الاهتمام عن طريق أشياء كثيرة مختلفة منها إتاحة التمويل عبر الحدود وتطوير البنية التحتية اللازمة لسهولة نقل البضائع والخدمات والبشر عبر الحدود بما يشمل الطرق البرية والسكك الحديدية والنقل الجوى. وأيضا توفير الإطار التشريعى لتسهيل التجارة بين الدول الإفريقية مثل توقيع اتفاقية التجارة الحرة.

• وما عوائق التجارة البينية الإفريقية؟
أولا، وقبل كل شىء تردى البنية التحتية، ما أدى إلى زيادة تكاليف النقل للكيلومتر بين جميع أنحاء إفريقيا مقارنة بتكلفتها فى أوروبا أو آسيا. وهو ما يتطلب زيادة كفاءة الطرق السريعة ومهابط الطائرات والموانى. وإلا سيكون من الصعب للغاية أن تكون السلع الإفريقية قادرة على المنافسة وحتى إذا كانت أكثر جودة من مثيلتها. ثانيا، يجب العمل على إتاحة الوصول إلى التمويل وتقديم الحوافز للمنتجين والمصدرين فى كل بلد إفريقى. وفى هذا المجال يقوم البنك بالتعاون والتشاور مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولى المصرية حول كيفية تأسيس شركة ضمان مخاطر الائتمان للتصدير لإفريقيا وهى تلك التى أعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسى لتجنب مخاطر الاستثمارات وراء الحدود. ويمكن تخفيف حدة هذه المخاطر من خلال العديد من طرق مثل توفير الضمانات. لكن وسائل البنك تختلف من دولة إلى أخرى.

• وكيف ستسهم اتفاقية التجارة الحرة فى تنشيط التجارة البينية الإفريقية؟
هذه اتفاقية استثنائية ويجب على مصر أن تحسن استغلالها لأنها تتيح سوقا كبيرا أمام المنتجات المصرية مكون من 1.2 مليار شخص وقيمة هذا السوق توازى 2.5 تريليون دولار. ويمكن أن تؤدى اتفاقية التجارة الحرة إلى زيادة التجارة البينية الإفريقية بنسبة 50% حال ما تمكنت الدولة الإفريقية من تنفيذها على مدى العامين المقبلين. وجدير بالذكر أن بنك التنمية الإفريقى يقدم بالفعل مساعدة تقنية إلى مفوضية الاتحاد الإفريقى لدعم التطبيق العملى لهذه الاتفاقية.

• هل تعتقدين أن الوحدة الاقتصادية وإصدار عملة إفريقية موحدة أمر قابل للتطبيق فى ظل الصعوبات التى يواجهها الاتحاد الأوروبى ومنطقة اليورو؟
إذا نظرنا إلى حالة اقتصاد الدول الأوروبية نجد انها قد لا تكون على المرحلة نفسها من الدورة الاقتصادية وبالتالى لا تستجيب جمعيها للصدمات بالطريقة نفسها الا أن الدول الأوروبية نجحت فى تحقيق الوحدة بعد فترة طويلة امتدت إلى عقود من الاختلافات والمفاوضات كما هو حال فى جميع الشركات للتوفيق بين الاحتياجات المختلفة للشركاء لكن هذا استغرق وقتا طويلا لتحقيقه. لكن وعلى الجانب الآخر يجب ألا نكون محدودين بالماضى، ويمكن العمل على تلافى الأخطاء التى وقعت فيها أوروبا.
وفى الحالة الإفريقية ربما يتعين علينا أن نركز كخطوة أولى على تنمية حركة التجارة البينية والاستثمار للبدء فى بناء روابط ملموسة ومن ثم التأكيد فى الوقت المناسب لبدء الاندماج. لكن هذا لا يمنع أن الوحدة حلم مهم للغاية تجب مراعاته، لكننا نحتاج أن نصل إلية بتأن مدروس وعدم تسرع. ويمكن الارتكان إلى نموذج الوحدة الناجح فى غرب إفريقيا وكيف ساهمت العملة المشتركة فى تسهيل التبادل التجارى بين دوله.

فينترسهال و«DEA» تندمجان لتشكلا أك

شراكات متوقعة بقيمة 200 مليون يورو سنويا خلال 3 أعوام

أنهت شركتا فينترسهال القابضة وشركة "دويتشه إردول" (ديا DEA) المساهمة إجراءات اندماجهما، لتنبثق عنهما إحدى أكبر شركات النفط والغاز الريادية المستقلة فى أوروبا؛ هى «فينترسهال دِيا». وفى هذا الصدد قال ماريو ميهرن، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى للشركة الجديدة: «نحن بطل أوروبى، ونسهم بشكل جوهرى فى تأمين إمدادات أوروبا من الطاقة». وبعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة من السلطات المختصة، نجحت شركة «باسف» ومجموعة «ليترون»، مالكتا أسهم الشركتين، فى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإتمام عملية الدمج فى الأول من مايو الجارى، حيث تم الاتفاق على الدمج فى سبتمبر من العام المنصرم 2018.

فى عام 2018، وصل الإجمالى الأولى لإنتاج الهيدروكربونات لفينترسهال و«ديا» معًا إلى 215 مليون برميل من النفط المكافئ يوميًا؛ وهو ما يعادل إنتاج نحو 590 ألف برميل يوميا. أما الاحتياطيات المسجلة فى نهاية العام المنصرم، فقد وصلت إلى 2.4 مليار برميل من النفط المكافئ يوميًا، أى بنسبة احتياطى إلى الإنتاج تبلغ 11 سنة. ومن خلال الدمج، حققت فينترسهال دِيا بصمة متوازنة على المستوى الإقليمى مع توافر فرص هائلة للنمو فى مناطقها الرئيسية. ومع مشاريع الإنتاج الحالية، فإن الشركة على المسار الصحيح للوصول إلى إنتاج يومى يتراوح بين 750 ألفا و800 ألف برميل من النفط المكافئ يوميًا بين عامى 2021 و2023. وهو ما يعادل نموًا سنويًا للإنتاج ما بين 6% إلى 8%. ومن المنتظر أن ينجم هذا النمو من المحفظة الحالية ومناطق الإنتاج الجديدة.

عملت شركتا فينترسهال و"دِيا" معًا على مدى عقود، ويشكل حقل "ميتلبلاته" نموذجًا عن ذلك، وهو أكبر حقل نفط فى ألمانيا. ووفقًا لميهرن، فإن الشركة الجديدة تتمتع بحجم مثالى لمواجهة التحديات التى تواجه سوق النفط والغاز، إذ قال: "إننا كبار بما يؤهلنا لعقد شراكات مع مؤسسات النفط والغاز الحكومية، وفى الوقت نفسه، نمتلك الاستقلالية والحيوية والمرونة الكافية لتأدية المهام المعقدة والصعبة، مستندين على مهاراتنا الهندسية".

تتوقع شركة فينترسهال دِيا تحقيق شراكات تصل إلى 200 مليون يورو سنويًا فى الحد الأدنى بحلول العام الثالث بعد الدمج، وذلك سينتج بشكل خاص عن التوفير فى نفقات التشغيل برأس المال. ووفقًا للمخططات الحالية، يتوقع الاستغناء عن 1000 شخص من إجمالى الموظفين بدوام كامل والبالغ عددهم 4200 موظف حول العالم. وفى هذا الصدد، يعمل شركاء فينترسهال دِيا الاجتماعيون حاليًا على التنسيق مع ممثلى الموظفين لإيجاد حلول مقبولة اجتماعيًا فيما يتعلق بالتعديلات على أوضاعهم.

800 ألف برميل يوميا إنتاج مستهدف بين عامى 2021 و 2023

محفظة قوامها أربع مناطق رئيسية

تختص شركة فينترسهال دِيا فى إنتاج الغاز والنفط فى أربع مناطق رئيسية؛ هى: أوروبا، روسيا، أمريكا اللاتينية، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشير ماريا موريوس هانسن، نائب الرئيس التنفيذى ورئيس العمليات فى فينترسهال دِيا: "بصفتنا شركة تعمل فى مجال الطاقة، فنحن ندرك تمامًا أننا مؤتمنون، لا غير، على المصادر الطبيعية لأى بقعة جغرافية نعمل فيها. من هنا، فإننا نعى مسئوليتنا، ونعمل مع جميع المعنيين لنضمن أن وجودنا يحسن حياة سكان تلك المناطق التى ننشط فيها. فى تلك البلدان، لا نحتل موقعًا ممتازًا وحسب، بل إننا نتبوأ مركزًا رياديًا". مشيرة إلى أن هذا ينطبق، مثلا، على مستويات عدة تشمل عمليات الإنتاج فى ألمانيا، والجرف القارّى النرويجى وروسيا. وتلمح هانسن: "تتميز محفظتنا بالتوازن على المستويين الإقليمى والتشغيلى، إذ نركز على إنتاج الغاز بنسبة 70 فى المئة. وهذا أمر جيد نظرا لنمو الطلب على الغاز الطبيعى فى أوروبا التى تشهد نزوعًا باتجاه استخدام مصادر الطاقة النظيفة انسجامًا مع أهداف القارة الرامية إلى حماية المناخ". ويقول ميهرن: "جذورنا فى ألمانيا.. بيتنا فى أوروبا.. وعملنا حدوده العالم أجمع".

مشيرا إلى أنه يتم دعم أنشطة الشركة فى التنقيب والإنتاج بالاستثمارات فى البنى التحتية الخاصة بالغاز الطبيعى وأنشطة القطاع المتوسط من هذه الصناعة؛ حيث تقوم فينترسهال دِيا عبر فروعها وبالتعاون مع شركائها بتشغيل نحو 2400 كيلومتر من شبكة أنابيب للغاز الطبيعى فى ألمانيا.

ـــبر شركة أوروبية مستقلة للنفط والغاز

اكتتاب عام أولى منتظر فى النصف الثانى من 2020

حماية المناخ وتلبية الطلب العالمى على الطاقة.. أبرز التحديات

علاوةً على ذلك، فإن الشركة هى أحد المساهمين فى مشروع "نورد ستريم"، وتقوم بتمويل "نورد ستريم 2" أيضا.

وحول التحديات التى تواجه صناعة النفط والغاز فى عصرنا الراهن، يوضح ميهرن: "إن من أكبر التحديات فى وقتنا الراهن حماية المناخ، وفى الوقت نفسه، تلبية الطلب العالمى المتنامى على الطاقة". مضيفا: "نسعى لأن نسهم فى مواجهة كلا التحدّيين. نريد إنتاج الغاز والنفط بطريقة مجدية اقتصاديًا ووفق أعلى المعايير البيئية والسلامة المهنية، فى آن واحد. وبقدر أهمية إنتاج تلك الموارد، واستخدامها لاحقا كطاقة، فإن حماية المناخ إلى أقصى الحدود الممكنة تشكل أولوية لا تقل أهمية عن ذلك عندنا. وفى المقابل، فإن تعزيز دور الرقمنة فى عملياتنا سوف يساعدنا على تحقيق ذلك، إذ إن هذا الأمر سيمكننا من تحسين أدائنا على مستويات الصحة والسلامة وحماية البيئة والجودة، فضلا عن رفع درجة كفاءتنا فى العمل وابتكار طرق جديدة فى تنفيذه. وهو ما سيشكل أولوية استراتيجية لفنترسهال ديا".

ويشدد ميهرن على أن فينترسهال و«ديا» لا تتشابه إنجازاتهما الطويلة وحسب، بل إنهما أيضا متقاربتان على مستوى قيمهما وروح الفريق لديهما. وترتكز الشركة الجديدة على هذه القيم المشتركة، حيث يوضح ميهرن: «نحن شريك موثوق به. إننا محل ثقة فى تعاملاتنا، ويمكن الاعتماد علينا سواء فى خبراتنا أو فى أدائنا».

يقول ميهرن: «قبل 50 عاما بالضبط، فى عام 1969، أصبحت فينترسهال جزءًا من مجموعة «باسف»، وقد منح هذا الأمر فينترسهال فرصة لتوسيع إنتاجها بشكل كبير فى الخارج. كما كانت هذه الخطوة مهمة أيضاً بالنسبة إلى «ديا» لاكتساب قوة مالية إضافية من خلال شركتها الأم «ليترون» فى عام 2015. من هنا، فإن الوقت مناسب الآن لتوحيد فينترسهال و«ديا» لتشكيل شركة جديدة تتمتع بحجم ونفوذ يؤهلانها للمنافسة فى عصرنا الراهن». بعد إتمام عملية الاندماج، لن يكون لدى الشركة المدمجة أى قروض مستحقة سواء لباسف أو لليترون. وتتطلع فينترسهال ديا إلى تصنيفها بدرجة الاستثمار وفق التقديرات المعمول بها بخصوص التصنيف الائتمانى عالمياً ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التكامل بين فينترسهال وديا خلال عام واحد تقريبا. وتخطط كل من باسف وليترون إلى طرح اكتتاب عام أولى لفينترسهال ديا فى النصف الثانى من عام 2020، وذلك تبعاً لأوضاع السوق. وستنطلق أعمال فينترسهال ديا فى البداية كشركة ذات مسئولية محدودة فى مقرين رئيسيين فى كل من مدينتى كاسل وهامبورغ. وسيتولى إدارة الشركة مجلس تنفيذى يتكون من خمسة أعضاء؛ هم: ماريو ميهرن، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى. ماريا موريوس هانسن، نائب الرئيس التنفيذى ورئيس العمليات، المسؤولة عن أوروبا والشرق الأوسط. تيلو فيلاند، عضو المجلس التنفيذى والمسئول عن روسيا وأمريكا اللاتينية وقطاع النقل والإمداد. هوغو دايكراف، المدير التنفيذى للتكنولوجيا. بول سميث، المدير المالى التنفيذى.

يذكر أن فينترسهال القابضة ذات المسئولية المحدودة و"ديا" (دويتشه إردول) شركتان ألمانيتان عريقتان يجمعهما تقارب نموذجى. وعبر اندماجهما انبثقت شركة رائدة مستقلة للنفط والغاز فى أوروبا؛ هى: فينترسهال ديا. وتتخذ الشركة الجديدة ذات الجذور الألمانية من مدينتى كاسل وهامبورغ مقرا رئيسيا لها، مكثفة أعمالها فى التنقيب عن الغاز والنفط وإنتاجهما فى 13 دولة حول العالم بفاعلية ومسؤولية كبيرتين. وبفضل أنشطتها فى أوروبا وروسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن فينترسهال ديا تمتلك محفظة عالمية فى القطاع الأعلى من صناعة النفط والغاز؛ أى التنقيب والإنتاج. وهى تنشط أيضًا فى القطاع المتوسط من هذه الصناعة من خلال إسهامها فى نقل الغاز الطبيعى. تتميز فينترسهال ديا بتاريخ عريق يمتد إلى أكثر من 125 عامًا من الخبرة كمشغل وشريك فى جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بالتنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما. يعمل لدى الشركة ما يناهز 4000 موظف على النطاق العالمى من أكثر من 60 دولة، ولديها مخططات لزيادة إنتاجها من النفط المكافئ من نحو 590 ألف برميل إلى ما يتراوح بين 750 ألفا و800 ألف برميل يوميًا بين عامى 2021 و2023. كما توجد مخططات لطرح فينترسهال ديا لاكتتاب عام أولى على المدى المتوسط.





المستثمرون والاقتصاديون:

المشاركة الكبيرة فى التعديلات الدستورية تؤكد اختيار المصريين للاستقرار والتنمية

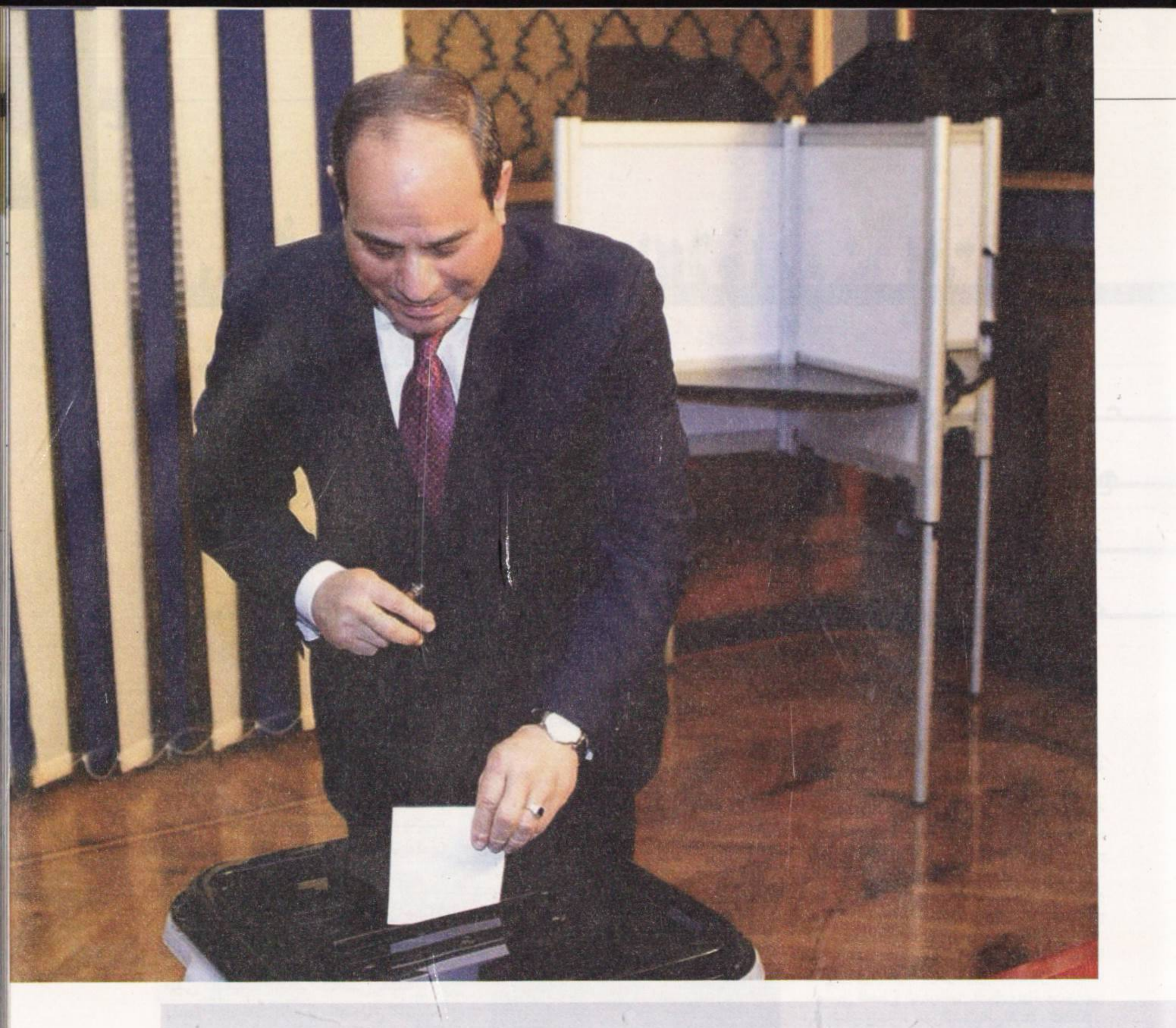
نتائج الاستفتاء تأييد شعبى للبناء والتعمير

- مستثمرو السياحة: رسالة مهمة لتعزيز الاستقرار والأمن وانتظروا طفرة فى حركة السياحة
- أساتذة اقتصاد: الاستقرار والأمن العمود الفقرى لجذب الاستثمار وتنفيذ خطة الحكومة لرفع تنافسية الاقتصاد المصرى

أشرف على الملف - أحمد السباعى :

أكد المستثمرون وممثلو دوائر المال والأعمال أن إقرار التعديلات الدستورية الأخيرة يعد تصويتا على الاستقرار واستكمال البناء خلال الفترة المقبلة، خاصة أن الاستقرار السياسى سينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادى ويمنح الدولة فرصة مناسبة لاستكمال مسيرة التطوير والتنمية، الأمر الذى يشجع القطاع الخاص على ضخ المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويبعث برسائل طمأنة للخارج قبل الداخل بأن خطط التنمية المستدامة مستمرة، وأنها لن تتغير ما يمكن المستثمر الأجنبى والمحلى من صياغة ووضع خطط استثمارية طويلة المدى.

وأشاروا إلى أن استتباب الأمن والاستقرار السياسى سيعززان من قدرة الاقتصاد على الانطلاق بالتزامن مع بدء جنى ثمار الإصلاح، الأمر الذى سيظهر جليا فى معدلات ونسب الزيادة فى الاستثمار للقطاعات الإنتاجية والصناعية والتجارية التى تتطلب آجالا طويلة فى التخطيط والتأسيس والتى يعول عليها فى خلق مزيد من فرص العمل واستيعاب المتعطلين عن العمل.



مستثمرون: زيادة مرتقبة فى تدفقات رءوس الأموال الأجنبية والمحلية
مطورون: استكمال المشروعات الكبرى فى إقامة المدن الجديدة والتعمير
رجال أعمال: تفتح الطريق أمام الانطلاق الاقتصادى

وأكدوا أن الآثار الإيجابية لإقرار التعديلات الدستورية ستظهر بقوة فى القطاعات الأكثر ارتباطا بالاستقرار كالسياحة باعتبارها أحد أهم موارد النقد الأجنبى للبلاد إلى جانب الاستثمار الأجنبى بشقيه المباشر وغير المباشر باعتباره أحد أهم المستفيدين من وجود عامل الثقة لدى المستثمر الأجنبى الذى يضع نصب عينيه الاستقرار السياسى والأمنى، وعدم وجود أى صراعات سياسية على المدى البعيد قبل اتخاذ قراره بضخ استثماراته فى بلد دون غيره.

وإلى جانب التأثيرات الإيجابية المباشرة فى بعض القطاعات هناك بالأحرى قطاعات ستستفيد بشكل غير مباشر من وجود الاستقرار السياسى وعلى رأسها قطاعات التطوير العقارى والاتصالات والزراعة والتجارة ما يدفع خطط التنمية قدما، ويعزز من سرعة وصول ثمار الإصلاح الاقتصادى الذى تنتهجه الدولة للمواطن متوسط ومحدود الدخل.

ملف شامل

مستثمرو القطـــاع: التعديـــلات أكبـ

صناعة الأمل قائمة على استمرار مناخ الاستقرار وتحسين عـ
معدلات النمو فى 2018 فاقت المعايير العالمية بفضل جهـ
وزيرة السياحة: 16.5٪ نموا فى القطاع الســـياحى العـ
المجلس العالمى للسياحة والسفر: مصر الأسرع نموا بشمال إفـ

كتب- طاهر يونس:

أكد مستثمرو السياحة أن التعديلات الدستورية التى تمت الموافقة عليها مؤخرا تمثل أكبر ضمانة لمناخ الاستقرار الذى تعيشه مصر فى عهد الرئيس السيسى الأمر الذى كان له أبلغ الاثر فى الانطلاقة السياحية التى تحققت العام الماضى حيث بلغت معدلات النمو بالقطاع السياحى 16.5٪ بما يوازى أربعة أضعاف نمو حركة السياحة العالمية وفقا لما ذكره تقرير المجلس العالمى للسياحة والسفر.

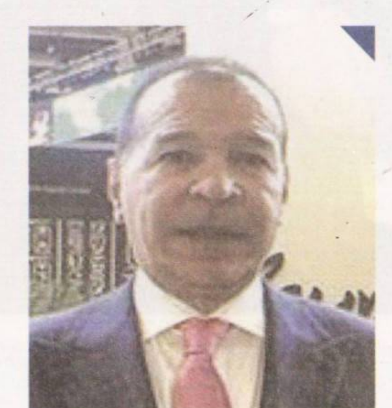
وأكدت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة السياحة أن القطاع السياحى المصرى حقق طفرة كبيرة إذ سجل نموا العام الماضى بلغ 16.5% متجاوزا بذلك المتوسط العالمى الذى يبلغ 3.9%.

وأشارت الوزيرة الى أنه وفقا للتقرير الصادر عن المجلس العالمى للسياحة والسفر "WTTC" فإن مصر تعد من البلاد الاسرع نموا بمنطقة شمال إفريقيا، مؤكدة أن الهدف الاساسى للوزارة يتمثل فى أن يعمل فرد على الاقل من كل أسرة مصرية فى قطاع السياحة.

كان مجلس السياحة والسفر العالمى قد أصدر تقريرا عن السياحة فى عدد من الدول المختلفة استعرض خلاله نتائج البحث الجديد الذى أجراه المجلس لعام 2018 وقارن خلاله بين قطاع السفر والسياحة فى 185 دولة، وأظهر البحث أن السياحة فى مصر شهدت طفرة وانتعاشه هائلة فى عام 2018، حيث تعد الأسرع نموا بشمال إفريقيا.

وأوضح البحث أن جهود الدولة المصرية لتحسين الأوضاع الأمنية قد ساعد فى نمو السياحة بمعدل ١٦.٥% وهو الأفضل منذ عام ٢٠١٠، وأضاف أن الجهود المبذولة فى القطاع الأمنى ساعدت على إعادة جذب السائحين وشركات السياحة الكبرى إلى الوجهات المصرية السياحية المشهورة مثل شرم الشيخ.

وأشار البحث إلى أن قطاع السياحة فى مصر مسئول عن توفير 2.5 مليون فرصة عمل، أى ما يعادل 9.5٪ من إجمالى عدد الوظائف فى مصر. كما أوضح البحث أن السياحة ساهمت بنسبة 11.9% من الناتج المحلى الإجمالى لمصر فى العام الماضى، ومن المتوقع أن تزيد مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2019.



سامح حويدق

وتطرق التقرير إلى حديث جلوريا جيفارة رئيسة المجلس الدولى للسياحة والسفر WTTC عن سعادة المجلس بالانتعاشة القوية التى شهدها قطاع السياحة فى مصر، مؤكدة أهمية هذا القطاع فى تحقيق النمو الاقتصادى وتوفير فرص العمل. وأشار التقرير إلى اشادة المجلس الدولى للسفر والسياحة WTTC بالدور الذى تقوم به الوزارة لجعل قطاع السياحة من القطاعات ذات الأولوية، وإستراتيجيتها لزيادة وعى المواطنين بأهمية القطاع. وأكدت وزيرة السياحة أهمية قطاع السياحة فى دعم اقتصاديات الدول، حيث أصبح من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وتأثيرا فى الاقتصاد العالمى.

وأشارت وزيرة السياحة إلى أهمية السياحة كقطاع مصدر للخدمات، وترتبط به ٧٠ صناعة أخرى، ويساهم بنسبة ٢٠% فى الناتج الإجمالى المحلى، كما أنه من القطاعات المهمة التى تساهم فى توفير النقد الأجنبى. وتعد السياحة من القطاعات الاقتصادية الاسرع نموا فى الاقتصاد القومى التى تساهم بشكل كبير فى توفير فرص العمل، لافتة إلى أن هدفها كوزيرة سياحة أن يعمل فرد من كل أسرة مصرية فى قطاع السياحة، لافتة الى أهمية خلق وعى لدى الأجيال الجديدة بأهمية هذا القطاع الحيوى.

وأكدت المشاط أهمية العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ الخاصة بالأمم المتحدة، وهى الأهداف التى تتبناها الدولة على مستوى قومى، كما أن كل هدف منها مرتبط بشكل مباشر بقطاع السياحة. وأضافت الوزيرة أن قطاع السياحة فى مصر يمثل أحد دعائم الاقتصاد القومى فهو يساهم بنسبة 20% من الناتج الإجمالى المحلى، ويساهم فى خلق فرص عمل.

وأكدت أنه فى ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التى يشهدها العالم مؤخرا، فإن السياحة والسفر هما السبيل لتخطى الحدود بين الدول وبناء جسور من التواصل ونشر مبادئ السلام بين البشر. كما أكدت اهتمام الدولة المصرية بالشباب، مشيرة الى الجهود التى تقوم بها لدعم المشاريع الناشئة للشباب، وتنمية مواهبهم وتشجيعهم على الابتكار. وتحدثت الوزيرة عن الاستثمار والبنية التحتية فى مصر حيث أشارت إلى قيام الدولة بتيسير إجراءات الاستثمار وتشجيع المشاركة والتعاون بين القطاعين الحكومى والخاص، مؤكدة أن كل هذه العوامل الإيجابية تبعث على روح الأمل والتفاؤل للمضى قدما، مؤكدة حرص الحكومة على تحقيق الإصلاحات التى تم تأجيلها لسنوات مع تمكين المرأة والشباب، لافتة إلى أن هذه عوامل تدعو للتفاؤل لمستقبل مصر والمنطقة.

وقال الخبير السياحى سامح حويدق عضو مجلس إدارة الاتحاد المصرى للغرف السياحية وعضو جمعية الاستثمار السياحى بالبحر الأحمر إن الصورة الذهنية لمصر فى الخارج بدأت تتغير وهو ما ساهم فى زيادة الطلب على زيارة مصر، مشيرا الى انه يجب أن يبذل الجميع قصارى جهده حتى تحصل مصر على نصيبها العادل من حركة السياحة العالمية فى ظل المقومات الكبيرة التى تتمتع بها.

وأكد حويدق أن الاستقرار والأمن والأمان الذى تشهده مصر حاليا سيدفع السياحة المصرية للأمام خلال الفترة المقبلة، وأن معظم المناطق السياحية المصرية تشهد حاليا انتعاشة سياحية حقيقية خاصة منطقة البحر الأحمر، مشيدا باهتمام الرئيس بقطاع السياحة وتدخله أكثر من مرة لمساندة القطاع السياحى وإلغاء أى قرارات تضر بصناعة السياحة.

وأشار سامح حويدق الى أنه يجب أن يتعاون القطاع السياحى بجناحيه الرسمى والخاص لوضع خطة طويلة المدى لزيادة الحركة السياحية الوافدة حتى

...ـــــر ضمانة للنهوض بالسياحة

...ـــلاقة مصر بالخارج
...ـــود الرئيس السيسى
...ـــام الماضى
...ـــريقيا خلال 2018



رانيا المشاط

تحصل مصر على نصيبها العادل من حركة السياحة العالمية بما تتمتع به من مقومات سياحية متميزة يجب استغلالها بالشكل الأمثل، مؤكدا أنه يجب ان ينعكس مناخ الاستقرار والأمن على الاقتصاد القومى وبصفة خاصة قطاع السياحة الذى يعد القاطرة الاولى للتنمية الاقتصادية فى مصر والوصول الى معدلات سياحية تليق بمكانة مصر التى تستحقها نظرا لما تتمتع به من مناخ متميز ومقومات سياحية تفوق الوصف.

وقال الخبير السياحى أنور هلال النائب السابق لرئيس جمعية مستثمرى السياحة بجنوب سيناء أن الحركة السياحية الوافدة لمصر تشهد حاليا انتعاشة ملحوظة فى معظم المقاصد السياحية حيث زادت رحلات الطيران المباشر والشارتر الى مطارات مصر المختلفة، لافتا الى أنه متفائل بعودة الحركة السياحية لطبيعتها خلال العام الحالى نظرا لكثرة الطلب على زيارة مصر

وأكد هلال أن السبب فى تحسن الحركة السياحية الوافدة لمصر يرجع الى حالة الاستقرار والأمن التى تمر بها البلاد وكذلك الاهتمام بتطوير للبنية الاساسية والمرافق فى العديد من المدن السياحية بالاضافة الى تغيير الصورة الذهنية عن مصر للأفضل بعدما تعرضت لحملات تشويه فى بعض دول العالم، مؤكدا أن الصورة الذهنية لمصر عامة أفضل ولكننا نحتاج تحسينها لجميع المقاصد السياحية.

أوضح أنور هلال أن المشكلة القائمة التى ستواجهنا خلال الموسم السياحى الصيفى المقبل عدم وجود طاقة فندقية كافية لاستقبال الحركة السياحية الوافدة من السوق الايطالى بمنطقة الساحل الشمالى، لافتا الى أنه يتم حاليا وضع حلول لهذه المشكلة من خلال التعاقد مع أحد فنادق القوات المسلحة بالمنطقة لاستقبال الوفود السياحية الايطالية، كما أن الفترة القادمة ستشهد افتتاح العديد من المشروعات السياحية الجديدة التى ستستوعب آلاف العاملين بالقطاع.

وأكد مجدى حنين رئيس لجنة السياحة بالغرفة المصرية البريطانية أن التعديلات الدستورية الجديدة التى تمت مؤخرا تعد أكبر ضمانة للنهوض بقطاع السياحة، مشيرا الى أن صناعة الأمل قائمة على استمرار مناخ الاستقرار وتحسين علاقة مصر بالخارج.

أشار الى اهتمام الحكومة فى الفترة الأخيرة بقطاع السياحة وتنميتها فى جميع المقاصد السياحية وخاصة مدن الصعيد التى شهدت اهتماما كبيرا وتعمل على تنميتها فى كل المجالات مشيرا إلى أن الدولة خلال الأعوام السابقة نفذت عددا من المشروعات التنموية فى مدن الصعيد المختلفة وهو ما يساهم فى وضع الصعيد على خريطة السياحة المصرية بقوة.

وأبدى مجدى حنين تفاؤله بإنشاء هيئة لتنمية الصعيد التى أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسى قراره رقم 7 لسنة 2019 بإنشائها مؤخرا، مؤكدا ان هذه الهيئة ستساهم فى تنمية منطقة الصعيد تنمية شاملة وان ذلك سينعكس بالايجاب على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحى.

وقال ناصر تركى عضو مجلس إدارة اتحاد الغرف السياحية إن هناك اهتماما كبيرا من القيادة السياسية بقطاع السياحة باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية المساهمة فى الدخل القومى وتوفير فرص العمالة، مشيرا إلى أن الدكتورة رانيا المشاط وزيرة السياحة تسير بخطى ثابتة ومدروسة نحو النهوض بالسياحة وجعلها منظومة متكاملة الأطراف والاستفادة برؤية وخبرات قيادات القطاع السياحى.

وقال الدكتور عاطف عبد اللطيف عضو جمعية مستثمرى السياحة بجنوب سيناء إن جولات الرئيس عبد الفتاح السيسى الخارجية عنصر مهم وقوى فى جذب السياحة لمصر وتنشيطها من مختلف دول العالم، موضحا أن الوجود المصرى فى المحافل الدولية يسلط الضوء عليها ويؤكد استقرارها الأمنى والسياسى والاقتصادى.

وأضاف أن قطاع السياحة بدأ فى التعافى الحقيقى وأن العام الحالى سيشهد انتعاشة كبرى فى ظل الجهود التى تبذلها الدولة متمثلة فى القيادة السياسية والاجهزة الحكومية المعنية لمساندة القطاع حتى يتعافى تماما خاصة أنه يعد أمل مصر فى الانطلاقة الكبرى التى ستحدث خلال الفترة القادمة وتوفير مزيد من فرص العمالة.

وأشار عاطف عبد اللطيف إلى أن المقصد السياحى المصرى استعاد بشكل كبير عافيته قبل ثورة يناير 2011 بعد أن ظل لأكثر من 7 سنوات يعانى حالة من الركود والانحسار السياحى،لافتا الى أن العديد من شركات السياحة الكبرى بدأت فى إعادة معدلات رحلاتها التى كانت تسيرها لمصر إلى نفس معدل عام 2010 كما أن كل المؤشرات والحجوزات تؤكد أن العام الحالى سيشهد انتعاشة سياحية كبيرة فى أعداد السياح والايرادات السياحية المحققة.

وأشار إلى أن حالة الاستقرار التى تمر بها مصر حاليا ساهمت فى زيادة الطلب على زيارة المدن السياحية المصرية بعد ان تحسنت الصورة الذهنية لمصر بالخارج بصورة كبيرة، لافتا إلى ضرورة البدء من الآن فى صيانة الفنادق حتى لا تكون سببا فى تطفيش السائحين حيث ان عددا ليس بالقليل من الغرف الفندقية بكل من شرم الشيخ والغردقة لم تقم بعمليات الصيانة منذ أكثر من 7 سنوات إضافة إلى ضرورة تجويد الخدمة المقدمة للسائح والاهتمام بتدريب العنصر البشرى وحل مشكلة نقص اسطول النقل السياحى وأيضا زيادة عدد رحلات الطيران الداخلى بين المدن السياحية.

الصناع: التعديلات الدستورية تمهد لانطلاقة صناعية

محمد البهى: تساعد على جذب رءوس الأموال الأجنبية

أسامة حفيلة: انفراجة قريبة لمشكلات الصناعة المحلية

كتبت: سلوى يوسف

أكد عدد من رجال الصناعة أن إقرار التعديلات الدستورية سيكون له دور كبير فى تعزيز الاستقرار الاقتصادى ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار والعمل على علاج العديد من المشكلات التى تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة أهمها القطاع الصناعى.

وتوقع الصناع أن تشهد الصناعة المحلية طفرة كبيرة خلال الفترة القريبة وذلك على خلفية الاستقرار الاقتصادى المنتظر، كما توقعوا حل العديد من المشكلات التى تواجهها خلال فترة قريبة، كذلك جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المتنوعة.

قال محمد البهى رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات: إن إقرار التعديلات الدستورية بالطبع سيكون له أثر إيجابى فى تعزيز الاستقرار الاقتصادى ومن ثم تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى، مشيرا إلى أن الاستقرار الاقتصادى يعد من أهم مفاتيح جذب الاستثمار الأجنبى وتشجيعه للاستثمار الخارجي خاصة فى قطاع الصناعة الذى يتميز بأنه استثمار طويل الأجل ما يجعل فى حاجة ماسة لتوافر الضمانات الكافية لاستمرار نشاطه وتأمين أمواله.



محمد البهى

وأضاف أن من أهم النتائج الإيجابية لإقرار تعديلات الدستور العمل على الحد من البيروقراطية والتطبيق الفعلى لروح القانون فى تيسير الإجراءات وتبسيطها من قبل موظفى المصالح الحكومية الذين يعد تشددهم وعدم تيسيرهم الإجراءات من أهم العقبات التى تواجه المستثمرين الصناعيين فى حيال إنجاز مشروعاتهم.

ولفت إلى أن عدم التفعيل الحقيقى لنظام الشباك الواحد حتى الآن يعد أيضا من أهم العقبات التى تواجه القطاع الصناعى والمنتظر القضاء عليها الفترة المقبلة بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية، مؤكدا أن عدم تطبيق الشباك الواحد حتى الآن يعزز من مشكلة البيروقراطية وتشدد موظفى الهيئات الحكومية فى التعامل مع الملف الصناعى، مشددا على ضرورة الإسراع بتفعيله من أجل الحد من العراقيل التى تواجه الصناعة الوطنية والمساهمة فى تحقيق أقصى استفادة اقتصادية ممكنة بعد تعديل الدستور والاستقرار السياسى.

وأكد محمد خميس رئيس جمعية مستثمرى ٦ أكتوبر باتحاد جمعيات المستثمرين أن التعديلات الدستورية تعد خطوة إيجابية لترسيخ مبادئ الاستقرار لجميع كيانات الدولة وهو ما ينعكس على الاقتصاد المحلى بمختلف مجالات.

وأضاف: اتحاد جمعيات المستثمرين من أكثر منظمات الأعمال التى حثت على ضرورة المشاركة الإيجابية فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية وذلك لأن الاتحاد يؤمن بأهمية تلك التعديلات فى ترسيخ الاستقرار السياسى، ومن ثم الاقتصادى وبالتالى دورها فى علاج المشكلات التى تواجه الصناعة المحلية.

د. علاء زهران رئيس معهد التخطيط القومى:

التعديلات رسالة ثقة للمستثمر المحلى والأجنبى

كتبت - آمال الزياتى

د. علاء زهران

أكد د. علاء زهران رئيس معهد التخطيط القومى أن التعديلات الدستورية تبعث رسالة إلى المستثمر المحلى والأجنبى بأن المستقبل يشهد حالة من الاستقرار السياسى، خاصة أن هناك تحسنا ملحوظا فى وضع مصر بالتقارير الدولية ومنها حصة المرأة فى مجلس الشعب، وحصة العمال، وحصة المصريين بالخارج، كما أن وصول نسبة التصويت إلى 44% ممن لهم حق التصويت، ونسبة الموافقة إلى 89%، يشير إلى أن الكتلة الكبرى من الشعب داعمة لهذه التعديلات وطامحة فى مزيد من الاستقرار السياسى الذى سينعكس على الأداء الاقتصادى.

وقال إن ارتفاع قيمة تحويلات المصريين بالخارج التى وصلت إلى 29 مليار دولار إلى جانب ما حققته مصر من الاكتفاء الذاتى من الغاز، سيقلل الضغط على العملة الأجنبية.

وأشار إلى التقارير الأخيرة لصندوق النقد الدولى التى أكدت تحسن الاقتصاد المصرى وارتفاع التصنيف الائتمانى لمصر وأوضح د. زهران أن الحكومة فى الفترة المقبلة ستركز على قطاع الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة والتشييد والبناء والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتى تعد قطاعات واعدة تسهم فى توفير فرص عمل، والتصدير ولديها مزايا تنافسية جيدة. وقال من المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تحسنا فى معدلات النمو الاقتصادى، خاصة أن العمل الاقتصادى يسير على نفس الوتيرة، فمنذ عام 2014 ومعدلات النمو الاقتصادى فى ارتفاع مستمر، ومن المتوقع أن ينتهى العام المالى الحالى بمعدل نمو يصل إلى 5,6%. كما أنه من المتوقع أن يستمر الانخفاض فى عجز الموازنة، ومعدل البطالة الراجع إلى تحسن التوظيف فى مصر. كما أن هناك العديد من المؤشرات الإيجابية وأهمها تحسن قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار وانخفاض الدولار بنحو 70 قرشا من قيمته، خلال فترة قصيرة وهى 3 أشهر فقط ما يدعم الاقتصاد

رجال الأعمال: التعديلات تفتح الطريق نحو الانطلاق الاقتصادى

دوائر المال والأعمال: الاستقرار السياسى يجذب الاستثمار الأجنبى

فتح الله فوزى: تضمن تنفيذ خطة التنمية المستدامة حتى 2030

عمرو فايد: تشجع رجال الأعمال والصناعة على استكمال المشروعات القائمة وضخ استثمارات جديدة

كتبت- نجوى الحلوانى:

أكد أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، أن التعديلات الدستورية التى شملت 12 مادة مستبدلة و10 مواد مضافة، تبعث الطمأنينة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين لدخول السوق المصرى، بدعم من حالة التحسن الاقتصادى ورفع التصنيف الائتمانى لمصر إلى B+، مؤكدين أن زيادة فترة الرئاسة سوف تضمن الاستمرار فى تنفيذ المشروعات التى بدأت مثل العاصمة الإدارية، وخطة التنمية المستدامة حتى عام 2030

وأكد عمرو فايد المدير التنفيذى للجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال، أن المجتمع بدأ يستشعر الطمأنينة، وكذلك المصنعون ورجال الأعمال، الأمر الذى سوف يشجعهم على استئناف خططهم فى السوق المصرى، مشيرا إلى أن أعضاء الجمعية بدورهم سيقومون بضخ استثمارات جديدة تستوعب المزيد من الأيدى العاملة، وشراء الأراضى لإقامة المشروعات، بدعم بحالة الاستقرار السياسى بعد إعلان التعديلات الدستورية.

وقال فايد: فى ظل وجود استقرار أمنى واقتصادى، سوف نشهد ضخ استثمارات أجنبية جديدة، فى مجالات أخرى، تدخل لأول مرة السوق المصرى لتنافس بقوة للحصول على حصة سوقية كبيرة.

وأوضح المهندس حسن الشافعى عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال ورئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن التعديلات الدستورية، سوف تؤثر بشكل إيجابى فى الاقتصاد، ولاسيما فى ظل استقرار القيادة السياسية لعدة سنوات، مؤكدا أن هذا سيعطى ثقة للمستثمرين بأن القواعد السياسية لن تتغير، وذلك سوف يجذب الكثير من رجال الأعمال والمصنعين.

وأضاف أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى البرلمان لأكثر من 25 % سيكون لهذا التعديل أثر إيجابى عند المستثمرين الأجانب، بصفة خاصة، لثقتهم بأن دور المرأة سوف يتعاظم، بعد أن كان دورها غير فعال، خلال الفترة الماضية، لذلك عليها أن تعوض تلك التراخى، وتحصل على حقها الذى تستحقه وهو 50% من المشاركة.


عمرو فايد

وأكد الشافعى أن المادة 102 - الفقرة الأولى نصت على أن يشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن 450 عضوا، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالى المقاعد، وهذا التعديل سيدفع المرأة أن تزيد من مشاركتها فى كل مناحى العمل العام والسياسى.

كذلك فإن عودة مجلس الشورى، تعد بمثابة خطوة مهمة لدراسة التشريعات المطلوب تعديلها، وتحضيرها جيدا والخروج بالتوصيات، وعرضها على مجلس النواب، للحصول على الموافقات اللازمة، وذلك سوف يقلل من المدة التى يحتاج إليها القانون لسنه أو تعديله.

وقال عادل اللمعى رئيس غرفة الملاحة ببورسعيد ورئيس لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال: إن المستثمر الأجنبى والعربى دائما يهتم بالتطورات السياسية، لأنها مرتبطة بالاقتصاد واستمرارية المشروعات.

وأضاف أن التعديلات الدستورية التى تمت، سوف تضمن الاستقرار السياسى فى المرحلة المقبل، وهذا المناخ سيجذب مزيدا من الاستثمارات، ولاسيما فى ظل تحسن مؤشرات الاقتصاد المصرى.

وعلى المستوى المحلى أكد اللمعى، أن المستثمر المصرى سيلاحظ التحسن فى المناخ الإيجابى الذى يشجع على العمل فى السوق، وجنى مزيد من الأرباح ولاسيما فى وجود حزمة من الإجراءات الاقتصادية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد المهندس فتح الله فوزى نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن ما حدث من تعديلات، سوف يضمن المضى قدما فى خطة التنمية المستدامة حتى 2030، قائلا: الآن ندشن 24 مدينة جديدة، بالإضافة إلى تنمية سيناء والعاصمة الإدارة، التى تحتاج إلى 20 عاما على الأقل للانتهاء منها، السنوات العشر التى نص عليها الدستور "4 سنوات فى الفترة الرئاسية الحالية والمقبلة ومدتها 6 سنوات أخرى، تضمن لهذا المشروع الاستمرار فى تنفيذ الأعمال، وعدم توقفها، مثل ما حدث فى مدينة السادات.

وأكد فوزى، أن حالة الاستقرار السياسى، تسمح باستمرارية خطة الإصلاح الاقتصادى التى بدأناها، وأدت إلى رفع التصنيف الائتمانى لمصر إلى B+، بالإضافة إلى استقرار سعر العملة، وزيادة معدل النمو.

وقالت عبير عصام رئيس فرع جمعية شباب الأعمال بالصعيد، انتظرنا التعديلات الدستورية، لأنها استقرار سياسى، يدعم الاستثمار، والسنوات المقبلة ستكون مرحلة جنى الثمار، موضحة أنه يتم الآن إعداد قانون ينظم آليات التعامل بين المطور العقارى والدولة والعميل، حيث أصبحت العلاقة بينهم معقدة نسبيا، وبعد التعديلات الدستورية، سيدخل هذا القانون وغيره من القوانين الأخرى للعرض على مجلس النواب قريبا.

وقال الدكتور كمال الدسوقى رئيس المنظمة العربية للتنمية المستدامة وعضو جمعية رجال الأعمال: إن التعديلات الدستورية تعزز الاستقرار السياسى والاقتصادى وستكون هناك فرصة قوية لجذب استثمارات أجنبية جديدة، تسهم فى نمو الاقتصاد مدعومة بالاستقرار السياسى.

وأشار إلى البرامج الاقتصادية التى أطلقتها الحكومة والمبادرات المختلفة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سيكون لها مردود اقتصادى إيجابى، ولاسيما بعد أن أصبحت البيئة السياسية مستقرة ومهيأة للاستثمار الأجنبى والمحلى.

وتوقع المهندس أحمد سرحان رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالجمعية المصرية اللبنانية لرجال الأعمال ورئيس مجلس إدارة شركة "اكسيل" للمشروعات التقنية، أن تحقق مزيدا من الاستقرار السياسى والاقتصادى، ولاسيما خلال السنوات الأربع المقبلة، الأمر الذى يشجع المستثمرين ورجال الصناعة على الدخول فى مشروعات جديدة.



مستثمرون: انعكاس إيجابى على زيادة الاستثمار الأجنبى والمحلى

- 10٪ زيادة مرتقبة فى الاستثمارات الأجنبية و20٪ للمحلية
- محمد حلمى هلال: الأمن والاستقرار عاملان رئيسيان لجذب الاستثمارات
- سمير عارف: التعديلات الدستورية ستسهم فى جذب مزيد من الاستثمارات
- فؤاد ثابت: 20٪ ارتفاعا مرتقبا فى الاستثمارات المحلية

كتب- وليد الأدغم:

أكد مستثمرون ان التعديلات الدستورية ستعزز من قدرة الاقتصاد على جذب مزيد من رءوس الاموال المحلية والاجنبية لافتين الى أن عاملى الأمن والاستقرار أساسيان لجذب رءوس الأموال وتهيئة المناخ الجيد للاستثمار فى مصر.

وأشاروا الى ان التعديلات الدستورية تمهد الطريق نحو تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية وجذب مزيد من الاستثمارات، متوقعين ان يرتفع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة بنسبة تصل الى 10%. كما سترتفع معدلات الاستثمار المحلى بنسبة تقترب من 20% مع نهاية العام الجارى.

وقال المهندس محمد حلمى هلال، عضو اتحاد جمعيات مستثمرى مصر، ورئيس جمعية مهندسى ومستثمرى كفاءة الطاقة، ان الاستقرار السياسى لا يقل اهمية عن الاستقرار الامنى موضحا ان المستثمر قبل ضخ استثماراته فى دولة ما هناك سؤالان فى غاية الاهمية يقوم بطرحهما وهما: هل هناك استقرار أمنى؟ وهل هناك صراعات سياسية؟ وبالتالى عندما يعلم أن هناك استقرارا سياسيا طويل الأمد واستقرارا أمنيا فهذا يشجعه على اتخاذ قراراه بالمتوجه باستثماراته الى هذا البلد.

واضاف ان البنية التحتية الحالية ووضع مصر بصفة عامة يسمح لها بالدخول بقوة للمنافسة على


محمد حلمى هلال،

جذب الاستثمار الاجنبى المباشر، مشيرا الى انه فى ظل وجود عاملى الأمن والأمان والاستقرار السياسى بعد التعديلات الدستورية ستكون هناك زيادة فى حجم الاستثمار فى مصر خلال الفترة المقبلة، وان نجاح الاستفتاء على التعديلات الدستورية والاقبال عليها من جانب الشعب المصرى يبشر بأن الاقتصاد المصرى سيبدأ بالتحرك وبقوة خلال الفترة المقبلة.

واكد ان الاستثمار الاجنبى لن يأتى الى مصر الا من خلال معرفته جيدا بأن المستثمر المحلى يعمل بشكل جيد داخل بلده وهذه رسالة الى الحكومة بضرورة تسهيل بيئة الاعمال للمستثمر المحلى، وعند حدوث ذلك فسوف يساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية، لافتا الى أن القانون ما هو إلا إطار حاكم لعملية الاستثمار، ولكن ما يجذب المستثمرين هو طريقة تطبيق القانون والتعامل على ارض الواقع.

وشدد على ضرورة احتضان الصانع والمستثمر المحلى الصغير باعتباره النواة الحقيقية لاستثمار كبير، لافتا الى ان معدل الاستثمار خلال الفترة الماضية يعد ضعيفا للغاية، مؤكدا اهمية ان تكون هناك منافسة عادلة وبيئة اعمال حاضنة للمستثمرين المحليين على وجه الخصوص، ما سيعمل على ارتفاع معدلات الاستثمار.

وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى، اشار الى اهمية العمل على جذب الاستثمارات الصناعية، وذلك من خلال التجمعات الاستثمارية الصغيرة، مثل اليابان التى تكون كفاءة الانتاج لديهم عالية جدا، وذلك فى حال وجود بيئة اعمال حاضنة لهم، ما سيسهم فى زيادة توسعهم فى استثماراتهم بشكل اكبر، وسيعمل على جذب مستثمرين من مختلف الدول ومشاركتهم فى استثماراتهم سواء بالمعدات او التكنولوجيات الحديثة أو رأس المال.

وأكد الدكتور سمير عارف، رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان، أن معظم المستثمرين ورجال الاعمال أيدوا التعديلات الدستورية لأنها هى الملاذ لمزيد من الاستقرار ومزيد من الخطط التنموية لمصر، موضحا ان الرئيس يضع الخطط الاستراتيجية وتعمل الحكومة على تنفيذها، وكلما كان الوقت متاحا لديه أسهم ذلك فى تحقيق هذه الاستراتيجية التى ستعمل على إحداث التنمية فى مصر.

واضاف هناك حالة تفاؤل تسود مجتمع الاعمال والمستثمرين خلال المرحلة المقبلة خاصة بعد التعديلات الدستورية، لأنها سينتج عنها مزيد من النتائج الايجابية خاصة فى قطاع الاستثمار وزيادة حجم الاستثمارات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أحمد الوكيل: التعديلات تضع أساسا قويا لمستقبل مصر الاقتصادى

كتبت- أسماء البنجى:

أحمد الوكيل

أكد أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، أن التعديلات الدستورية ستنعكس إيجابا على الوطن والمواطن، مشيرا إلى مشاركة نحو 4.5 مليون تاجر وصانع ومؤدى خدمات من منتسبى الغرف التجارية واتحادها العام، و18 مليونا من شركائهم فى التنمية من العاملين لديهم فى استفتاء التعديلات الدستورية.

وقال الوكيل: يجب ألا ننسى الماضى القريب الذى ساده انقطاع الكهرباء، وطوابير الخبز والبنزين، والأهم الخوف من انعدام الأمن والأمان والاستثمارات وفرص العمل، ويجب أن ننظر إلى اليوم حيث تم إنشاء عشرات المدن الجديدة وآلاف الكيلومترات من الطرق التى تنشر النمو والنماء بآلاف من المصانع ومئات الآلاف من الأفدنة الزراعية وغيرها من المشروعات الكبرى الخالقة لفرص العمل فى جميع ربوع مصر، وكل ذلك الذى تم فى ظل القيادة الرشيدة للرئيس عبد الفتاح السيسى، الذى يعمل بحكمة ورؤية طموحة لمستقبل واعد لأبناء مصرنا الغالية.

وأكد الوكيل أن خروج الملايين من أبناء مصر الأوفياء للاستفتاء على التعديلات، كما خرجوا فى 30 يونيو منادين بتصحيح المسار، وكما خرجوا للاستفتاء على الدستور، سيضع الأساس القوى لمستقبل أفضل لمصر، ليس فقط المستقبل السياسى، ولكن -وهو الأهم- مستقبل مصر الاقتصادى، لتعود الاستثمارات والسياحة أفضل مما كانت، لتخلق فرص عمل كريمة للمواطن المصرى فى بلده.

وأشار الوكيل إلى أن جميع الهيئات الدولية أكدت أن نمو الثقة بالاقتصاد مشروط بنسب المشاركة فى الانتخابات والاستفتاءات التى تؤكد عودة الاستقرار، وهو الشرط الأساسى لتلك الثقة، وخروج ملايين للاستفتاء أكبر دلالة لسير الدولة على الطريق الصحيح وثقة المصريين بقيادتهم.

وقال الوكيل: إن ذلك سينعكس بإيجابية على الاقتصاد المحلى، لافتا إلى أن أهم الأولويات الحالية هى الحفاظ على أسواقنا التصديرية وتنميتها، وجذب الاستثمارات من خلال السعى لتحسين مناخ أداء الأعمال، من خلال تحقيق أكثر من 86% من إنتاج مصر المحلى الإجمالى، وخلق أكثر من 82% من فرص العمل لأبنائنا.

أساتذة اقتصاد: التمكين الاقتصادى ضمانة لحصاد ثمار التعديلات الدستورية

- د. يمن الحماقى: التعديلات تضمن تأمين الاستقرار للدولة وتساعد على زيادة النمو الاقتصادى
- د. عادل خليل: تعديلات قانون الاستثمار الموحد ترفع تنافسية الإنتاج
- د. مصطفى بدرة: مردورد إيجابى كبير على دفع عجلة التنمية تعزز من قيمة الدولة بالأسواق العالمية
- د. ماجدة شلبى: الاستقرار السياسى ضمانة للانطلاق الاقتصادى

تحقيق- على قناوى:

أكد خبراء اقتصاد أن التمكين الاقتصادى للطبقات المهمشة ضمانة أساسية لتحقيق مطالب التعديلات الدستورية، مشيرين إلى أن الانتهاء من التعديلات الدستورية يضمن تأمين الاستقرار للدولة خلال الفترة المقبلة، مؤكدين أن تشجيع الحكومة على تعديل البيئة التشريعية المحفزة من خلال قانون الاستثمار الموحد يرفع تنافسية الإنتاج.



يمن الحماقى،



د. ماجدة شلبى

أكدت الدكتورة يمن الحماقى، أستاذ الاقتصاد، أن الانتهاء من التعديلات الدستورية من شأنه زيادة النمو الاقتصادى للدولة خلال الفترة المقبلة، لأن الهدف الرئيسى لتلك التعديلات يتمثل فى تأمين الاستقرار للدولة، مشيرة إلى أن تلك التعديلات تساعد على زيادة النمو الاقتصادى، فضلا عن توفير عدالة اجتماعية بشكل أكبر للمجتمع ككل، لافتة إلى أن الدولة بعد تلك التعديلات عليها أن تنظر للفئات المهمشة حتى تتم زيادة تمثيلها فى المجالس النيابية والمحلية، ما يحسن من الوضع بشكل عام. وأوضحت أن الدولة يجب أن تضع أمامها الرؤية والتوجهات فى المرحلة المقبلة، وذلك على الأجندة الرئيسية لها حتى تتم دراستها بشكل أفضل مع التحديات التى تواجه تلك المرحلة، ومن ثم يجب أن يعرف الجميع أن الدولة تواجه الكثير من التحديات الاقتصادية خلال تلك الفترة والتى من أهمها "الفقر" و"والعدالة الاجتماعية" و"الاستقرار الاقتصادى الكلى" يجب على الدولة أن تعمل عليها.وأكد الدكتور عادل خليل، رئيس وحدة منظمة التجارة العالمية بمجلس الوحدة الاقتصادية، أن التعديلات الدستورية لها مردود إيجابى على دفع عجلة التنمية إلى الأمام، كما أنها تخلق مناخا اقتصاديا مستقرا جاذبا للاستثمار بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، مشيرا إلى أن التعديلات التى تحدث حاليا فى قانون الاستثمار كفيلة بجذب المستثمرين، وذلك مع وجود توقعات بارتفاع النمو فى 2020 ليصل إلى 6%، وهذا الارتفاع يعنى زيادة فرص العمل والإنتاج وشعور المواطن بنتائج الإصلاح الاقتصادى، وأشار إلى أن موافقة صندوق النقد الدولى على الشريحة الخامسة من قرض الصندوق بعد مباحثات فنية كبيرة تعد مصدر ثقة المؤسسات الدولية بالاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة. وأوضح خليل لـ"الاقتصادى" أن هناك عدة تشريعات مهمة، منها ما هو جاهز مثل قانون الاستثمار وهى تعديلات تسهل جذب رءوس الأموال فى الأسواق الأجنبية، وهو ما تبناه الرئيس عبد الفتاح السيسى بنفسه خلال العديد من الزيارات الخارجية لجذب مستثمرين من مختلف الدول، ما يؤكد أن لها مردوها الكبير خلال الفترة المقبلة على دفع عجلة التنمية إلى الأمام، مشيرا إلى أن زيارة الرئيس السيسى إلى الصين تعكس اهتماما كبيرا بتعزيز العلاقات مع العديد من دول العالم، كما تأتى ضمن سياسة خارجية لمصر يقودها السيسى منذ توليه الرئاسة، مؤكدا أن هذه الزيارات تستهدف فى المقام الأول تعزيز العلاقات مع دول شرق آسيا، سواء مع الصين أو الهند أو كوريا الجنوبية، أو سنغافورة، أو فيتنام، ما تعزز التعاون مع دول العالم بما يعظم المصالح الوطنية والمنفعة المتبادلة التى تربط مصر بتلك الدول، كما أن هذه الزيارات من شأنها ظهور مجالات إنتاجية جديدة مثل "صناعة السيارات الكهربائية" التى سوف تفتح المجال أمام التوسع فى الصناعات المغذية لهذه الصناعة.وأكد الدكتور مصطفى بدرة، أستاذ التمويل والاستثمار، أن المشاركة المجتمعية ترفع من قيمة الدولة بالأسواق العالمية، حيث تنظر تلك المؤسسات الدولية إلى أن الدولة تحرص على أن تكون هناك مشاركة فى هذه الاستحقاقات التى تنهض بكيان الدولة اقتصاديا، مشيرا إلى أن تلك التعديلات لها مردوها الإيجابى على دفع عجلة التنمية إلى الأمام،. وأوضح بدرة أن الانتهاء من تلك التعديلات الدستورية يمهد المزيد من توفير العدالة الاجتماعية للمواطنين، وهذا الأمر طبق فعليا من خلال حملة الـ100 مليون صحة التى تم إطلاقها مؤخرا فى جميع محافظات الجمهورية. وأكدت د. ماجدة شلبى، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أن التقارير الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومؤسسات التصنيف الدولية تشير إلى استقرار الاقتصاد المصرى وتشير إلى وجود بيئة أعمال مواتية ومناخ استثمارى جاذب للاستثمارات المحلية والعالمية, وتعتبر هذه المؤشرات إيجابية تنبئ بمناخ اقتصادى إيجابى فى السنوات المقبلة.وأوضحت أن التعديلات الدستورية تحقق مزيدا من الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى يعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية، وتعطى مزيدا من الثقة لبيئة الأعمال والمناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبى، كما تعمل التعديلات الدستورية على استكمال مسيرة البناء والإصلاح الاقتصادى ودعم الأداء التنموى، وزيادة الصادرات وفقا لاستراتيجية مصر 2030.

المطورون: التعديلات الدستورية تعزز الاســ

شعبة الاستثمار العقارى:

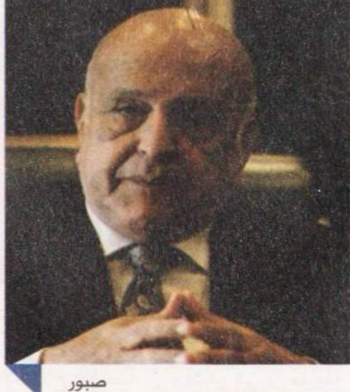
سياسات الإصلاح الاقتصادى والسياسى تدفع عجلة التنمية

حسين صبور: مطلوب مزيد من الحوافز لجذب الاستثمارات

شريف حليو: السوق بحاجة لتطوير القوانين المنظمة

كتبت- دينا حسين:

قال المهندس حسين صبور، رئيس مجلس إدارة الأهلى - صبور للاستثمار العقارى: إن التوافق على التعديلات الدستورية سيزيد من الاستقرار الاقتصادى، ويضمن مناخا استثماريا جاذبا للمستثمرين الأجانب وتشجيع المستثمر المحلى على ضخ المزيد من الاستثمارات.



صبور


علاء فكرى

وأضاف أنه لابد من وضع العديد من الحوافز، فعلى المسئولين وضع آليات لزيادة المعروض من الأراضى التى تطرحها الدولة مع ضوابط لتنظيم أسعار الأراضى حتى تتوقف القفزات الكبرى فى أسعار الأراضى التى تؤثر على سعر المنتج النهائى، كما أدت إلى رفع أسعار الوحدات العقارية وأصبحت لا تتلاءم مع دخول الشريحة الكبرى من الراغبين فى الشراء.

وأكد صبور أهمية إنشاء اتحاد للمطورين العقاريين يتولى إعداد تصنيفات بحجم الشركات العاملة فى السوق وسابقة أعمالها وملاءتها المالية لضمان عدم دخول ما لا تتلاءم إمكانياته مع تطوير الأراضى تفاديا لأى حالات تعثر ولحماية السوق من الدخلاء الذين يضرون بسمعة المطورين الجادين.

وأضاف المهندس ممدوح بدر الدين، رئيس شعبة الاستثمار العقارى بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن الدولة تشهد حالة من الاستقرار السياسى والاقتصادى بعد سياسات الإصلاح والتعديلات الدستورية، والتى انعكست على إسراع عجلة التنمية، كما تشهد الفترة المقبلة الاستمرار وسرعة العمل بالمشروعات الكبرى.

وأكد أهمية وضع آليات تيسر الإجراءات على القطاع الخاص للإسراع من تنفيذ المشروعات، وسرعة الانتهاء من إقرار التشريعات المهمة، وعلى رأسها قانونا اتحاد المطورين والتطوير العقارى، مشيرا إلى ضرورة وضع سياسات لطروحات الأراضى تضمن تفعيل دور القطاع الخاص.

وقال المهندس علاء فكرى عضو شعبة الاستثمار العقارى ورئيس مجلس إدارة شركة بيتا إيجيبت: إن التعديلات الدستورية من شأنها خلق مزيد من الاستقرار السياسى والذى يتبعه استقرار اقتصادى، مؤكدا أنه على الدولة خلق فرص للقطاع الخاص لاستغلال إمكانياته بشكل أفضل.

وطالب بإيجاد آلية لإدخال القطاع الخاص للتعاون مع الدولة لتوفير وحدات إسكان اجتماعى ومتوسط بأسعار تكلفة وهامش ربح بسيط، بما يتناسب مع ما يسهم فى زيادة الفرص الاستثمارية للشركات والمقاولين والحد من البطالة.

وأكد المهندس أمجد حسنين وكيل غرفة التطوير العقارى والرئيس التنفيذى لشركة كابيتال جروب بروبريتز، أن الاستقرار السياسى والأمنى يضمن قوة الاقتصاد المصرى ويزيد جاذبيته عالميا، ويشجع على جذب مستثمرين وعملاء يرغبون فى الشراء والاستثمار فى مصر، حيث يتميز الاستثمار فى العقار المصرى بأعلى عائد على الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى، والتى بدورها تدعم نمو الاقتصاد.

وطالب بضرورة الحد من البيروقراطية، مؤكدا أن الغرفة تعمل على دراسة المعوقات والبيروقراطية فى التعامل مع المطورين، والتى تبدأ من صغار الموظفين، لإيجاد حلول لتأثيرها على الاستثمار فى القطاع.

وأكد أهمية خروج قانون التطوير العقارى للنور، والذى تعده الحكومة حاليا، موضحا أن القانون سيساعد على حماية المواطنين ويقضى على ظاهرة الشركات الوهمية والدخلاء على القطاع العقارى الذين أساءوا للقطاع مؤخرا.

وقال: إن الغرفة تعمل على صياغة عقد متوازن بين المطورين والجهات المالكة للأراضى، وأيضا بين الشركات والعملاء، بما يضمن علاقة متوازنة تحفظ حقوق طرفى التعاقد، ليقدم إلى الجهات المختصة لإقراره.

وأضاف أن الغرفة تتابع مع المسئولين مشروعات القوانين المنظمة للسوق وعلى رأسها قانون اتحاد المطورين وقانون التطوير العقارى.

وقال شريف حليو رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات مرسيليا للاستثمار العقارى، أن التعديلات الدستورية كانت ضرورة وأن التوافق عليها يؤكد أن الشعب المصرى مدرك لحجم التحدى الذى تعيشه مصر وأن نقطة انطلاق الاقتصاد تبدأ من الاستقرار السياسى. وأكد أن السوق العقارى يحتاج لتحقيق المزيد من النجاح إلى تنظيم القطاع بجانب دعم الحكومة بخطط جيدة والعمل على الخروج بالقوانين المنظمة للقطاع بشكل سريع وتحديد جهات الولاية على الأراضى.

وأضاف أن مشروع قانون اتحاد المطورين وقانون تنظيم التطوير العقارى خطوة مهمة لابد من إنجازها، لتحقيق علاقة متوازنة بين أطراف التعاقد، مؤكدا أن السوق يحتاج إلى تشريع وآلية لتنظيمه ووضع ضوابط للسوق العقارى بالكامل والحفاظ على حقوق أطراف التعاقد سواء مطورين أو عملاء وجهات التمويل.

تقرار السياسى والاقتصادى

ننتظر استكمال مشروعات التطوير العقارى وإقامة المدن الجديدة

كتبت- زينب طلبة:

رحب المطورون العقاريون بالتعديلات الدستورية التى أجريت مؤخرا، موضحين أن هذه التعديلات ستكمل مسيرة التنمية فى الدولة، وخاصة القطاع العقارى الذى قاد عمليات التنمية خلال السنوات الـ4 الماضية، حيث وصلت نسبة النمو بالقطاع إلى 18٪ من الناتج الإجمالى القومى.


طارق شكرى


هانى العسال

وأكدوا أن الفترة المقبلة تحتاج إلى إنجاز العديد من الملفات وفى مقدمتها اللجوء إلى طرح أراض بنظام المطور العام واللجوء إلى نظام حق الامتياز فى طرح الأراضى، مطالبين بضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لسرعة إصدار التشريعات العقارية الموجودة حاليا بمجلس النواب وفى مقدمتها اللائحة العقارية والانتهاء من قانون "التنظيم العقارى".

وقال المهندس طارق شكرى رئيس مجلس إدارة غرفة التطوير العقارى ورئيس شركة عربية القابضة للتطوير العقارى: إن أعضاء الغرفة يؤكدون أن التعديلات الدستورية جاءت من أجل استكمال التنمية والمشروعات القومية التى بدأتها الدولة منذ تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم والتى ظهرت نتائجها الإيجابية على مؤشرات الاقتصاد ومعدلات التنمية، خاصة فى البناء والتشييد إلى جانب رفعة الوطن واتخاذه مكانة متقدمة إقليميا وعالميا.

وأوضح أن التنمية العمرانية تسير بشكل متسارع بدعم كبير من الدولة من خلال إنشاء مدن الجيل الرابع خاصة مدينتى العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة إلى جانب الإصلاحات التشريعية ومناخ الاستثمار فى القطاع وتصدير العقار والتواصل الدائم مع المطورين وإنشاء المشروعات القومية المساعدة للتنمية مثل الطرق والبنية التحتية، وهو ما انعكس على التطوير واستكمال هذه المسيرة ويضمن قوة الاقتصاد المصرى ويعزز من جاذبيته لرءوس الأموال الأجنبية.

وأكد أن المجتمع المدنى ومنظمات رجال الأعمال كان لها دور فى دعم التعديلات الدستورية التى تعد ضمانة للاستقرار الأمنى والسياسى للدولة وتحقيق الطموحات المشروعة للشعب المصرى فى التنمية، واستكمال المشروع الوطنى لمصر.

وقال المهندس هانى العسال رئيس شركة مصر إيطاليا القابضة: إن التعديلات الدستورية جاءت فى وقتها وسيكون لها مردود إيجابى على استقرار الدولة اقتصاديا وسياسيا، حيث شهدت الدولة نتيجة الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة الماضية العديد من المشروعات التنموية التى أسهمت فى زيادة نمو الاقتصاد بالدولة.وأضاف أن الاستقرار والأمن من أهم محددات التنمية الشاملة ولن يتحققا إلا بمشاركة الجميع، مشيرا إلى أن جميع العاملين بالمجموعة شاركوا فى التصويت على التعديلات الدستورية إيمانا بالمشاركة المجتمعية فى مستقبل مصر، وتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية.

وأوضح أن القطاع يحتاج لإصدار عقد متوازن بين المطورين والجهات المالكة للأراضى وأيضا بين الشركات والعملاء بما يضمن علاقة متوازنة تحفظ حقوق طرفى التعاقد، موضحا أن الغرفة تطالب بخلق توازن بين العرض والطلب فى السوق العقارى من خلال طرح أراض تتوافق مع نوعية الاحتياجات وموقعها لأن التوسع فى تخصيصها يبطئ السوق وفى المقابل توفير مساحات أقل من المطلوب يخلق عجزا فى احتياجات المواطنين، وهذا يتطلب توفير قاعدة بيانات.

وأكد المهندس فتح الله فوزى رئيس شركة مينا للاستثمار العقارى أن التعديلات الدستورية تستهدف المزيد من عمليات التنمية خلال الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن القطاع الخاص شريك أساسى فى عمليات التنمية، وكشف عن أن إصدار القوانين المشجعة لدخول القطاع الخاص كمطور عام بالشراكة مع الحكومة من أهم الخطوات التى يجب أن تتحقق خلال الفترة المقبلة، لافتا إلى أن نظام المطور العام حقق نجاحات سابقة فى تطوير المدن الجديدة، حيث تسعى الدولة خلال الفترة المقبلة إلى زيادة المساحة العمرانية من ٧% إلى ١٢% فى إطار استراتيجية مصر ٢٠٣٠، ما يستدعى تطوير ٨٠٠ ألف فدان سنويا، وهو ما يتطلب تشجيعا حقيقيا لدخول القطاع الخاص كشريك رئيسى فى التنمية.

وأضاف أن دخول القطاع الخاص كمطور عام يعود بالنفع على المستثمرين نتيجة لوجود خيارات أكبر ووجود منافسة بين الدولة والقطاع الخاص، وهو ما يتيح أسعارا تنافسية للأراضى وجودة الخدمات، مشددا على أهمية الرجوع مرة أخرى إلى نظام حق الامتياز فى تطوير الأراضى.



نقيب الفلاحين: المزارعون الأكثر استفادة من التعديلات الدستورية

أبو صدام يطالب بتمثيل الفلاحين بمجلس النواب بنسبة 25٪ بحد أدنى

استكمال مشروع زراعة الـ4 ملايين فدان

إنشاء صندوق تكافلى زراعى لمساندة الفلاح لتحويل البنك الزراعى إلى تجارى

كتب- أسامة سيد أحمد:

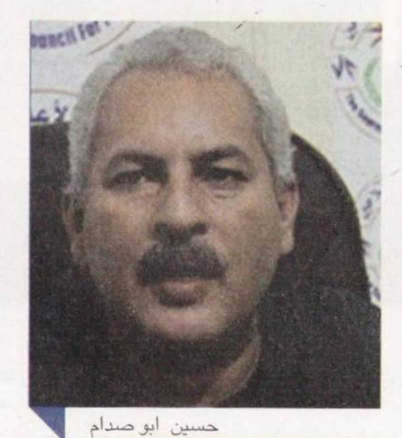
رحب بنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية والتى أدلى الفلاحون فيها بأصواتهم بالموافقة على التعديلات باعتبارهم القطاع الأكبر، حيث يصل عدد الفلاحين إلى نحو 52 مليون فلاح من جانب، فضلا عن أنهم القطاع الأكبر المستفيد من هذه التعديلات بكل موادها.

وأشار إلى أن الاستفادة الأولى من هذه التعديلات هى المادة 243 التى تنص على أنه يكفل القانون على سبيل الدوام تمثيل العمال والفلاحين تمثيلا ملائما فى مجالس النواب وذلك عوضا عما يتضمنه النص القائم من قصر ذلك على مجلس النواب الحالى فقط، ويستند التعديل على مبدأى التمييز الإيجابى ودعم النسيج الوطنى على أن يحدد القانون كيفية تطبيق هذا النص مع الفصل التشريعى الجديد.

وأوضح أن دستور 2012 كان يتضمن تمثيل العمال والفلاحين فى مجلس النواب بنسبة 50% إلا أنه تم إلغاء هذه النسبة فى دستور عام 2014 بحجة أن هناك تمثيلا ملائما بقدر حجم الفلاحين فى مصر وفوجئ الفلاحون بأن معظم المرشحين والمنتخبين فى المجلس ليسوا فلاحين حقيقيين وإنما رجال أعمال وتم تغيير صفتهم إلى فلاحين.

وأكد أن الفلاحين الحقيقيين لا يستطيعون المنافسة فى الانتخابات لمجلس النواب، لحالتهم المادية البسيطة حتى إنهم لا يستطيعون سداد قيمة تأمين الترشح للانتخابات النيابية فضلا عن عدم قدرتهم على تكاليف الدعاية الانتخابية مقارنة برجال الأعمال الذين يرصدون مبالغ طائلة للدعاية لضمان النجاح.

وطالب أبو صدام بتمثيل الفلاحين فى مجلس النواب بحد أدنى 25% بما يتناسب مع عددهم فى مصر من الفلاحين الحقيقيين وليس رجال الأعمال الذين يغيروا صفتهم إلى فلاحين، مشيرا إلى أن حجم العمال فى مصر لا يتعدى 10% من الشعب بينما الغالبية العظمى من الفلاحين.


حسين ابو صدام

وحول مجلس الشيوخ أشار إلى أنه يرجو من القيادة السياسية تعيين أكبر قدر من الفلاحين فى المجلس القادم، لأن عددا كبيرا من الفلاحين ليس لديهم مؤهل عال والذين يمتلكون مؤهلا عاليا حالتهم المالية متدنية ولا يستطيعون المنافسة على مقاعد المجلس مع نظرائهم من الذين يمتلكون الأموال التى تساندهم للفوز بالمجلس رغم أنهم ليسوا فلاحين ولا يعبرون عن هذا القطاع وليست لديهم دراية كاملة به وبمشاكله.

وأكد نقيب الفلاحين أن التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية يعنى إفساح المجال أمام الرئيس السيسى للانتهاء من المشروعات القومية الكبرى والتنموية وفى مقدمتها مشروع زراعة الـ4 ملايين فدان والـ100 ألف صوبة زراعية والتى بدأها الرئيس بزراعة المليون ونصف فدان و7000 صوبة زراعية، وهو ما يخدم الفلاحين والمنتجين الزراعيين بالدرجة الأولى، مشيرا إلى أنه إذا لم ينته الرئيس منها فلن يستكملها أى رئيس آخر قادم.

وطالب القيادة السياسية بوجود مجلس استشارى تابع لرئيس الجمهورية لمتابعة قطاع الزراعة فى مصر ووضع خطة للنهوض به فى ظل التقصير الواضح فى أداء وزارة الزراعة وبحث الأزمات والمشكلات التى تواجه الفلاحين والتى تنعكس على توفير السلع والمنتجات الغذائية للشعب المصرى فى ظل الروتين الحكومى والقوانين القديمة لحين تنقيحها ومنح الفلاحين حقوقهم ومساعدتهم على العيش بحياة كريمة.

وقال: إن تفعيل اللائحة التنفيذية لقانون الزراعات التعاقدية الذى أصدره الرئيس منذ 5 أعوام ولم يتم تنفيذه على أرض الواقع يمثل إحدى القضايا المهمة التى توضع أمام الرئيس خلال الفترة المقبلة للعمل على استقرار الزراعة فى مصر وتحديد أسعار المحاصيل الزراعية قبل زراعتها وضمان تسويق هذه المحاصيل وعدم تكبد الفلاحين خسائر فادحة وتحكم التجار فى شراء المحاصيل بأسعار بخسة.

وطالب أبو صدام القيادة السياسية بمنح الفلاحين فى مصر حقهم فى التقدير المعنوى فى عيدهم المقرر فى سبتمبر المقبل والذى لم يتم الاحتفال به منذ 5 سنوات وإلغاء مظاهر عيد الفلاح وتكريم الفلاحين كغيرهم من المواطنين فى عيدهم فى المناسبات المختلفة.

وأشار إلى أن الفلاحين بحاجة إلى بنك أو مؤسسة تمويلية لتقديم القروض بفائدة بسيطة وأوجه الدعم لهم مع غياب دور بنك التنمية الزراعية الذى تحول إلى بنك تجارى سواء فى شراء الآليات الزراعية الحديثة أو المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الإنتاج الداجنى أو الحيوانى أو حتى تمويل الزراعة حتى الحصاد.

وطالب بدور أكبر لنقابة الفلاحين عبر إقامة صندوق تكافل زراعى للوقوف بجانب الفلاح لمساندته يكون تحت إشراف الدولة، لعدم توافر أى كيان مسئول عن الفلاح رغم وجود نحو 6000 جمعية زراعية فى مصر.



عماد غنيم
Email: emadghoneim@ahram.org.eg

الكوميديان الذى أصبح رئيسا

يعد انتخاب المذيع والممثل ومنتج البرامج فلودومير زيلينسكى رئيسا لأوكرانيا بمثابة أحدث صيحات الاحتجاج الشعبية ضد المؤسسات التقليدية التى تمسك بزمام الحكم فى الغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد أن شهدنا خلال السنوات الأخيرة مظاهرات احتلال وول ستريت فى أمريكا والصعود المدوى لليمين الفاشى على حساب أحزاب الوسط فى العديد من الدول الأوروبية وتأييد البريطانيين للبريكست، ثم مظاهرات السترات الصفراء فى فرنسا، خطا الشعب الأوكرانى خطوة أخرى على طريق الرفض ونفاد الصبر من الفساد وحكم النخب السياسية بإسقاط رئيسه السابق رجل الأعمال بتروبوروشينكو وانتخاب كوميديان يعترف أنه يفتقر إلى الخبرة وليس لديه برنامج سياسى للخروج من الأزمة.. وإن جمع حوله نفرا من الإصلاحيين «النظريين».

أوكرانيا ذاتها شهدت قبل 5 سنوات احتجاجات عارمة سميت بثورة الكرامة أو ربيع كييف اعتراضا على التغلغل الروسى فى شئونها، لكن الرئيس الذى أتت به الثورة أغرق البلد فى سلسلة فضائح من الفساد واتسمت إدارته بعدم الكفاءة رغم حصوله على قروض من صندوق النقد الدولى بقيمة 17.5 مليار دولار إضافة إلى مساعدات أوروبية معتبرة، غير أن كل هذه الأموال لم تجد نفعا وارتفعت ديون أوكرانيا الخارجية إلى 115 مليار دولار، وهى مطالبة بسداد نحو 28 مليار دولار خلال 2019 و2020 فى ظل اقتصاد يرزح تحت وطأة البطالة المرتفعة ويعانى من تضخم من رقمين لمدة تقترب من 10 سنوات.

نفاد الصبر واليأس من الإصلاح والشكوى من استحواذ القلة «الأوليجاركية» على العمل السياسى هى سمة عامة بين الشعوب الغربية تارة يعبرون عنها برفض الاستمرار فى الاتحاد الأوروبى كما فى الحالة البريطانية وتارة أخرى بالاحتجاج العاصف ضد محاولات عصرنة الاقتصاد على طريقة «النيوليبرال» كما فى فرنسا، لكن الأكثر خطورة هو ما أقدمت عليه شعوب كثيرة بالتصويت لتيارات يمينية متطرفة تنادى بالعزلة مثل المجر وبولندا والنمسا وقبل الجميع الولايات المتحدة الأمريكية بصعود ترامب النموذج المتطرف للرجل الأبيض الرافض للاندماج وحقائق العصر والمنقلب حتى على المبادئ التى وضعها الآباء المؤسسون لأمريكا.

بالنسبة لأوكرانيا يصعب التنبؤ بما يمكن أن يفعله زيلينسكى بما يملكه من طهارة ونقاء وبما يفتقر إليه من الخبرة، لكن فشل الرئيس المقبل عبر التصويت الاحتجاجى لن يكون مفاجأة لأحد. وتظل القضية الأساسية فى أوكرانيا وفى غيرها هى البحث عن الأسباب الحقيقية وراء التذمر والرفض الشعبى للنظم السياسية التقليدية التى تسيطر عليها أحزاب الوسط بأفكارها المعروفة والمستقرة منذ عقود. الإعلام الغربى نجح فى تحميل ظاهرة الهجرة غير الشرعية مسئولية الميل نحو اليمين الفاشى وقد كان هذا تفسيرا مموها وتبسيطا مخلا، فأوكرانيا لا تعانى من أى موجات هجرة شرعية أو غير شرعية ولكنها تعانى بشدة من الفساد والتخلف الاقتصادى وفشل فى ملاحقة التطورات التقنية المتسارعة، ولايزال اقتصادها يعتمد على تصدير اللحوم ومنتجات الألبان والشيكولاتة والحبوب، وربما بعض الحديد.

القصة الحقيقية وراء الفوضى التى تعم الغرب حاليا ناجمة عن التفاوت فى استيعاب أدوات الاقتصاد الجديد، والتى أسفرت عن اختلال خطير فى مستويات الدخول بين أبناء الشعب الواحد. اللامساواة، هى التعبير الذى يتكرر كثيرا هذه الأيام ولاسيما بين شعوب القارة العجوز وهو عنوان مظاهرات السترات الصفراء. الأسباب التى تؤدى إلى عدم المساواة كثيرة غير أن أغلبها نجحت الإصلاحات الأوروبية عبر السنين فى الحد منه. المشكلة أن هناك أسبابا جديدة ظهرت من بينها التفاوت المذهل فى الدخول بين مجتمعات العاملين فى أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية وبين العاملين فى المهن التقليدية.. دعك من عمال الزراعة. المشكلة أنه كلما تباطأ المجتمع فى تطوير الاقتصاد واستيعاب التقنيات والأنشطة المهنية الجديدة شهد اتساعا أكبر فى الفجوة بين الدخول كما الحال فى فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وغيرها.. حتى فى أمريكا فإنه من غير المرجح فى الأمد المنظور أن يحدث تقارب بين دخل المزارعين البيض فى الغرب وبين المصرفيين والمبرمجين فى نيويورك ووادى السليكون. الهوة بين الدخول نجحت فى إيصال ترامب إلى البيت الأبيض وإخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وأن يصبح الكوميديان رئيسا.. لكن المشكلة الجوهرية بقيت دون حل لأنها ببساطة لا تحتاج إلى سياسيين بقدر ما هى فى حاجة إلى فلاسفة ومفكرين.

رئيس الشركة القابضة للتأمين لـ«الاقتصادى»:

65 مليار جنيه المحفظة الاستثمارية للقابضة للتأمين لم تتحرك منذ سنوات

17 مليار جنيه حجم مساهمات القابضة فى شركات مساهمة ونسعى لتدويرها بالكامل

حوار: **زينب فتحى أبو العلا**



أكد باسل الحينى رئيس الشركة القابضة للتأمين أن محاور خطط التطوير والإصلاح فى الشركة القابضة والشركات التابعة تعتمد على رفع قدرات العنصر البشرى لتطوير الخدمة التأمينية والتطوير التكنولوجى وفقا لأفضل الممارسات وتقديم منتجات جديدة واستغلال المحفظة الاستثمارية التى تبلغ قيمتها نحو 65 مليار جنيه, والتى لم يتم تدويرها منذ سنوات طويلة.

وقال فى حوار لـ«الاقتصادى»: سوف يعاد النظر فى الحصص المملوكة فى الشركات وتحريكها بواسطة المتخصصين بما يحقق أعلى عائد, مشيرا إلى أن الشركة القابضة تمتلك إرثا ضخما من الثروة العقارية التى تعد فرصة إذا أحسن استغلالها, ويتم ذلك بالمشاركة مع المطورين العقاريين.

وقال الحينى: إن السوق التأمينى لم ينمُ من 10 سنوات، كاشفا عن آليات تعميق السوق التأمينى والمساهمات الخارجية على مستوى الدول العربية وإفريقيا وبرنامج الطروحات الحكومية ومؤشرات أداء الشركات عن العام المالى الأخير.

• ما أبرز محاور خطط التطوير فى الشركة القابضة وتوابعها؟

رؤيتنا تتمثل فى تعزيز مكانة مجموعة مصر القابضة للتأمين كأكبر مجموعة مالية غير مصرفية فى مصر وتعظيم عائد الدولة على استثماراتها بالمجموعة من خلال التركيز على الابتكار والتنوع فى الأنشطة وريادة الأعمال, محفظة الشركة القابضة للتأمين تضم نشاطا أساسيا وهو التأمين، فضلا عن إرث من العقارات ومحفظة استثمارات تراكمت عبر السنوات الماضية، وهذا الإرث يمثل فرصة عن باقى الشركات العاملة فى السوق إذا أحسن استخدامها، لأن باقى شركات التأمين يتم تقييم أدائها وفقا للنشاط التأمينى فقط, فى حين أن الشركات القابضة يتم تقييم نشاطها التأمينى، إلى جانب تقييم محفظة الاستثمارات واستغلال العقارات، ويجب ألا يطغى نشاط على الآخر, وخطط التطوير تعتمد على رفع كفاءة المحاور الثلاثة الأساسية لنشاط الشركات، وهى: النشاط التأمينى، ومحفظة العقارات، ومحفظة استثمارات مالية, والتى رغم ضخامتها لا تدر عائدا مناسبا بسبب عدم تحريك تلك الاستثمارات منذ سنوات طويلة، وهو أمر غير مقبول.

• ولماذا لم يتم تدوير تلك الاستثمارات؟

تشتت الأنشطة قد يمثل أحد أسباب عدم إدارة الأنشطة المتنوعة على نحو كفء، وقد سبق فصل الأصول العقارية فى شركة مستقلة وهى شركة مصر لإدارة الأصول، كخطوة أولى تمهيدا لتحريك إدارة تلك النشاط، لكن لم يتم ذلك، ومن ثم فإن الرؤية الجديدة تنطوى على إدارة كل نشاط على حدة لضمان كفاءة إدارة هذا النشاط.

• وما الذى يعوق تطوير النشاط التأمينى؟

رغم أن شركتى مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة تستحوذان على أكبر حصة من السوق التأمينى، وتمثلان درة التاج فى قطاع التأمين فى مصر، فإننا غير راضين عن أداء تلك الشركات، ونبدأ بتطوير أداء الشركات من خلال تطوير العنصر البشرى بما يتوافق مع مستجدات السوق وتكوين صف ثان من القيادات، بالتدريب المهنى فى مجال العمل وعلى

مستوى "soft skils" والتواصل مع باقى العاملين فى القطاعات الأخرى، علما بأننا مهتمون بالعنصر النسائى وندعمه بصورة حقيقية وليست دعائية نظرا لما تتميز به المرأة من مثابرة وجدية وقدرة على تحمل المسئولية فى كل قطاعات الدولة، ونتطلع لأن يشهد العنصر النسائى قيادات عليا على مستوى الشركات التابعة، فضلا عن أنه توجد بالفعل شركة تابعة ترأسها قيادة نسائية كفء.

• وماذا عن التطوير المؤسسى للشركات؟

جزء من الهياكل المؤسسية للشركات غير متسق مع متطلبات السوق، ولا مع أفضل الممارسات المهنية فى السوق التأمينى، ونسعى من خلال التطوير المؤسسى إلى أن تتسق الهياكل التنظيمية فى الشركات مع أفضل الممارسات لكبرى الشركات العالمية فى التأمين، علما بأن التطوير المؤسسى بدأته بالفعل شركة مصر لتأمينات الحياة، ويتم حاليا فى شركة مصر للتأمين وشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، ويتواكب التطوير المؤسسى مع عمل التحول التكنولوجى الرقمى الكامل فى جميع العمليات.

• وهل هناك خطط لزيادة حصص الشركات التابعة من السوق التأمينى؟

نسعى لزيادة حصص الشركات فى السوق، لكن الأهم من زيادة الحصة السوقية هو تقديم خدمة للعملاء تتناسب مع مكانة الشركة وعراقة تاريخها فى القطاع التأمينى، وتحقق قيمة مضافة للسوق وأعلى ربحية من الخدمة المقدمة، ومن ثم فإن الموازنة بين الحصة السوقية وتحقيق الربحية موازنة دقيقة، وعادة فى سنوات التطوير الأولى لابد من اتخاذ القرار المتوازن لضبط تلك المعادلة، فالمعروف أن توسيع الحصة السوقية يؤثر سلبا فى الربحية، ونحن لا نسعى للسيطرة على السوق ولا الاحتكار، وقمنا بعمل لقاء مع كل الشركات العاملة فى السوق المصرى أجنبية ومصرية بهدف توسيع السوق، وتقديم أفضل الكوادر البشرية، فى ظل ممارسات سليمة، من خلال الدورات المتقدمة ونقل الخبرة الفنية، والهدف أن يصبح السوق سوقا صحيا وأن ننمى هذا السوق بصورة كبيرة ولكن فى الوقت نفسه نتمسك بمركز بالصدارة فى هذا القطاع بما يحقق أعلى مستوى للربحية، فضلا عن تطوير الفروع وتطوير الرؤية التأمينية وتقديم منتجات تأمينية جديدة.



باسل الحينى

السوق التأمينى يعانى الركود منذ 10 سنوات ومساهمته فى الناتج القومى لا تصل إلى 1٪

56٪ زيادة فى أرباح القابضة للتأمين و21٪ زيادة فى الأقساط المصدرة العام الماضى

• وكيف ترصد نمو السوق التأمينى المحلى؟

للأسف حجم سوق التأمين المصرى لم ينمُ منذ 10 سنوات، ولا يمثل سوى 0.8% من قيمة الناتج المحلى، وهى قيمة هزيلة للغاية ولا تتناسب مع حجم السكان على الإطلاق، ولا يمكن تحقيق زيادة فى حجم الاكتتابات ولا تحقيق قفزة فى عملاء التأمين إلا من خلال التوسع فى التأمينات الإجبارية، وتوسيع مظلة الإلزام لتشمل التأمين على الطلبة العمالة غير المنتظمة والتأمين متناهى الصغر، وهذا لا يمنع من زيادة الوعى التأمينى من خلال حملات التوعية فى جميع الوسائل المتاحة، لكنه يحتاج إلى سنوات لكى يحقق التأثير المناسب ويغير من الوعى المجتمعى، فالتأمين الإجبارى يحدث طفرة حقيقية فى السوق التأمينى، فضلا عن ضرورة التوسع فى تطبيق نظام المدفوعات الإلكترونية وتعميمه فى جميع التعاملات والمعاملات فى المجتمع ليصبح ركنا أساسيا وليس تكميليا فى تلك المعاملات، للتواكب مع المستجدات فى دول العالم

ولكى تصبح جميع الوثائق التأمينية وثائق إلكترونية.

• وماذا عن ملامح خطط التطوير التكنولوجى؟

هو ركن أساسى للتطوير ولن تتمكن الشركات من الحفاظ على الصدارة فى السوق التأمينى إلا من خلال مواكبة التطوير التكنولوجى، وتطبيق المستجدات فيه, سواء من خلال برامج التطبيق الإلكترونية للمنتجات التأمينية أو تقديم خدمات إلكترونية العملاء وتواصل إلكترونى معهم, كما تقوم الشركة القابضة بتطبيق ما يسمى بـ"RBS", أى تخطيط الموارد المؤسسية والهدف منه ربط الشركة القابضة بتوابعها بنظام واحد, والتمكن من إصدار أى بيان خاص بالشركة القابضة أو توابعها فى الحال, وهذا النظام يتم تعميمه على مستوى وزارة قطاع الأعمال، والمقرر أن يكون على مستوى كل الشركات القابضة.

• وما آليات الاستفادة من الإرث العقارى؟

لم تكن هناك رؤية واضحة لإدارة الأصول العقارية، وقد قمنا بتحديد هذه الرؤية، فنحن لدينا ثروة ضخمة من الأصول العقارية، من خلال 351 عقارا ما يقرب من نصفها من العقارات التاريخية ذات الطبيعة العقارية المميزة، حيث تمتلك الشركة ما يقرب من 70% من مبان وعقارات القاهرة الخديوية، ولدينا 13 قطعة أرض فضاء، أهمها أرض السواح وقصر النيل وروض الفرج، لكننا لن نقوم ولا نستطيع القيام بدور المطور العقارى، وسنتحالف مع المطورين لإقامة مشروعات متميزة عليها، أما بالنسبة لقطع الأرض الصغيرة، فسوف تقوم الشركة القابضة بإقامة المشروعات العقارية عليها، أما بالنسبة للعقارات التاريخية فسوف يتم عمل تحالفات تجارية مع خبراء متخصصين فى إدارة واستغلال تلك المبانى التاريخية لتحقيق أعلى عائد من تلك المبانى والعقارات، لأن إيراداتها هزيلة للغاية, علما بأن الأصل سوف يظل تحت تبعية الشركة ويتولى الشريك أو المستثمر جميع إجراءات والتطوير والصيانة اللازمة للأصل لتحقيق أعلى عائد من الاستغلال وتحقق الشركة القابضة نسبة محددة من الإيراد المحقق, وسوف يعاد النظر فى آلية عمل الشركات الثلاث العاملة فى النشاط العقارى, سواء من حيث الدمج أو غيره من الآليات بحيث يتم توحيد العمل فى الشركات الثلاث.

• وكيف سيتم تطوير المحفظة الاستثمارية؟


رئيس الشركة القابضة للتأمين فى حواره مع الاقتصادى

تأسيس شركة ثانية للتأمين التكافلى لتأمينات الحياة قبل نهاية العام الجارى

شراكة مع مطورين عقاريين فى 3 أراض بالساحل وروض الفرج وقصر النيل

الشركة القابضة تمتلك محفظة استثمارية ضخمة تصل إلى نحو 65 مليار جنيه، سوف نقوم بإحياء دور شركة مصر لإدارة الاستثمارات المالية، التى كان الهدف من إنشائها إدارة استثمارات شركات التأمين، وهى مملوكة بالكامل لشركات مجموعة مصر القابضة للتأمين، على أن تتولى تلك الشركة إدارة تلك المحفظة تحت إشراف القابضة، علما بأنه لن تنتقل الأصول المالية للمحافظة إليها، ولكن سوف تديرها بموجب عقد إدارة للمحفظة الاستثمارية، وتضم المحفظة الاستثمارات أدوات مالية ذات عائد شبه ثابت منها وأدوات الدين مثل السندات وأذون الخزانة، وتضم المحفظة مساهمات فى شركات وكيانات مختلفة بقيمة تصل إلى نحو 17 مليار جنيه، وسوف تتم إعادة النظر فى تلك المساهمات وتدويرها بالكامل، وتحديد المساهمات الاستراتيجية التى تحتاج إليها الشركة القابضة وتريد الإبقاء عليها أو زيادة حصتها فيها، وفيما يتعلق بحصص المساهمات المتداولة فى البورصة فسوف تسند إدارته إلى مديرى محافظ استثمارية متخصصين، بحيث لن يتم الإبقاء على مساهمة بشكل مطلق وتدوير مستمر للمحفظة الاستثمارية بما يحقق أعلى قيمة وأفضل عائد.

• وهل من المخطط تأسيس شركات جديدة؟

من المقرر تأسيس شركة جديدة فى مجال التأمين التكافلى - حياة قبل نهاية العام الحالى، فقطاع التأمين التكافلى من القطاعات الواعدة وقد تم تأسيس شركة فى قطاع تأمين تكافلى - الممتلكات وتسجل معدلات نمو جيدة للغاية، ونطمح إلى أن تكون الشركة الثانية بمشاركات أجنبية لكى تقدم الشركة الجديدة قيمة مضافة للسوق التأمينى.

• وماذا عن مشاركة القطاع التأمينى فى برنامج الطروحات ببورصة الأوراق المالية؟

وافقت الجمعية العمومية للشركة القابضة على طرح حصة فى شركتى مصر للتأمين ومصر لتأمينات الحياة فى بورصة الأوراق المالية وفقا لبرنامج الطروحات الحكومية، وتحديد توقيت الطرح هو من شأن اللجنة الوزارية المشكلة للطروحات، ومن المتوقع أن يكون فى المرحل التالية لبرنامج الطروحات وليس المرحلة الأولى, ودورنا هو إدارة شركات التأمين بما يجعلها تحقق أعلى عائد للدولة وأعلى قيمة للأصول المستغلة سواء كانت ملكيتها مقيدة بالبورصة أو غير مقيدة بها.

• وهل هناك خطط للتوسع الخارجى؟

التوسع الخارجى هو البديل الحالى أمام الشركة حتى يتسع حجم السوق المحلى، وشركة مصر للتأمين لها فروع حالية فى دبى وقطر والكويت، وسوف يعاد تقييم أداء

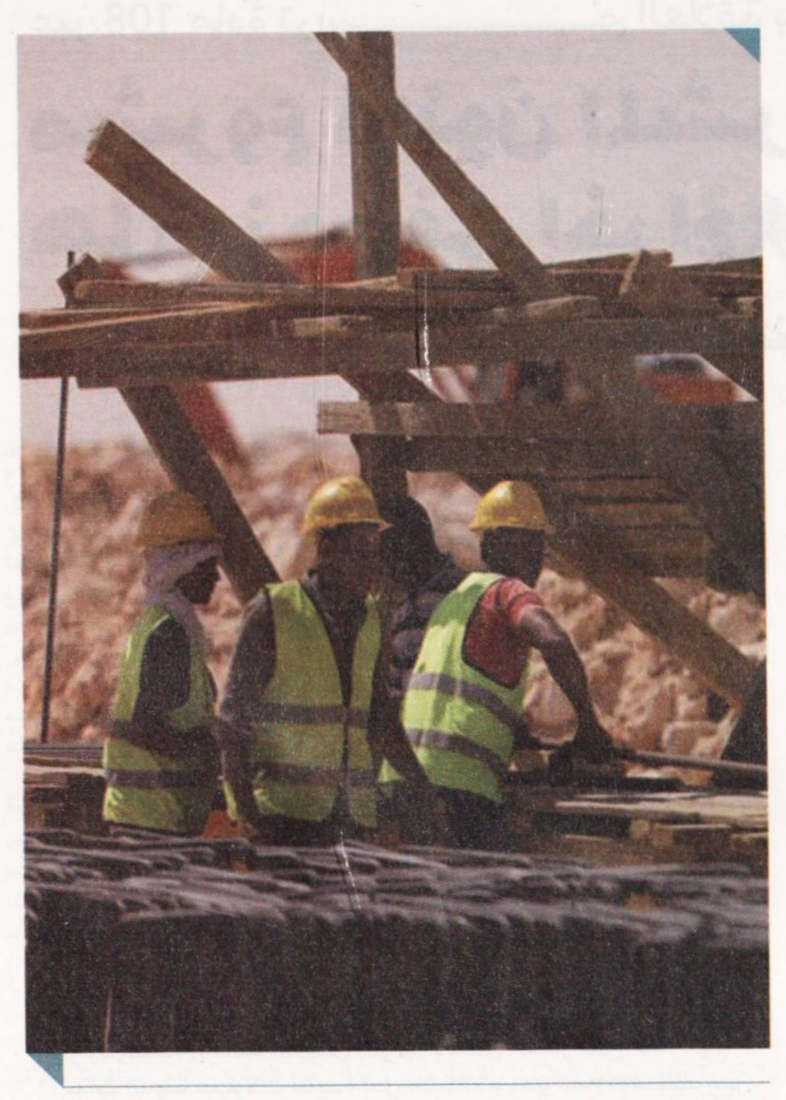
تلك الفروع بحيث تتم تنمية الناجح منها، وتطوير المتعثر القابل للنجاح مستقبلا، ولا يوجد ما يمنع من إغلاق الخاسر منها، وفيما يتعلق بالقارة الإفريقية، تقوم شركة مصر للتأمين بعمليات إعادة تأمين لعدد من دول إفريقيا، وفى ظل توجه الدولة نحو الاستثمار فى إفريقيا ودعم الوزارة التوجه إلى إفريقيا، قامت الشركة بعمل دراسة مبدئية عن السوق الإفريقى والتى كشفت فيها عن كونه سوقا واعدا للغاية، وفيما يخص تأسيس فروع جديدة فى دول إفريقيا فهو محل دراسة، لأن اللوائح التنظيمية وشروط التأسيس وحجم السوق والمنافسة مختلفة من دولة لأخرى، ويتم عمل دراسة متعمقة لاتخاذ القرار المناسب سواء بتأسيس فروع جديدة فى إفريقيا أو التوسع فى نشاط إعادة التأمين أو دعم المصدرين والمستوردين إلى قارة إفريقيا، أو المشاركة فى كل ما سبق.

• وما الدور الذى تقومون به لدعم المصدرين والمستوردين؟

نظمنا الأسبوع الماضى ورشة عمل للمجالس التصديرية، بهدف توعية المصدرين بالخدمات التأمينية التى يمكن تقديمها وإتاحتها لدعم الشركات المصرية التى تقوم بالتصدير إلى القارة الإفريقية بالتنسيق مع أعضاء المجالس التصديرية المختلفة، والعمل على إمكانية ابتكار تغطيات تأمينية متعددة تتناسب مع احتياجات الشركات التى تقوم بالتصدير داخل القارة الإفريقية وبالتحالف مع شركات تأمين إفريقية بالتعاون مع صندوق دعم الصادرات بالإضافة إلى تفعيل التعاون والتنسيق بين البنوك المصرية العاملة داخل القارة الإفريقية ولا سيما الحكومية منها "مصر، والأهلى المصرى، والقاهرة" بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستعلام عن العملاء والمصانع والشركات المستوردة العاملة فى إفريقيا من خلال وسطاء ومعيدى التأمين الدوليين وبحث تقديم الخدمات التأمينية لهم .

• وماذا عن نتائج أعمال الشركة القابضة وتوابعها؟

اعتمدت الجمعية العامة لشركة مصر القابضة للتأمين برئاسة هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام نتائج الأعمال للشركة فى 2018/6/30، حيث بلغ صافى أرباح شركة مصر القابضة للتأمين فى 2018/6/30 مبلغ 1450.5 مليون جنيه مقابل 926.2 مليون جنيه فى 2017/6/30 بمعدل نمو بلغ 56.6%، كما بلغ إجمالى الأقساط المصدرة بشركتى التأمين التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين 12570 مليون جنيه مقابل 10394 مليون جنيه بمعدل نمو قدره 21% عن عام المقارنة، وارتفع إجمالى الاستثمارات لمصر القابضة للتأمين وشركاتها التابعة ليبلغ 65427 مليون جنيه مقابل مبلغ 57799 مليون جنيه بمعدل نمو قدره 13.2%، كما ارتفع إجمالى حقوق حملة الوثائق لشركتى التأمين التابعة لشركة مصر القابضة للتأمين ليبلغ 32946 مليون جنيه مقابل مبلغ 30687 مليون جنيه عن العام السابق بمعدل نمو قدره 7.4%. وقد ارتفعت حصة الدولة فى أرباح شركة مصر القابضة للتأمين لتبلغ 758.8 مليون جنيه مقابل مبلغ 631.7 مليون جنيه عام المقارنة بمعدل نمو قدره 20.1%.



رفع القدرات البشرية للعاملين وتطوير الفروع الداخلية والخارجية أهم محاور الإصلاح

القابضة تمتلك 351 عقارا نصفها من المبانى التاريخية المميزة وإعادة تطويرها لرفع العائد

عبر 108 مادة ترسـم العلاقة بين هذا القطاع وأجه

مشروع قانون المشروعات الص
هل ينجح فى إخراج اقتصاد الظ

آليات مستحدثـة للضرائب والإعفاءات للمش

تحقيق: نهلة أبو العز

108 مواد ترسم شكل العلاقة بين الدولة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

حوافز وتيسيرات غير مسبوقة بمشروع القانون ومنح التمويل لمشروعات حق الانتفاع لأول مرة

الاستثناءات والحوافز التشجيعية وخفض الضريبة على المرتبات مقترحات الخبراء للتعامل مع الضرائب على المشروعات الصغيرة

بموافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإحالته لمجلس النواب, يُسدل الستار على ملف مهم بذلت الدولة محاولات عديدة لحل مشكلاته وهو دمج الاقتصاد غير الرسمى فى منظومة الدولة والاستفادة منه.

هذا القطاع الذى يمثل جانبا كبيرا فى الاقتصاد المصرى يحتاج لحوافز ضريبية وتأمينية وضمانات من الدولة، وهذا ما فعله مشروع القانون الجديد.

ويناقش "الاقتصادى" فى ملف أبرز ملامح مشروع القانون الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والحوافز والاستثناءات التى يقدمها المشروع لأصحاب هذه المشروعات والآليات المقترحة للتعامل مع الملف الضريبى لهذه الأنشطة مع تسليط الضوء على تجارب عالمية فى هذا المجال.

ويقترح الخبراء توفير آليات جديدة لتمويل هذه المشروعات مع تطبيق مزيد من الحوافز التشجيعية لجذب أصحاب هذه المشروعات للدخول تحت مظلة الدولة حتى لا يكون الهدف من القانون فقط هو ضم هذه المشروعات للاقتصاد الحقيقى بل تشجيع هذا القطاع على النمو باعتباره محركا رئيسيا للاقتصاد.

يناقش البرلمان مشروع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر قريبا، بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون الذى ضم تسعة أبواب عبر 108 مواد، تمت خلالها الإشارة إلى القواعد والإجراءات المتعلقة بتيسيرات إتاحة التمويل لتلك المشروعات من خلال التخصيص المؤقت، وكذلك تنظيم أولوية الجهات مقدمة التمويل فى استيداء حقوقها،فضلا عن تنظيم حق الانتفاع على العقارات المخصصة لأغراض المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. كذلك أداء المشروعات المتعثرة لمستحقات الخزانة العامة، وأفرد القانون بابا كاملا عن الاقتصاد غير الرسمى، حيث نص مشروع القانون على الحوافز الضريبية وغير الضريبية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك حوافز الشركات والمنشآت الداعمة لتلك المشروعات، وموانع التمتع بتلك الحوافز، بالإضافة إلى التيسيرات المتعلقة ببدء التعامل، كما نص مشروع القانون على أن لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أن يُنشئ فى مكاتبه وفروعه أو فى فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمحافظات وحدات لتقديم الخدمات للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تتولى مباشرة استصدار الموافقات والتصاريح وتراخيص التشغيل والبطاقات وإجراءات التسجيل التى تفرضها التشريعات اللازمة لممارسة نشاطها، على أن تضم هذه الوحدات مندوبين عن مختلف الجهات المعنية، لاستصدار تلك الموافقات والتصاريح الخاصة ببدء ممارسة نشاط المشروعات.

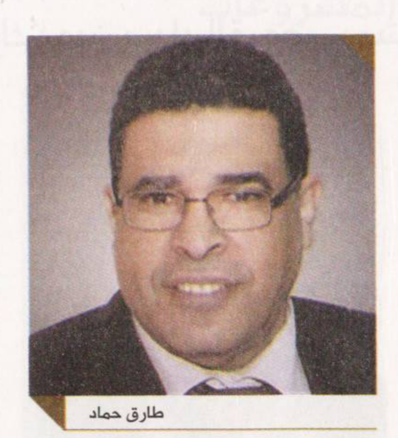
وأشار مشروع القانون إلى مهام وأهداف جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فى تنمية هذا

ـــــــزة الدولة:

ـــــــغيرة..
ـــــــل إلى النور؟

ـــــــروعات الصغيرة والمتوسطة


ياسر عمر


طارق حماد

القطاع الحيوى، وكذلك الإجراءات والمعايير المتعلقة بتوفيق أوضاع المشروعات العاملة فى مجال الاقتصاد غير الرسمى، لسرعة ضمها للاقتصاد الرسمى.

وتؤكد الأرقام أن إجمالى عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على مستوى الجمهورية بلغ 2.4 مليون مشروع تمثل 99.4% من إجمالى المشروعات، كما تمثل المنشآت متناهية الصغر 96% من إجمالى هذه المنشآت بينما تمثل المنشآت الصغيرة 3.4%، كما يبدو من ملامح مشروع القانون أن الضرائب فى الحافز الأكبر فى المشروع وأنها أكثر الأسباب التى تجعل أصحاب المشروعات الصغيرة يرفضون الانضمام للمنظومة الرسمية.

وتناولت العديد من الدراسات والأبحاث قضية الاقتصاد غير الرسمى، والمحاولات الجادة لحل المشكلة، وعلى رأس هذه الدراسات الدراسة الحديثة التى أعدها مركز القاهرة لدراسات التنمية والتى توصلت إلى العمل خارج منظومة الاقتصاد الرسمى للدولة غالبا ما يرتبط بالفقر، لذا فإن 90% من العمالة غير الرسمية توجد بالدول النامية الأكثر فقرا.

وكشفت الدراسة عن أن القطاع غير الرسمى حاليا يضم نحو نصف عمالة العالم، حيث قدرها بـ1.8 مليار شخص فى مقابل 1.2 مليار عامل بالقطاع الرسمى. وطبقا لبيانات البنك الدولى يعمل 58% من العمالة المصرية دون أى حماية اجتماعية، ويمثل العاملون بشكل غير رسمى فى مصر 70% من العاملين بالريف، و42.6% من العاملين بالحضر. ويظل هذا النشاط بعيدا عن عين الدولة ولا يسجل ضمن أنشطتها الرسمية وله مخاطر عديدة، أهمها أن أصحاب الوحدات غير الرسمية يعملون على تجنب دفع الضرائب بصفة خاصة من بين جميع الإجراءات الأخرى، ولا يفضل أصحاب الأعمال وجود عقد عمل مكتوب وإن كان غير مسجل لأنه يفرض على صاحب العمل إجازات مدفوعة الأجر.

كما أن قضية عدم التسجيل كمعيار قانونى للرسمية تعد قضية محورية، حيث إن بقاء المنشآت خارج القطاع الرسمى يحرم عمالها ويحرمها التمتع بأى حقوق أو ضمانات، كما يجعل محاولتها للاستفادة من أى أوضاع قانونية غير متحقق، حيث لا ترغب 75% من السيدات العاملات فى القطاع غير الرسمى فى المشاركة فى أى نظام تأمينى باعتباره استقطاعا من الأجر الحالى لصالح منافع مستقبلية، وعن عدم محاولة المشاركة اعتبر وجود إمكانيات مالية أو عدم معرفة الإجراءات عائقين أساسيين، بالإضافة للخوف من طلب تأمينات من صاحب العمل فيتسبب ذلك فى استبدالها، ويصل أجر العاملات فى القطاع غير الرسمى إلى 860 جنيها شهريا وتمثل القاهرة والجيزة الأعلى أجرا، كما ينفق 55% من أصحاب المشروعات مواد خاما فى نطاق أقل من 1000 جنيه شهريا، وتبلغ تكلفة النقل لـ70% من المشروعات أقل من 100 جنيه ومع نطاق الأجور المنخفض بالقطاع (نصف المشروعات لا تستخدم عمالة مدفوعة - معظم المشروعات لا تدفع أجورا أو إيجارات) لذا فهى مشروعات مربحة لكنها تظل محدودة النمو.

ويرى ياسر عمر وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب أن الاقتصاد غير الرسمى هو قاطرة للتنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن مصر قامت بوضع برنامج إصلاح اقتصادى كان من ضمن أهدافه زيادة الصادرات ولكن هذا لم يحدث، ولكن هناك توقعات بأن ضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمنظومة الاقتصاد سوف يسهم فى زيادة الصادرات والإنتاج.

وقال: هذا القطاع يحتاج لحوافز تسهم فى انضمام المشروعات للمنظومة الرسمية للدولة، كما أنه يحتاج لعقوبات وإجراءات تتبع فى حالة التهرب من الالتزامات بعد وضع الحوافز وذلك لتحقيق العدالة.

وأكد الدكتور طارق حماد أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس وعميد كلية التجارة الأسبق أن الصناعات الصغيرة وسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التى تواجه الاقتصاديات العالمية وخاصة بعد مرورها بالعديد من الأزمات الاقتصادية مثل الركود والكساد العالمى والتضخم وارتفاع معدلات البطالة فى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مشيرا إلى أن تلك النوعية من المشروعات تعتبر قاطرة للتنمية وقد قامت عليها دول كثيرة مثل دول جنوب شرق آسيا، كما أنها تسهم فى استيعاب الزيادة المستمرة فى أعداد السكان والحد من البطالة بأشكالها المختلفة، وزيادة مستوى دخل الفرد، وتشجيع ريادة الأعمال.

المستشار هشام رجب عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعى:

تيسيرات غير مسبوقة بمشروع القانون

- التشريع الجديد يقضى على مشكلات التمويل والسماح بإقراض حق الانتفاع للمرة الأولى
- تخصيص مؤقت للبنوك لحين سداد القروض بمشروع القانون

أكد المستشار هشام رجب عضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي، أن مشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة استغرق عامين لإعداده، موضحا أن القانون وضع الكثير من السياسات لتفتح المجال أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جميع القطاعات للانضمام لمنظومة الاقتصاد الرسمى. ويتضمن مشروع القانون فصلا خاصا بالاقتصاد غير الرسمى يشمل مجموعة من الحوافز والإجراءات لتوفيق أوضاع المشروع تتضمن منح ترخيص فورى حتى وإن كان المشروع مخالفا ووقف جميع الدعاوى القضائية والمحاضر المحررة ضده من جميع الجهات خلال مدة زمنية محددة بثلاث سنوات لتوفيق الأوضاع، وفى حالة توفيق أوضاعه يحصل على الحوافز المحددة بموجب القانون.

وقال رجب لـ"الاقتصادى": إن مشكلة الاقتصاد غير الرسمى موجودة فى كل دول العالم ولا توجد إجراءات أو قوانين تقضى على هذا النوع من الاقتصاد الذى يمثل جزءا مهما من النشاط الاقتصادى، موضحا أن النسبة التى يمثلها هذا الاقتصاد هى التى تميز دولة عن أخرى، لأنه كلما تقلصت نسبة الهروب من المنظومة الرسمية فإن ذلك يعد دليلا على قدرة الدولة على جذب المشروعات.

وأبدى رجب تفاؤله بمشروع القانون الذى وضع العديد من التيسيرات والقواعد التى تسمح بنمو هذا القطاع. وأشار إلى أن مشروع القانون الجديد يسمح بمنح مساحة للجمعيات الأهلية وجمعيات الأعمال والشركات المتخصصة لعمل برامج توعية لدمج القطاع غير الرسمى فى المنظومة الرسمية، موضحا أن مشروع القانون تضمن 100 مادة تلتحم مع الواقع المصرى وتجارب الدول المختلفة وآراء المتخصصين، ليكون مشروع القانون بداية جديدة لعمل هذا القطاع فى مصر.


المستشار هشام رجب

وأوضح رجب أن مشروع القانون توصل لحل المشكلة الكبرى لحصول المشروعات الصغيرة على تمويل بنكى خاصة المشروعات التى يتم تخصيصها بنظام حق الانتفاع، أو المشروعات التى تملك أصولا مثل الأرضى أو العقارات غير المسجلة، حيث لم يكن يسمح بمنحها قروضا بضمان هذه الأصول من قبل من خلال ما يسمى التخصيص المؤقت لحل مشكلة تمويل المشروعات صاحبة الأصول غير المسجلة.

وقال: سيكون التخصيص باسم جهة التمويل أو البنك بصورة مؤقتة لحين انتهاء صاحب المشروع من سداد القرض، لضمان حق البنك فى التصرف بالعقار فى حالة عدم سداد مستحقاته إذا تعثر المشروع.

وفيما يتعلق بحق الانتفاع لم يكن من المسموح قيام البنك بتمويل المشروعات المخصصة بحق الانتفاع وليس التمليك، لأن حق الانتفاع مرهون بحياة صاحب المشروع أو مدته، ولكن سيتم التجاوز عن ذلك فى القانون الجديد والسماح بالتمويل البنكى للمشروعات المقامة بحق الانتفاع.

وأكد رجب أن القانون سيمنح البنك وشركات التمويل أولوية متساوية مع الحكومة فى الحصول على حقه حال تعثر المشروع، حيث كانت البنوك تعزف عن تمويل المشروعات الصغيرة لأن الحكومة ممثلة فى التأمينات والضرائب لها الأولوية فى الحصول على حقها حال تعثر المشروع، ويأتى البنك فى مرتبة متأخرة، وهو الوضع الذى تم تداركه فى القانون الجديد، مشيرا إلى أنه سيتم منح حوافز للشركات الكبيرة وفوق المتوسطة التى تحفز الشركات الصغيرة المصنعة للمكونات، وحوافز إلى شركات ضمان مخاطر الائتمان التى توفر تمويلات للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- لا توجد دولة تستطيع القضاء نهائيا على الاقتصاد غير الرسمى
- حل مشاكل التسجيل العقارى والتمويل فى القانون الجديد

عمرو المنير نائب وزير المالية السابق:

الحل فى نظام ضريبى خاص لمنشآت الصغيرة

خفض الضريبة على المرتبات ومنح حوافز للتطوير والبحث أبرز آليات تشجيع أصحاب المشروعات

أكد عمرو المنير نائب وزير المالية السابق أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أصبحت أمرا واقعا فى الحياة الاقتصادية، مشيرا إلى أن دمجها فى الاقتصاد الرسمى يحتاج إلى منح تلك المشروعات مزايا تحفزها على الانضمام للمنظومة الاقتصادية بالدولة.

وقال: لابد أن يتم إعداد منظومة متكاملة يتعاون فيها جميع أجهزة الدولة لتوفير البيانات والمعلومات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير وسائل جذب تتسم بعدة أمور منها تصميم نظام ضريبى مبسط يتميز بالسهولة ومرونة التطبيق، وتخفيف الأعباء الضريبية وعدم تحميل الإدارة الضريبية والممول تكاليف إدارية ومالية تعوق هذا النظام، ومنح تيسيرات لتمويل المشروعات التى يتم تسجيلها لدى الجهات الرسمية، بالإضافة إلى منح حوافز تأمينية لصاحب العمل والعمال والمسجلين لتلك المشروعات.

وقال المنير: الحوافز المطلوبة لتلك المشروعات يجب أن تتضمن حوافز تشجيع الالتزام الضريبى مثل تصميم نظام لمكافأة المنشأة التى تلتزم بإصدار فواتير ضريبية والمواطنين الذين يحصلون على فواتير من خلال إجراء سحب سنوى أو يانصيب مثل البرتغال ويتم منح الفائز جائزة عينية أو نقدية أو منحه خصما ضريبيا أو تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عن السنة اللاحقة. ومنح حوافز تتعلق بعدد الموظفين العاملين بالنشاط تتمثل فى خفض سعر الضريبة على المرتبات أو خفض حصة الشركة والموظف فى اشتراك التأمين الاجتماعى، ومنح حوافز تتعلق بالبحث العلمى والتطوير.

والحافز الأهم كما يقول نائب وزير المالية السابق هو تبسيط إجراءات الحصول على تمويل من البنوك بالنسبة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر مع إلزام البنوك بمنح نسبة 5% من إجمالى القروض الممنوحة للمشروعات التجارية والصناعية وتوجيهها إلى صغار المستثمرين كما هو الحال فى تجربة باكستان، والمساواة فى أولوية السداد بالنسبة للمتعثرين بين الديون السيادية (الضرائب) والديون للجهات المانحة للقروض



عمرو المنير

تشجيعا لهذه الجهات على إقراض صغار المستثمرين ومنح ائتمان ضريبى للفوائد التى يدفعها المشروع بمناسبة حصوله على القروض التى يستخدمها فى تمويل المشروع لعدد من السنوات بدلا من الإعفاء الضريبى، أى خصم مبلغ يعادل قيمة تلك الفوائد المدفوعة من الضريبة المستحقة على تلك المشروعات خلال الفترة التى يتم تحديدها.

وحول كون الضرائب وسيلة لتحفيز ودعم المشروعات الصغيرة أشار المنير إلى أهمية وضع نظام ضريبى خاص للمعاملة الضريبية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر يجمع بين الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الدخل، حيث يرتبط النظام الضريبى المقترح بفئة المنشآت الصغيرة، حيث يمكن أن يتم تحديد الضريبة المستحقة على أساس نسبة من رقم الأعمال (الإيرادات) على أن يكون هناك سعران أحدهما للمشروعات الخدمية والآخر للمنشآت التجارية بحيث تكون النسبة على المشروعات الخدمية أكبر، بينما فى فئة المنشآت متناهية الصغر يمكن أن يتم تحديد الضريبة المستحقة كقيمة مالية ثابتة سنويا وتزيد بزيادة رقم الأعمال وفرض ضريبة نهائية وقطعية على بعض الأنشطة كسيارات الأجرة والنقل والتوريدات الحكومية. وتحديد معيار الخضوع للنظام الضريبى المقترح ويكون هذا المعيار هو رقم الأعمال السنوى ويمكن اختيار معايير أخرى إضافية مثل عدد العاملين على أن تلتزم تلك المنشآت بإمساك مجموعة دفترية بسيطة تتناسب مع حجم تلك المشروعات وتقدم إقرارا ضريبيا كل ثلاثة أو ستة أشهر، وبالنسبة لإجراءات ربط الضريبة فيرى المنير أنه من الأفضل اعتبار الضرائب سواء كانت نسبية (حكمية) أو مبلغا ثابتا ضريبة نهائية، على أن تتم إعادة النظر فى تعريف المشروعات الصغيرة كل فترة (٣-٥) سنوات للوقوف على حجم نشاطها.

وضرورة التحول من الاقتصاد النقدى Cash Economy إلى الاقتصاد غير النقدى Credit Economy وهى نقطة على قدر من الأهمية للحالة المصرية، حيث إن التعاملات النقدية تمثل السواد الأعظم من المعاملات وخاصة للمشروعات الصغيرة، وهو ما يشكل عائقا أمام التقدير الدقيق لحجم أعمال المشروع وبالتالى تقدير الضريبة المستحقة، وقد يشكل بابا للتهرب الضريبى. ويستدعى هذا التحول أن تتم المعاملات التجارية التى تزيد على مبلغ معين من خلال حساب بنكى للمنشأة الصغيرة ومتناهية الصغر للحصول على الترخيص بمزاولة النشاط.

كما يمكن تشجيع ثقافة استخدام بطاقات الائتمان والتعاملات البنكية لدى صغار الممولين، ويتم على سبيل المثال خصم نسبة معينة من مصروفات بطاقة الائتمان من الوعاء الخاضع للضريبة لحاملها، وهو ما شكل حافزا فى بعض الدول للتوسع فى المعاملات البنكية واستخدام هذا النوع من البطاقات

ويمكن إلزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفتح حساب بنكى مبسط (بالاتفاق مع البنك المركزى) بإمكانية السحب والإيداع فقط بمبالغ بسيطة وبتكلفة شبه مجانية. بالإضافة إلى الربط إلكترونيا بين شبكة مصلحة الضرائب المصرية والمؤسسات البنكية وهذا يقتضى تعديل قانون سرية الحسابات البنكية فيما يتعلق بالضرائب والإيرادات السيادية. وتطبيق نظام إلكترونى للفواتير يربط بين معاملات الممولين وشبكة مصلحة الضرائب الإلكترونية مع الإلزام باستخدام ماكينة التسجيل النقدى الإلكترونى Electronic Cash Register بالإضافة إلى تسوية الضريبة المحصلة على الديون المعدومة.

د. مها إسماعيل رئيس مركز القاهرة لدراسات التنمية:

أغلب العاملين بالمشروعات الصغيرة لا يتمتعون بمظلة التأمينات والضرائب

المزايا الاستثنائية نجحت فى دول كثيرة لضم القطاع للاقتصاد الرسمى

تحقيق: **نهلة أبو العز**

أكدت الدكتورة مها إسماعيل رئيس مركز القاهرة لدراسات التنمية وجود تخوف من أن التحول للرسمية يؤدى إلى إغلاق بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع التكاليف، فهناك ضرورة لتطبيق النظام التدريجى فى التحول خاصة أن بعضها مشروعات لفقراء وقد لعبت حاضنات الأعمال دورا مهما فى دول مثل تايلاند حيث توجد بها قاعدة زراعية كبرى تسمح لكثير من الأسر بأن يعملوا بالزراعة كوسيلة لكسب الرزق أو تعمل بها النساء كوسيلة للحصول على دخل إضافى للأسرة.

وقالت: نجد أن الحياكة هى أحد الأنشطة التى تمارسها النساء بالمنازل للحصول على المال وهى مهنة تم توارثها عبر الأجيال المختلفة بالدولة حتى أصبحت صناعة مهمة تحظى باهتمام الحكومة عند وضع سياسات التنمية وسياسات القضاء على الفقر، وأغلب العاملات بالحياكة أو الحرف اليدوية الأخرى موجودات فى المناطق الأكثر فقرا فى شمال وشمال شرق تايلاند، والعاملون بهذا القطاع يتميزون بقدر عال من الكفاءة.

وأكدت أن جمعية التنمية البديلة المستدامة SADA حفزت عملية إنشاء شبكة لتتواصل النساء فيما بينهن فى شمال البلاد وذلك من أجل تمكين النساء المنتجات المهمشات ودفعا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واتخذت الجمعية عدة مبادرات فى هذا الشأن وتم إنشاء مركز للتعليم بحيث يكون مركزا للمهارات والتكنولوجيا ودفع عملية تنمية السوق وربط الأشخاص العاملين بالمنازل بالأسواق المختلفة.

وقامت الجمعية بالتعاون مع الجهات المساندة باستقدام خبراء لدراسة القطاع واحتياجات السوق من أجل تقديم الاقتراحات اللازمة للعمل على تنميته ومن ثم السعى وراء تحقيقها، كما قامت الجمعية بإنشاء منظمة مهمتها العمل على تسويق منتجات العاملين بالمنازل، أيضا تم اتخاذ خطوات على أرض الواقع فيما يتعلق بفكرة تجميع المشروعات وتم تطبيق فكرة التجميع فى 6 مناطق فى الدولة على صناعتى السلال والمنسوجات وكل هذا ساعد على مزيد من تنظيم تلك القطاعات وتحسين دخول العاملين بها.

وفيما يخص بعض المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة قالت: إن المشاركة فى أى نظام تأمينى طوعى تظل تحديا إلى أن يظهر نظام تأمينى حقيقى، ويمكن لهيئة الرقابة المالية أن تلعب دورا مهما فى طرح أدوات مالية تسهم فى دعم أصحاب المشروع الصغير فى برامج لا تركز فقط على الإقراض وإنما الادخار أيضا بمبالغ صغيرة، وتركز على المساندة وقت الأزمات وذلك ضمن برنامجها الرقابى على الجمعيات التى تمارس نشاط الإقراض.

وأشارت إلى أن السيدات يفضلن أن يعتمد تمويل المشروعات على الجمعيات الأهلية بصفتها المصدر الأكثر أمانا للسيدات، حيث إنه عادةً لا تطلب الجمعية ضمانات كبيرة كما أنها سهلة وبسيطة الإجراءات وفى المقابل تفضل السيدات الاقتراض منها بسبب ضعف الآلية القانونية للجمعية حال عدم السداد وبالتالى لا تتعرض السيدات للسجن.

وهناك حاجة حقيقية لتطوير أدوات تمويل جديدة أكثر استجابة لدورة المشروع بمعنى أن الجمعية أو البنك تتسلم خطة عمل حقيقية للمشروع وتتابع الصرف على أساس التقدم المحرز فيها، وأن تسمح تلك الأدوات بقروض موسمية وقروض أقل من سنة لمدة عدة أشهر، وكذلك قروض لشراء بضائع وسلع وبرامج تدريب، وتسمح بقروض متعددة المراحل طبقا للتقدم الحادث فى المشروع.

مطلوب توفير أدوات تمويل جديدة لتنشيط المشروع



واقترحت إمكانية توفير أدوات تمويل تجمع بين الادخار والاقتراض فى تجربة أشبه بتجربة البنوك المتنقلة بإفريقيا أو نظام (الجمعيات الأسرية) التى تقوم بها السيدات لادخار مبلغ معين وتحصل السيدة على قيمة (الجمعية الأسرية) مرة، وبالتالى تصبح شريكة فى التمويل وتعتاد على مفهوم السداد المنتظم.

بالإضافة إلى أدوات مالية تتعلق بالطوارئ الخاصة بالظروف العامة للاقتصاد بقدر يؤمن السيدات ضد ارتفاع أسعار الدولار للبضائع المستوردة أو قرارات منع استيراد بعض السلع، أو أزمات المنتجين المحليين أو حرائق الأسواق مثل تلك التى شهدتها القاهرة الفترة الماضية أو ارتفاع أسعار المواد الخام أو قرارات الإقفال التى تمارسها سلطات مباحث التموين أو التعرض للسرقة أو للحبس بسبب عدم السداد، وعن أدوات تمويل للقطاع غير الرسمى يفضل أن تكون ذات قيم مالية منخفضة فى حدود 3-6 آلاف جنيه للقرض ويسدد خلال عام إلى عامين، ولابد أن تكون أسعار الفائدة ذات قيم منطقية لا تتخطى حدود 5% فى أكثر الحالات، ولابد أن يكون هناك إقراض للسيدات فى القطاع غير الرسمى ذو ضمانات صغيرة وإجراءات مبسطة وغير معقدة.

كما أن مدة الحصول على القرض لا يمكن أن تكون طويلة بحيث تمتد لأشهر حيث تحتاج إلى فترة فى حدود عدة أيام إلى أسبوعين، ويمكن أن تلعب الجمعيات دورا مهما فى الإقراض المحلى عوضا عن البنوك التى لا يمثل لها هذا النوع من الإقراض فرصة ربحية وبالتالى لا تقبل عليه.

وكشفت عن أن السيدات أظهرن عدم رغبة فى التحول إلى القطاع الرسمى بشكل كبير إما بسبب القلق من ملاحقات الضرائب والتأمينات وإما لأنهن يرين أن عملية التحول غير مفيدة، ولن يحصلن على عوائد ويبقى على الدولة دور مهم فى تحويل عملية التسجيل من إجراء معطل لعمل المشروعات إلى إجراء مساعد وأن تخلق حوافز تشجع السيدات على الانضمام والتسجيل. وفى إمكانية ربط عملية منح القروض بالتسجيل فائدة فقط للسيدات صاحبات المشروعات الكبرى والمتوسطة، أما السيدات صاحبات المشروعات متناهية الصغر فإن اشتراط التسجيل سوف ينتج أثرا عكسيا، حيث إنه سوف تحجم السيدات عن الاقتراض، ما يتسبب فى تعطل الأعمال.

وطالبت إسماعيل بأن تكون هناك حاجة لوجود جهاز يتبع الدولة ليقوم بدور متابعة المشروعات غير الرسمية من خلال مراحل عمل طويلة فى نهاية يمكن تسجيل المشروع على أن يراعى الجهاز أن بعض المشروعات قد يصعب تسجيلها وتحتاج إلى وقت أطول على أن يلعب دورا حقيقيا فى تبسيط إجراءات مكاتب العمل والضرائب ونماذجها وشرحها للسيدات فى شكل حملات توعية، وأن يوازن الجهاز بين اعتبارات التسجيل واعتبارات مكافحة الفقر.

وأوضحت أن نتائج المسح الميدانى بالمحافظات الخمس التى تناولتها الدراسة أظهرت تركز الأنشطة التى تعمل بها السيدات فى المحافظات محل الدراسة فى أنشطة العمالة الزراعية، وتربية المواشى والماعز والكيماويات والألبان وتجارة الغلال، وقد شهد القطاع تركزا للسيدات صاحبات المشروعات والعاملات معا، حيث وجد أنه رغم وجود العديد من العاملات الزراعيات فإن عددا منهن يعمل لدى الأسرة أو فى أرضه.

وبالنسبة للسيدات خاصة فى القطاع الزراعى فإن عملية تجهيز الخضراوات والفواكه والجبن والألبان فى عبوات صحية وسليمة عنصر يعطى تلك السيدات ميزة إضافية ويقدم لهن فرصة لجمهور جديد، كما أن ربطهن بأسواق خارج المحافظات التى يعشن بها ضرورة. والتركيز على إدخال مفاهيم رضا العملاء وجودة المنتج وجودة التعبئة والتغليف والصحة والسلامة ضرورة. عندما تقوم السيدات فى الريف ببيع منتجاتهن بأقل أسعار ممكنة داخل السوق المحلى للقرية، تقوم شركات كبرى ببيع تلك المنتجات داخل العواصم الحضرية بأسعار تصل فى بعض السلع التى راجعتها الدراسة إلى 3-5 أضعاف ويشمل ذلك صناعات الجبن القريش والسمن وزراعات البامية وورق العنب وغيرها من المنتجات عالية الجودة. ويرتبط بذلك ضرورة قيام الجمعيات المشاركة بدور فى توفير التعبئة والتغليف، ودور فى تنظيم دورات حول أسس إدارة المشروعات وكذلك بناء شبكات توزيع مماثلة لتلك التى يستخدمها القطاع الخاص من خلال بناء شراكات مع موزعى عواصم المدن لنقل البضائع بشكل مستمر إلى ذلك السوق الجديد.

وكذلك التجارة فى مدخلات الإنتاج الزراعى مثل بيع التجزئة للأسمدة وعلف الدواجن وعلف الحيوانات وكراتين حصاد الفاكهة وتجهيزها للأسواق، وبيع الأقفاص والأجولة والعبوات وكذلك التحول نحو المنتجات الأكثر ربحية فى تجارة المنتجات الزراعية وعلى رأسها تجارة شتلات مثل فواكه الموز والمانجو والجوافة وخضر الفلفل والباذنجان وهى أصناف جانبية يزرعها معظم الفلاحين، وكذلك تجارة الأجولة الكبيرة والصغيرة المستخدمة فى تعبئة محاصيل الأرز والقمح والغلال.

وتكشف النتائج النهائية للدراسة عن أن القطاع الزراعى التقليدى يعانى من عدم القدرة على توليد وظائف جديدة بسبب سياسات الميراث وتفتت الحيازة والبناء على الأرض الزراعية وتراجع إمكانيات التوسع، كما أن السيدات داخل القطاع الزراعى تقع مشروعاتهن ضمن نطاق المشروعات الصغرى التى هى بطبيعتها غير قابلة للنمو، حيث يمكن للسيدة العمل 30 عاما دون أن يكبر مشروعها، أما العاملات فى القطاع فيعملن فى وظائف لدى الأسرة غير مدفوعة الأجر وفى الوظائف المدفوعة تفضل الأسرة إرسال الرجل لأن أجره أعلى من أجر المرأة للوظيفة نفسها فى القطاع، ويعد ربط القطاع الزراعى بالمدخلات والمخرجات الزراعية وكذلك بالأنشطة التجارية مكونا رئيسيا لتحقيق أهداف البرنامج الحالى فى دعم سياسات القضاء على الفقر داخل القطاع.

خبراء الضرائب والاقتصاد

مشروع القانون ينظم ويقنن العلاقة ويقضى على التقديرات الجزافية

سعيد فؤاد: المقترح يمنع مشكلات التقدير الجزافى ويضمن حق الممول

سعيد عبد المنعم: إنجاز كبير والتدرج فى حجم الضريبة يحقق العدالة الضريبية

تحقيق: **إبراهيم العزب**

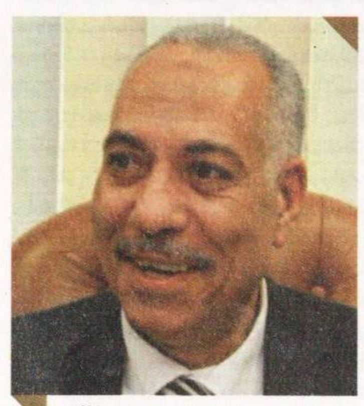
رحب خبراء الضرائب بمقترح وزارة المالية بفرض ضريبة قطعية وثابتة على أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لما تسهم به فى خفض النزاعات بين أصحاب هذه المشروعات والضرائب، وتقضى على قضية المتأخرات الضريبية كما أنها تخفف عبء التقاضى، واعتبروا المقترح البداية الصحيحة لدمج للاقتصاد غير الرسمى فى مظلة الشرعية بما يعزز فرص نمو هذه المشروعات لاستيعاب العمالة ودفع معدلات النمو الاقتصادى.

وأكد خبراء الاقتصاد أنها خطوة جيدة لضم الاقتصاد غير الرسمى لمظلة الدولة لتطوير هذا المشروعات والتوسع فى الشمول المالى بعد أن يتم عمل بطاقة ضريبية لكل صاحب مشروع واستخراج المستندات الرسمية اللازمة لمزاولة النشاط وبالطبع سيلجأ إلى التعامل مع البنوك.

حجم الأعمال هو المعيار

أكد سعيد فؤاد رئيس الإدارة المركزية للمكتب الفنى لمصلحة الضرائب أن مقترح فرض ضريبة قطعية على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لا يزال مشروع قانون تقدمت به وزارة المالية لرئيس الوزراء، وهذه الضريبة ثابتة وليس من صلاحية مأمور الضرائب تقديرها حتى لا يحدث نزاع بين الضرائب وصاحب المشروع بل إن الممول صاحب المشروع سيدفع القيمة المحددة عند تقديمه الإقرار الضريبى ويعفى من باقى الإجراءات التى تتبعها الشركات المتوسطة والكبيرة وإلزامها بإمساك الدفاتر وكذلك خطوات الطعن المقرر.

أضاف أن تحديد هذه المبالغ سيكون وفقا لحجم الأعمال والنشاط بمعنى أن المصلحة لو تبين لها أن صاحب المشروع متناهى الصغر توسع فى نشاطه ودخل فى شريحة المشروع الصغير فإنه سيدفع الضريبة القطعية التى حددها القانون وبالمثل لو توسع صاحب المشروع الصغير وأصبح حجم أعماله فى مشروعه يتعدى شريحة المشروع الصغير وتنطبق عليه شروط المشروع المتوسط فإنه تسرى عليه قواعد الضريبة المطبقة على المشروعات المتوسطة.


سعيد فؤاد

وقال: إن المصلحة تطبق هذا النظام على السيارات الأجرة "التاكسى الأبيض" حيث وضعت عدة شروط لتطبيق الضريبة على السيارة بل وضعت حدا للإعفاء ينطبق على السيارات التى مضى على موديل تصنيعها ١٠ سنوات، مشيرا إلى أن المصلحة لجأت إلى عقد بروتوكولات مع تجار الأسمنت والجزارين والمهنيين لدفع ضريبة قطعية ثابتة وبذلك نتغلب على مشكلة تأخر تحصيل المحصلات الضريبية وتراكم القضايا المرفوعة أمام المحاكم التى تستغرق سنوات طويلة للفصل فيها وتخفيف الضغط على لجان الطعن.

تأخر الضريبة

أكد الدكتور سعيد عبد المنعم وكيل تجارة عين شمس الأسبق وأستاذ الضرائب أن فرض ضريبة قطعية لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إنجاز كبير لأصحاب هذه المشروعات، لأن قانون المشروعات الصغيرة نص على فرض هذه الضريبة وأن هذه الفئة من الصعب إلزامها بإمساك الدفاتر واتباع الإجراءات التى نص عليها القانون لتعامل المنشآت الكبيرة مع مصلحة الضرائب وأن الضريبة القطعية الثابتة مريحة لهم ولا تجعل مأمور الضرائب يتدخل فى شئونهم وهى إجراء تطبقه جميع دول العالم عند التعامل مع المشروعات الصغيرة لتنمية مواردها، مؤكدا أن هذه المبالغ التى يتم تحصيلها لن تكون عبئا ما دام أن المشروع يتوسع وينمو.

نظام ضريبى مبسط

واختلف مع سابقيه أشرف عبد الغنى رئيس الجمعية المصرية لخبراء الضرائب، حيث يرى أن الضريبة القطعية ليست حلا نهائيا لمشكلة الانتظام فى المجتمع الضريبى، فالضريبة القطعية لا تلزم الممول بأن يكون لديه مستند منتظم لتعاملاته علاوة على ذلك أن المصلحة بصدد إلزام كل ممول بإصدار فواتير بشكل منتظم، ومن يخالف توقع عليه عقوبات تصل إلى السجن، وهذا يعنى أن أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر سيتم إعفاؤهم من هذه المسئولية، وهو ما يعنى القصور فى تطبيق قانون الإلزام لإصدار الفواتير، فالأفضل أن يكون هناك نظام ضريبى مبسط فى الإجراءات والمبالغ المحصلة.

كما أكد د. صبرى أبو زيد أستاذ الاقتصاد وعميد كلية تجارة جامعة قناة السويس الأسبق أن مصلحة الضرائب ستفرض على أصحاب هذه المشروعات إمساك الدفاتر من خلال تقييم حجم أعمال هؤلاء المستثمرين وكلما زاد حجم أنشطتهم للتخلص من العشوائية التى سيطرت على هذه المشروعات لسنوات طويلة وشلت نشاطها وحرمتها من التطوير والاستفادة من الخدمات المصرفية.

وقال: إن تعامل مثل هذه المشروعات مع الجهاز المصرفى يفرض على أصحابها اتباع قواعد المحاسبة الضريبية الحديثة وإمساك الدفاتر وإصدار الفواتير لتطوير مشروعاتهم فيكون رد الفعل الإيجابى نمو هذه المشروعات وخروج نشاطها إلى خارج الحدود الوطنية مثلما عملت اقتصاديات الصين ودول جنوب شرق آسيا.

وداعا للعشوائية

وأكدت د. هند مرسى البربرى أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بنى سويف أن ضم الاقتصاد غير الرسمى لمظلة الاقتصاد الرسمى يقى المجتمع المصرى من الكثير من المشاكل الصحية والمهنية والصناعية، حيث يغلب على مصانع هذه القطاع العشوائية وتلوث البيئة وأضرار صحية عديدة للعاملين فى هذه المشروعات العشوائية، إضافة إلى إفراز هذه المصانع الملايين من الأطنان من المنتجات الصناعية والغذائية المخالفة للمواصفات والمصنعة فى ظروف بيئية مخالفة، ما يترتب عليه انتشار الأمراض، بل إن هذه المصانع تهدد نشاط المصانع الشرعية وتصيبها بالكساد لأن مصانع "بير السلم" تلقى بمنتجات رخيصة إلى الأسواق، وللأسف تقبل على شرائها فئات كثيرة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة لمحدودية دخولها المعيشية، لذا فإن هذا الاتجاه لفرض ضريبة قطعية ثابتة تتحرك بزيادة حجم الأنشطة يعد قرارا جيدا.

أصحاب المشروعات الصغيرة: لدينا تحفظات!

ارتفاع أسعار الخدمات والضريبة العقارية يهددان بخروجهم من السوق

أكد أصحاب المشروعات الصغيرة أن الأعباء المفروض عليهم تحد من انطلاقة هذه المشروعات مثل الضريبة العقارية وضريبة الارباح التجارية والصناعية ورسوم التأمينات على العمالة المنتظمة معتبرين أن فرض رسوم اخرى حتى لوكان ستة آلاف جنيه ضريبة سنوية سيؤثر سلبا على أداء هذه المشروعات لأن أوضاع السوق تشهد حالة من الركود نتيجة تراجع الطلب لتدنى الدخول المعيشية لمعظم الأشخاص.

ثبات سعر الضريبة

أكد المهندس تامر فهمى صاحب مشروع لتصنيع شمعة الإشعال الذاتى فى البوتاجازات أن مبلغ الـ٦ آلاف جنيه ضريبة قطعية مبلغ معقول يمكن لصاحب المشروع أن يدفعه لكن هناك مشكلة مستعصية وهى أن الحكومة لن تثبت على هذا المبلغ لكنها ستسعى لزيادته إلى عشرات الآلاف من الجنيهات بعد مرور بضعة اعوام على التطبيق لان الحكومة تعتمد بشكل اساسى فى إيراداتها على اموال الضرائب وليس هناك خطة مدروسة لتوسيع شبكة الممولين بضم فئات اخرى لزيادة الحصيلة.

وقال إن الحكومة قدمت لاصحاب المشروعات الصغيرة اساليب متعددة لدعمهم لكنها لم تحمهم من مزاحمة المستورد من دول جنوب شرق اسيا حيث يتمتع الصناع فى هذه الدول بكل الوان الدعم المادى والمعنوى بما فيها الاعفاء من الضرائب لذا فإن منتجاتهم تتمتع بالمنافسة السعرية على مستوى محلى وعالمى لذا فإنه يعانى من مزاحمة المنتج الصينى له حيث تهدد هذه المنتجات بقاءه فى السوق رغم جودة منتجاته لذا فإنه لا يمانع من دفع قيمة هذه الضريبة بشرط أن توفر له الحكومة الحماية خشية زوال مشروعه الذى يعمل فيه ٥٠٠ عامل فى فرعى اكتوبر مؤكدا أن ٦٠٪ من إنتاجه يوزع فى الخارج لجودة منتجاته ويطالب مصلحة الضرائب أن تثبت على هذا المبلغ لان ظروف السوق صعبة للغاية والركود يخيم منذ فترة طويلة.

التأمين الصحى

وقال محمد رشاد جمعة صاحب مشروع للألبان نعانى من اعباء ورسوم تضخمت فوق أعبائنا وضرب مثالا على ذلك بأنه دفع ٢٧ ألف جنيه ضريبة عقارية بواقع ٤ جنيهات على المتر الواحد و5.2% نسبة تأمين صحى من حجم تعاملاته فى السوق و٦ آلاف و٧٠٠ جنيه ضريبة الخصم والإضافة ثم ٦ آلاف جنيه المقترح تطبيقها كضريبة!

وأكد أن أصحاب المشروعات الصغيرة اصبحوا مكبلين بأعمال ضريبية تفتك بهم وتقضى على مشروعاتهم التى لا تحتمل كل هذه الضغوط خاصة أن مصنعه يضم ٢٠ عاملا منتظما بخلاف العمالة غير المنتظمة ويسدد مبالغ مالية كبيرة للتأمينات علاوة على ذلك أن البنك المركزى ألغى القروض التى تمنح للشباب لادارة وتشغيل المشروعات التجارية الصغيرة وقصرها على المشروعات الصناعية حيث وصل سعر الفائدة حاليا إلى ١٨٪ بدلا من ٥٪ وهذا يعنى أن مشروعه فى مهب الريح نتيجة الرسوم المرتفعة التى يسددها. اضافة إلى ارتفاع أسعار خدمات المرافق العامة كأسعار الكهرباء مطالبا بتأجيل تطبيق هذا المقترح إلى أن تتحسن ظروف السوق لان حالة الركود تسيطر على الأسواق منذ عام ٢٠١٢ مؤكدا أن المشروعات الصغيرة تواجه اعاصير عديدة عصفت بالعديد من المشروعات الضعيفة ولا تحتمل عظامهم الضعيفة المزيد من الضغوط.

رسوم الضريبة العقارية

ويقول صابر سعيد صاحب مشروع للتوريدات العمومية: أقوم بسداد كثير من الرسوم، على سبيل المثال أسدد 1.5% من جملة ما يورده للجهات الحكومية كرسوم توريد اضافة إلى اجور العمالة ودفع ضريبة الارباح التجارية بواقع ١٪ من جملة نشاطه ثم تحاسبه المصلحة آخر العام على جملة النشاط ويسدد باقى المبالغ المستحقة .

تستهدف توريد 3.6 مليون طن

«التموين» تستقبل موسم القمح المحلى وسط مخاوف من «الصدأ الأصفر» والرطوبة

- الوزارة تحذر من اللجوء لصوامع القطاع الخاص
- المصيلحى: إدخال صوامع جديدة للخدمة.. والسعة القصوى 3.9 مليون طن



تواصل وزارة التموين والتجارة الداخلية استعداداتها لاستقبال واردات محصول القمح المحلى من المزارعين من خلال الصوامع التابعة للوزارة حيث بدأ موسم توريد القمح منتصف شهر أبريل، حيث تستهدف الوزارة استلام 3.6 ملايين طن.

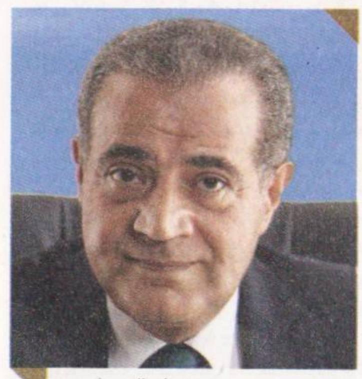
تحقيق: **دينا مصطفى**

ويستمر موسم توريد القمح خلال الفترة من 15 أبريل حتى 30 يونيو على مدار شهرين، وأكد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى الدكتور عز الدين أبوستيت أن وجود تنسيق بين وزارتى الزراعة والتموين خلال عمليات توريد القمح من المزارعين وتوريده للصوامع، لضمان التيسير على المزارعين وحصولهم على مستحقاتهم.

وأكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية أن بعض المزارعين والموردين قاموا بتوريد بعض الكميات من الاقماح المحلية لموسم 2019 بنسبة رطوبة أعلى من النسبة المحددة طبقا للمواصفات القياسية للأقماح، وذلك بسبب انخفاض درجات الحرارة والتغيرات المناخية، ما انعكس على نسبة الرطوبة لعدم اكتمال جفاف الحبة من محصول القمح فى بعض الأماكن.

وشددت الوزارة على استلام اقماح ذات جودة عالية من المزارعين والموردين والالتزام بنسب الرطوبة المحددة طبقا للمواصفات القياسية، وسوف تقوم لجان الاستلام بالمحافظات برفض استلام أى كميات نسبة الرطوبة بها غير مطابقة للنسب المسموح بها.

وسبق أن أعلنت وزارة التموين عن أسعار توريد القمح من المزارعين بأسعار 685 جنيها للإردب درجة نقاوة 23.5 و670 جنيها للإردب درجة نقاوة 23 و655


د. على المصيلحى

جنيها للإردب درجة نقاوة 22.5.

وقال الدكتور على المصيلحى، وزير التموين والتجارة الداخلية، إن إجمالى السعات التخزينية للصوامع لهذا الموسم تقدر بـ3.9 مليون طن، منها سعات تخزينية لعدد 25 صومعة جديدة، يقدر إجماليها بـ1.5 مليون طن وهى الصوامع التى افتتحها الرئيس عبد الفتاح السيسى، منتصف مايو 2017، والتى أحدثت طفرة فى السعات التخزينية.

وأضاف: هناك 3 صوامع جديدة سوف تدخل منظومة التخزين هذا الموسم، منها صومعة الخارجة بمحافظة الوادى الجديد، والثانية صومعة بنى سلامة بمحافظة الجيزة، والصومعة الثالثة بعرب العريقات بمحافظة الدقهلية.

وحول مشروع الربط الإلكترونى المركزى، بين الصوامع وشون وهناجر التخزين، أشار وزير التموين، إلى أن عمليات الدراسة الفنية والمالية للشركات المتقدمة للتنفيذ، ما زالت أمامها بعض الوقت.

قال أحمد كمال المتحدث باسم وزارة التموين إن الصوامع تحافظ على القمح وتجعل نسبة الفاقد ضئيلة للغاية، حيث إنها مجهزة للحفاظ على الأقماح ومربوطة بلوح إلكترونية يمكن من خلالها التحكم فى المنظومة وتستهدف الوزارة ان تصل سعاتها التخزينة الى 4.2 مليون طن فى 2020 وتطبق بها أحدث التقنيات التكنولوجية فى العالم مثل الوقاية من الإصابات الحشرية وبرامج التحكم فى درجات الحرارة ورطوبة القمح والتنقية من الشوائب المعدنية.

وأكد كمال التزام الوزارة بتسلم الأقماح من اللجان المختصة مع متابعة عمليات التوريد أولا بأول لضمان عدم التلاعب، وكذلك الحفاظ على تخزين وسلامة الأقماح لمنع أى هدر خلال عمليات التوريد مع تيسير جميع الإجراءات للموردين فى أثناء تسليم الأقماح للجهات المسوقة.

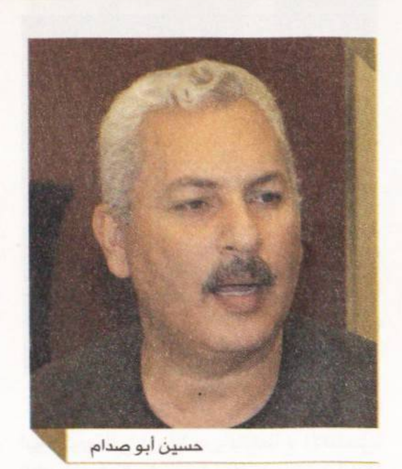
كما أشار إلى أن الوزارة أكدت على الجهات الالتزام بإعلان الأسعار فى مكان ظاهر بجميع أماكن تسلم القمح وعدم تحصيل رسوم إضافية من الموردين تحت أى مسمى، وتم تشكيل غرفة عمليات مركزية بمقر وزارة التموين وغرف عمليات فرعية بالمديريات لمتابعة عمليات التوريد وإزالة أى شكوى تعترض عمليات توريد القمح.

وحذرت الوزارة وفقا لتعليمات رئاسة

الوزراء بحظر اللجوء إلى استخدام صوامع القطاع الخاص إلا فى حالات الضرورة بشرط أن يتم تأجيرها وإدارتها بالكامل من قبل الجهات الحكومية، وتدبير الجهات المسوقة للقمح الأجولة المطلوبة لنقل الأقماح من الفلاحين إلى نقاط التجميع.
فى الوقت نفسه يتخوف المزارعون من إصابة بعض زراعات القمح بما يسمى بمرض الصدأ الأصفر وهو عبارة عن فطر على شكل طبقة صفراء تتكون فوق سنابل القمح وتترك آثارا على اليد عند ملامستها، تشبه صدأ الحديد. ويمر مرض الصدأ الأصفر بعدة مراحل فى أثناء فترة الإصابة، إلى أن يتحول لون ورقة القمح إلى اللون الأسود، التى تعد المرحلة الأخيرة فى حياة فطر الصدأ، حيث يكون قد تمكن من سنبلة القمح بالكامل.
كان النائب خالد مشهور، عضو مجلس الشعب عن دائرة السعديين بمحافظة الشرقية، قد تقدم بطلب إحاطة إلى وزير الزراعة، بسبب ظهور مؤشرات لإصابة محصول القمح بالصدأ الأصفر فى محافظات الوجه البحرى، معتبرا أن ذلك يمثل خطورة على أحد المحاصيل الاستراتيجية، ويمكن أن يتسبب فى انخفاض محصول القمح بنسبة 20%، ما يتسبب فى خسائر وصفها بالفادحة على المزارعين، مطالبا بسرعة تحرك وزارة الزراعة.
أكد حسين أبو صدام نقيب عام الفلاحين أن هذا المرض انتشر بشراسة فى محافظات الوجه البحرى وشمال الصعيد وبعض المناطق بالإسماعيلية وسببه الأساسى هو زراعة صنف "سدس12"، المعروف بحساسيته، بالإضافة إلى التغيرات المناخية غير الملائمة وكذلك نشاط الرياح ما أدى لسرعة انتشار الفطر المسبب لهذا الصدأ الذى يعد من أخطر أنواع الأصداء التى تصيب القمح وظهرت أعراضه فى شهرى فبراير ومارس.
ولفت أبو صدام الى أن إصابة المحصول بـ"الصدأ الأصفر" أدى إلى انخفاض الإنتاجية بنسبة تصل إلى 20% بحسب درجة الإصابة بسبب موت الأوراق المصابة وانكماش حبة القمح لقلة الغذاء الذى يصل إليها.
وأشار إلى أن وزارة الزراعة تتحمل المسئولية الكبيرة لعودة ظهور هذا الفطر لسماحها بزراعة صنف "سدس12" الذى أصيب قبل ذلك بمرض الصدأ الأصفر عام 2014 مع وجود أصناف هجين أخرى تقاوم هذا الفطر وعدم تحركها فور ظهور المرض.
وشدد أبو صدام على ضرورة المكافحة الجماعية والسريعة وإعادة الرش بالأدوية


يتم تحديثه وتطويره وفقا للتطورات الجديدة

نقيب الفلاحين: «التموين» لن تحصل على الكميات المطلوبة بسبب أسعار التوريد و«الصدأ الأصفر»


حسين أبو صدام

إذا اقتضت الحاجة ذلك وظهور إصابات ثانوية، حيث إن الإصابة قد تفقدنا نحو مليون طن من الأقماح هذا الموسم. مطالبا وزارة الزراعة بسرعة التحرك وعودة الرش الجماعى بالطائرات إذا اقتضى الأمر ذلك مع توفير المبيدات اللازمة لمكافحة الأصداء بكميات كافية وأسعار مناسبة.
وأكد نقيب الفلاحين أن هذه الأنواع من الأمراض التى تصيب النبات تضعف الإنتاجية لأقل من 14 إردبا للفدان ما يتسبب فى خسائر فادحة للمزارعين لقلة الإنتاج وارتفاع تكلفة المكافحة مع تدنى سعر التوريد الذى أعلنته الحكومة والذى لا يزيد على 685 للإردب لأعلى درجة نظافة، مشيرا إلى عدم تأثير هذا المرض على الإنسان فهو فطر نباتى يصيب النبات فقط.
وفيما يتعلق بتوريد القمح من المزارعين، قال أبو صدام، إن كميات التوريد تكون قليلة فى بداية الموسم، لأن معظم الفلاحين ما زالوا يحصدون الأقماح، متوقعا إنتاج 8 ملايين طن قمح لعام 2019، من المساحة المزروعة بسبب قلة المساحة عن العام الماضى، وانتشار مرض "الصدأ الأصفر" فى الزراعات المتأخرة من القمح ما يقلل الإنتاجية فى الزراعات المصابة بنحو20%.
وأوضح أن وزارة التموين، قد لا تحصل على الكمية التى أعلنت عن رغبتها فى استلامها من المزارعين وهى 3 ملايين و600 ألف طن بسبب عدم الرضا عن الأسعار المعلنة، وانتشار ظاهرة بيع الأقماح كـ"فريك".
وأشار إلى أن النقابة قد طالبت مسبقا بسعر 800 جنيه للإردب لإرضاء المزارعين، وتشجيعهم على التوريد للحكومة، إلا أن الحكومة أعلنت عن السعر الحالى، لافتا إلى أن مصر تستهلك ما يقرب من 16 مليون طن قمح سنويا، ونستورد ما يعادل 50 % من احتياجاتنا من القمح.

بسبب تراجع الإعلانات وتزايد المديونيات

«الأجور الفلكية للفنانين» مشهد محذوف من دراما رمضان

إبراهيم أبو ذكرى: 50 ألف دولار دخل المنتج شهريا من «يوتيوب»

محمود قابيل: القطاعات الإنتاجية الكبيرة خارج نطاق الخدمة



تراجعت بشكل كبير موجة الأجور الفلكية التى يحصل عليها الفنانون فى دراما رمضان، التى فجرت موجة الغضب بعد تجاوزها سقف 30 و40 مليون جنيه ودقت جرس إنذار لإنقاذ صناعة الدراما والدعوة من البعض لعدم شراء اى مسلسل يتجاوز 75 مليون جنيه، للحد من اشتعال بورصة الأجور على حساب الجودة وتجنب إثارة مشاعر الغضب لدى المجتمع، فى ظل تباهى النجوم بأجورهم.

تحقيق: أسماء البنجى

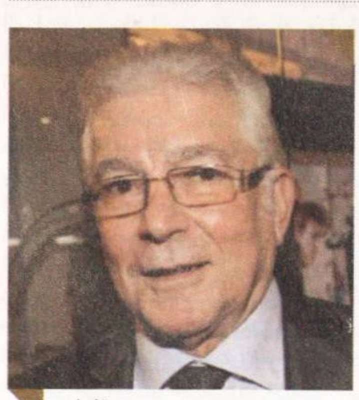
ويحذر منتجون وفنانون من عودة انفلات أجور الفنانين، مطالبين بالتصدى لظاهرة الاحتكار فى الانتاج بعد ان اصبح الانتاج فى قبضة شركتين او ثلاث فقط.

وأكدوا ان منصات التواصل الاجتماعى ساهمت بشكل كبير فى امتصاص زيادة أجور الفنانين، بل اصبح العديد من المنتجين يلجأون الى مواقع التواصل مثل "اليوتيوب" لعرض أعمالهم وتوفير النفقات والحصول على عائد يصل إلى 50 الف دولار شهريا، بعد ان لجأت النسبة الغالبة من المشاهدين الى مثل هذه المنصات الالكترونية، وهروبهم من الفضائيات الامر الذى قلص الاعلانات وأدى الى زيادة المديونيات بما أدى فى النهاية إلى انتهاء زمن الاجور الفلكية.

وقال ابراهيم ابو ذكرى رئيس اتحاد المنتجين العرب ان السوق يعيد ترتيب نفسه حاليا، حيث تشهد الدراما التلفزيونية هذا العام ظاهرة جديدة، بما يشبه "تحريك كراسى النجوم"، والمقصود بها صعود اكثر من نجم من الصف الثانى الى الصف الاول، وايضا صعود ممثلى البطولات الجماعية الى البطولات المنفردة.

وفيما يخص انخفاض اجور الممثلين، اشار ابو ذكرى الى ان الاجور بالقطاع الإنتاجى تراجعت بشكل كبير مؤخرا، نتيجة ارتباطها بالمحطات والقنوات الفضائية وارتباطها المباشر بحجم الاعلانات الذى يتم عرضه بالقناة، وقد دعا البعض لعدم شراء اى مسلسل يتجاوز 75 مليون جنيه، ومن الملاحظ ان معظم القنوات الفضائية، شهدت ازمات مالية كبيرة خلال الفترة الماضية، موضحا ان عدد القنوات الفضائية يصل الى 1600 قناة بالعالم العربى، مشيرا الى ان الاجور المرتفعة والمبالغ الفلكية التى يتقاضاها الممثل ابرز الاسباب لخسائر القنوات لذا نجد ان العوائد تتراجع امام ارتفاع تكاليف القناة.


إبراهيم أبو ذكرى


محمود قابيل

وكشف ابو ذكرى عن اتجاه اتحاد المنتجين بالتعاون مع بعض القنوات الفضائية لانتاج جديد خاص بمسلسلات يتم انتاجها وتأليفها لحساب "السوشيال ميديا" فقط، خاصة اليوتيوب والمواقع الالكترونية، لتميز قنوات اليوتيوب بتقديم العمل الدرامى او السينمائى او غيره بأقل التكاليف وبعائد مادى ممتاز، مؤكدا ان الفن ليس ملكا لاحد ولا يمكن احتكاره، لانه ملك للجميع، مشيدا بدور اليوتيوب الكبير فى جذب ملايين المشاهدات التى تكشف عنها الارقام، ما ادى الى خفض الأجور.

وأكد رئيس اتحاد المنتجين العرب ان اليوتيوب المنافس الاول للمحطات الفضائية،

واصبحت انظار معظم المنتجين تتجه لليوتيوب مؤخرا بنسبة كبيرة، ويعتمدون على دخلهم المالى من قنوات اليوتيوب، من خلال اعادة بث المسلسلات او الاغانى او البرامج بمختلف أنواعها، مشيرا الى ان مدينة الانتاج الاعلامى تحتل "الرقم القياسى" فى العائد المالى من بين قطاعات الانتاج المختلفة، من قنوات اليوتيوب، واصبحت اكثر مكاسب المنتجين، تتحقق من خلال اليوتيوب، ويتراوح دخل المنتجين شهريا من خلال قنوات اليوتيوب حاليا بين 10 و50 الف دولار، وذلك حسب حجم الاعمال المقدمة ونوعيتها على قنوات اليوتيوب.

وارجع ابو ذكرى تراجع الانتاج الدرامى فى مدينة الانتاج الإعلامى بنسبة كبيرة، نتيجة الخسائر التى حققها عدد من المسلسلات، معبرا عن تفاؤله فى المرحلة المقبلة فى الانتاج الدرامى ولا سيما بعد استقرار احوال مدينة الانتاج الإعلامى من الجانبين المالى والإدارى على السواء، موضحا ان هناك عددا كبيرا من القنوات اتجه لخفض حجم المسلسلات التى كانت تقوم بشرائها سنويا، خاصة فى موسم رمضان، نتيجة لانخفاض عدد الاعلانات ايضا والمديونيات التى اصبحت تلاحق العديد من هذه القنوات، لذا وجد معظم المنتجين ان ملاذهم الوحيد هو الاتجاه نحو اليوتيوب، ويحتل القطاع الخاص المرتبة الاولى فى الانتاج، ويعتبر اكبر راس مال متصدر فى انتاج الدراما والقنوات الفضائية، اما القطاع العام فرصيده فى الانتاج صفر، حتى مدينة الانتاج الاعلامى اصبحت لا تنتج ايا من الاعمال حاليا، موضحا ان عدد شركات الانتاج المصرية حاليا تجاوز 50 شركة على عكس ما يظنه البعض أنها تنحصر بين عدد محدود.

وأوضح رئيس اتحاد المنتجين العرب ان اجمالى عدد القنوات للقطاع الخاص على مستوى 22 دولة عربية يصل الى نحو 1600 قناة مقارنة باجمالى عدد قنوات القطاع العام الذى يصل الى نحو 200 قناة رسمية فقط، لافتا الى ان اكثر دولة تمتلك اكبر عدد قنوات يمتلكها القطاع العام تصل الى نحو 6 قنوات رسمية فقط، ومصر تمتلك محطتين او ثلاثا فقط قنوات قطاع عام، والعراق يمتلك نحو 5 قنوات رسمية فقط، ونحو 72 قناة قطاع خاص، والاردن يمتلك نحو 14 قناة قطاع خاص مقارنة بقناة واحدة فقط رسمية تابعة للقطاع العام، لافتا الى ان هناك قنوات اصبحت تدار عبر التليفون المحمول يزيد عددها

عبد العزيز مخيون: الاحتكار يتزايد والإنتاج فى قبضة شركتين أو ثلاث فقط

1600 قناة خاصة فى 22 دولة عربية و500 قناة تدار بالتليفون المحمول عالميا

حاليا على 500 قناة حول العالم، لان معظم التليفونات المحمولة "براندات عالمية" تمتلك تقنية تكنولوجية متطورة لذا اصبح المحمول علامة دولية ويمكنه بث اى شىء عبر كل الحدود وربط كل الدول ببعضها.


عبد العزيز مخيون

انحسار الإنتاج

وفى السياق نفسه اكد الفنان محمود قابيل، ممثل سينمائى ودرامى ان القطاع الانتاجى انحصر فى مصدر او مصدرين فقط لا ثالث لهما، ولا احد يعرف الاسباب الرئيسية لذلك، هل يرجع الى تخوف المنتجين من الاقبال على انتاج اعمال بعينها، أو ان السبب يعود الى عدم وجود مادة درامية او ما يعرف بورق قصصى يروى قصة مميزة، لافتا الى ان الانتاج كان يتمثل قديما فى " قطاع الانتاج وصوت القاهرة ومدينة الانتاج الاعلامى"، ولكن من المؤسف ان يصبح مثل هذه القطاعات الانتاجية المهمة خارج نطاق الخدمة فى وقتنا الحالى.

وأوضح قابيل انه اول من طالب بعدم الاعلان عن اجر اى ممثل او مطرب عما يتقاضاه من مال، مشيرا الى ان خفض الاجور لمعظم الممثلين كان لا بد ان يتم، لانه من غير المقبول ان نكون فى مرحلة بناء للبلاد اقتصاديا، ويقدم الشعب بكل أطيافه تنازلات وتضحيات من خلال تقبل زيادة الاسعار بهدف تنمية الاقتصاد، وتحمل المواطن الكادح البسيط لزيادات اسعار الكهرباء والطاقة بمختلف أنواعها والسلع الاستراتيجية الاستهلاكية، وياتى ممثل ما دون ذكر اسماء يستعرض قواه بتفوهه بحقيقة حصوله على اجر يصل الى نحو 40 مليون جنيه، خلال 30 حلقة على مدار شهر رمضان، فلماذا يتم استفزاز الشعب البسيط بكل هذه الاساليب؟! مطالبا كل فنان او مقدم برنامج بعدم الافصاح عن اجره مهما كان بسيطا او كبيرا، ومن باب اولى ان نكون يدا واحدة نساند بلادنا فنحن لسنا فى حلبة مصارعة لاستعراض عداد اجورنا، ولا يمكن ان يقتصر دور الفنان بعد تقديم عمله الفنى الذى يشير الى تقديم رسالة هادفة على استفزاز اهل بلاده لان هناك من تصل اجورهم للحد الادنى فقط من الاجور الذى لا يتعدى 1500 جنيه شهريا.

أزمة الاحتكار

وأكد الفنان عبد العزيز مخيون ان الاحتكار اهم مشاكل قطاع الانتاج الدرامى والسينمائى حاليا، ودلالة ذلك انحسار شركات الانتاج فى قبضة شركتين او ثلاث فقط، ويتولى منتج واحد من كبار المنتجين انتاج اكثر من عمل درامى او مسلسل، وانعكس على ذلك تقليص حجم الاعمال السينمائية المقدمة مؤخرا بنسبة كبيرة، ما ادى الى التقاعد المبكر للعديد من الممثلين خاصة من المبتدئين، وايضا المخرجون والمصورون.

وقال ان المسئول عن الانتاج الدرامى حاليا هو القطاع الخاص فقط، لافتا الى ان هذه القضية شائكة وتمثل خسائر كبيرة اقتصاديا ومعنويا، مؤكدا رفضه التام لاحتكار الإنتاج الفنى، مطالبا المسئولين بالتصدى لذلك الامر وعلى وجه السرعة.

محللون: طرح أسهم «القاهرة» يرفع الـــ

النتائج المتميزة للبنك تعزز فرص نجاح الطرح وتوقعات بإقب

كتبت: منار مختار

توقع محللون ان يرفع طرح بنك القاهرة الوزن النسبى لقطاع البنوك بالبورصة وينعكس على حجمه من المؤشر الثلاثينى مؤكدين أن 70% من الطرح سيكون للاسواق الخارجية.

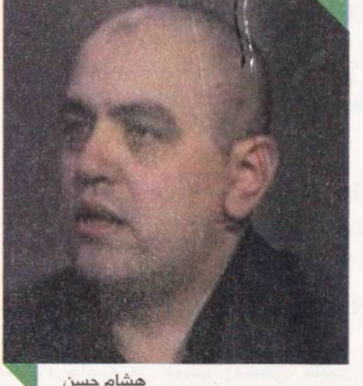
وتنتظر البورصة الدفعة الثانية من برنامج الطروحات العامة التى تتضمن طرح أسهم أولية غير مقيدة فى البورصة وعلى رأسها «بنك القاهرة»، الذى يعد ثالث أكبر البنوك العامة، وسيكون الطرح الأكبر فى سوق المال المصرى التى تصل نسبته بين 20 و30% من أسهم البنك وتتراوح قيمتها بين 300 و400 مليون دولار، ويؤكد المحللون أن حالة السوق الداخلية والخارجية هى المحددة لقيمة الطرح النهائية مشيرين إلى أن العام المالى 2018 يعد نقطة تحول كبيرة فى إستراتيجية البنك، حيث انتهى من خطة إعادة الهيكلة والتطوير التى تضمنت التركيز على تقديم خدمات مصرفية والكترونية جديدة وتغيير شكل العلامة التجارية وجهوزيته لعملية الطرح، كما حقق فيها نجاحات وصافى أرباح فاقت 200% بقيادة طارق فايد رئيس البنك.

وقال أحمد سعد خبير أسواق المال إن بنك القاهرة من أكبر البنوك الحكومية المملوكة بالكامل لبنك مصر ثانى أكبر بنك حكومى وإن عمليات إعادة التطوير التى أجراها البنك استعدادا للطرح، حققت صافى أرباح بقيمة 2.5 مليار جنيه، خلال العام الماضى بنسبة نمو تخطت 200%.

وأشار إلى ان عملية الطرح ستكون فى البورصة المصرية، وبورصة لندن وكذلك لا يزال تحت الدراسة حيث تجرى المفاوضات مع بنك الاستثمار هيرميس وبنك إتش إس بى سى، المسئولة عن الطرح والترويج لتحديد أفضل الأسواق الخارجية المناسبة لاستقبال طرح بنك القاهرة.

وأشار الى أن نتائج الاعمال الجيدة سوف تصقل من قيمة الطرح وانعكاساتها على الأداء فى الاكتتاب حيث تخطت ميزانية البنك 165 مليار جنيه، كما أن حصته


أحمد سعد


هشام حسن

الدولة تراهن على قطاع البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية

السوقية تبلغ نحو 5%، وأن العائد على الأصول وحقوق الملكية فى البنك بلغ نحو 1.7 مليار جنيه، وتراجع نسبة الديون المتعثرة من 5% إلى 3.6 %، وسجل إجمالى الأصول 165.7 مليار جنيه بنسبة زيادة 13% مقارنة بعام 2017، وسجلت الودائع زيادة بواقع 9 مليارات جنيه لتصل إلى 131 مليار جنيه وبنسبة زيادة 7.5% مقارنة بعام 2017، طبقا للنشرة الدورية للبنك.

وأضاف أن بنك القاهرة يتميز بقاعدة عملاء قوية تتجاوز 2.5 مليون عميل، وأن الحصة السوقية لبنك القاهرة فى السوق تمثل 5%، وقد ارتفعت نسبة توظيف الودائع للبنك ٥٠% ايضا.

وقال هشام حسن مدير قسم الاستثمار بشركة رويال للأوراق المالية ان ارتفاع حجم وقيمة الطرح من أسهم بنك القاهرة التى تتراوح بين 300 و400 مليون دولار ولم تحدث منذ عشر سنوات، تجعل من الطبيعى أن تكون النسبة الكبرى من الطرح ستكون طرحا خاصا وبكميات كبيرة مستهدفا منها بنوكا ومؤسسات ومستثمرين من الاسواق الخليجية والأوروبية والعالمية والباقى طرح ثانوى لصغار المستثمرين والأفراد.

واكد ان الدولة تراهن على قطاع البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية الفترة المقبلة بأن يصنع القطاع الخاص اقتصادا حرا وتوطين الاستثمارات، وهدف الطرح إدخال سيولة وشريحة جديدة واستقطاب عملة صعبة والاستثمار الجيد للاصول غير المستغلة وتوسيع قاعدة سوق المال المصرى لمواكبة متطلبات الاستثمار، وان الاتجاه لاى طرح حكومى هو تشجيع مشاركة القطاع الخاص طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولى.

وقال: ربما ظهور بنك القاهرة ليكون منافسا لبنك التجارى الدولى القيادى بالسوق ولكنه يحقق زيادة متوقعة فى الوزن النسبى لقطاع البنوك فى المؤشر الثلاثينى، كما يحدث فى قطاع البتروكيماويات عند طرح شركة إنبى.

إعداد: عبد الناصر منصور

ـــوزن النسبى لقطاع البنوك بالبورصة

ـــال المستثمرين الأجانب والعرب





شريف حسين



سعيد الفقي

السوق جاذب للإستثمارات رغم التراجع وتوقعات قمة جديدة تتخطى 18 الف نقطة

وتوقع ان تكون نسبة 70% من الطرح لصالح الاجانب والمؤسسات من خلال شهادات الإيداع الدولية والتسويق لها فى البورصات الخارجية طبقا لنظام الاسواق المتوازية ولم تحدد قيمتها حتى الآن، وتكون بكميات كبيرة للطرح الخاص ومن المتوقع تغطيته أكثر من مرة.

وأشار الى ان تخصيص نسبة طرح متميز داخل الطرح الخاص لاصحاب الطلب للكميات الكبيرة على ان تكون لهم امتيازات مختلفة ويكون للمستثمر الاستراتيجى طويل الاجل.

وأكد ان اهدف الحكومة من التكتم على الطروحات لعدم اخذ خطوات استباقية وخلق طلب وهمى على ورقة مالية بعينها، ولكن من الضرورى طرح شركتين بالسوق قبل المراجعة المقبلة لصندوق النقد الدولى ضمن شرط صرف الشريحة الأخيرة من القرض.

وقال شريف حسين خبير أسواق المال إن الاقتصاد المصرى يدخل مرحلة جديدة مشابهة لتجربة الخصخصة فى التسعينيات، وإن نجاح الطرح متوقف على عدة عوامل منها قدرته على جذب سيولة الجديدة، والترويج الجيد له كأول بنك حكومى متداول فى البورصة، واختيار الوقت المناسب، وتكون صياغة جديدة لادارة البنك لاصوله الداخلية والتدرج الوظيفى، متوقعا طرحه فى الربع الثالث حيث تنعكس على حدوث طفرة فى الشمول المالى والمعاملات البنكية.

وقال إن التقييم الجيد لاسهم بنك القاهرة تظهر بعد مرور 6 اشهر من التداول داخل القطاع المصرفى بأكمله لاستحواذ بنك التجارى الدولى على 86% منه و30% من المؤشر الرئيسى، ولكنه ورقة مالية قوية وسوف تحدث استحواذات عند تداولها.

وأشار إلى أن السوق جاذب للاستثمارات رغم التراجعات التى تحدث متوقعا تحقيق قمة جديدة فى بداية العام المقبل وتخطى 18 الف نقطة على المدى المتوسط.

وقال سعيد الفقى خبير أسواق المال إن طارق عامر محافظ البنك المركزى صرح لشبكة بلومبررج بطرح حصة من بنك القاهرة نهاية هذا العام والحصة المقرر طرحها 20% وقد تزيد الى 30% حيث تخطط الحكومة لجمع 80 مليار جنيه عن طريق بيع حصص فى 23 شركة عامة حيث ان بنك القاهرة يعد ثالث اكبر بنك حكومى.

وتظهر نتائج أعمال بنك القاهرة نموا كبيرا فى أرباحه للعام الخامس على التوالى حيث حقق 3.3 مليار جنية بانتهاء عام 2016 مقابل 3.8 مليار بانتهاء عام 2015، كما بلغ صافى الربح بعد الضرائب 2.2 مليار جنيه محققة عائدا على حقوق الملكية قدره 50% وهذا يعد من اعلى القياسات فى الصناعة المصرفية، ووصل الى هذه الارباح نتيجة زيادة حجم المعاملات التى أدت الى ارتفاع الاصول 40 مليارا لتصل بانتهاء عام 2016 الى 131 مليارا مقارنة بـ91 مليارا فى عام 2015، لذلك ارتفع صافى الربح من 45 مليونا فى 2011 الى 2.2 مليار فى 2016 بنسبة زيادة 4800 %.

وارتفع صافى العائد من 1.5 مليار فى عام 2011 الى 5 مليارات فى عام 2016 بنسبة زيادة قدرها 241%، كما ارتفع رصيد محفظة القروض من 17.4 مليار فى 2011 الى 4.42 مليار فى 2026 بنسبة قدرها 143%. وارتفعت أرصدة الودائع من 43.66 فى 2011 الى 106.7 مليار فى عام 2016، كما ارتفع العائد على حقوق الملكية من 1.82% فى عام 2011 الى 50% فى عام 2016 واستمرار النتائج الايجابية.

وأظهرت نتائج أعمال بنك القاهرة، قفزة غير مسبوقة على مستوى المؤشرات المالية خلال الأشهر الـ9 الأولى من العام الجارى 2018، بما يعكس حجم الأعمال المتنامى للبنك، حيث أظهرت نتائج أعمال البنك ارتفاع الأرباح قبل خصم الضرائب إلى 3.2 مليار جنيه مقارنة بـ2.3 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من عام 2017، وارتفع صافى الأرباح بعد الضرائب إلى 2 مليار جنيه مقارنة بـ1.3 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من عام 2017، بالإضافة الى إعادة هيكلته وتطويره من قبل مجلس الادارة الحالى ما انعكس على ارتفاع نسبة الأرباح المحققة.



حصة القابضة للنقل تتراجع إلى 35٪ بعد الطرح

الإسكندرية للحاويات تقترب من الطرح بالبورصة

السهم يتداول عند 14 جنيها وقيمته العادلة 18.5 جنيه

كتبت: **زينب فتحى أبو العلا**

ارتفعت أسهم شركة إسكندرية للحاويات ببورصة التوقعات باعتبارها الشركة الأقرب لأن تكون الطرح الحكومي الثاني في بورصة الأوراق المالية بعد طرح شركة الشرقية للدخان, وحسب تصريحات هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام فإن الوزارة تستعد لطرح حصة إضافية جديدة من أسهم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات التابعة للشركة القابضة للنقل البحري والبري للتداول في البورصة، بعد إعلان طرح 4.5% من أسهم شركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني».

وأشار إلى أن الحكومة تستهدف الانتهاء من طرح شركات المرحلة الأولى من البرنامج، الإسكندرية لتداول الحاويات وأبوقير للأسمدة ومصر الجديدة للإسكان والتعمير قبل شهر رمضان.

وتستهدف الحكومة طرح 20% إضافية من شركة الإسكندرية لتداول الحاويات في بورصة الأوراق المالية, حيث أقرت الجمعية العامة غير العادية بإجراءات طرح نسبة 20% من إجمالى أسهم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع التابعة للشركة القابضة، لتصبح حصة الشركة القابضة في رأسمالها بعد الطرح 35.36%.

وتوقع توفيق أن تتجاوز حصيلة أبوقير والإسكندرية للحاويات, ما يتراوح بين 14 و16 مليار جنيه، لافتا إلى أن طرح الشرقية للدخان تم تغطيته بنسبة أكثر من المتوقع من المستثمرين العرب والأجانب، وكشف الوزير عن أن الحكومة ستبدأ بطرح 20% من الإسكندرية لتداول الحاويات أولا، يليها 20% من «أبوقير للأسمدة» عبر بيع حصص من مساهمات «بنك الاستثمار القومى» وشركة «الأهلى كابيتال»، و«القابضة الكيماوية»، و«هيئة التنمية الصناعية».

وكشفت المؤشرات المالية للإسكندرية لتداول الحاويات عن العام المالى 2018 عن تراجع الأرباح خلال النصف الأول من العام المالى الجارى بنسبة 15%، وفقا لبيان من الشركة للبورصة، وذكرت الشركة في بيان سابق للبورصة، أنها سجلت صافى أرباح بقيمة 962.4 مليون جنيه خلال الفترة من يوليو 2018 إلى ديسمبر 2018، مقابل 1.1 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالى السابق له.

وزير قطاع الأعمال يتوقع 16 مليار جنيه حصيلة الطرح لشركتى اسكندرية وأبو قير للأسمدة


هشام توفيق

وكشفت المؤشرات المالية لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع، عن أول 9 أشهر من العام المالى الجارى، عن تراجع أرباح الشركة بنسبة 21.63%، على أساس سنوى.

وأوضحت الشركة فى بيان لها أنها سجلت صافى ربح بلغ 1.34 مليار جنيه منذ بداية يوليو 2018 حتى نهاية مارس الماضى 2019، مقابل 1.71 مليار جنيه أرباحا خلال الفترة نفسها من العام المالى الماضى،

كما تراجعت إيرادات الشركة خلال الفترة، حيث سجلت 2.07 مليار جنيه بنهاية مارس، مقابل 2.18 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالى الماضى.

وأرجعت الشركة تراجع أرباحها خلال الفترة الحالية إلى تضمن الفترة المقارنة من العام الماضى على 91.43 مليون جنيه نصيبها من إيراد ما سبق من كسب نتيجة حادث ونشى الرصيد بالدخيلة، بالإضافة إلى انخفاض إيراد التخزين نتيجة قيام العملاء بالسحب فى فترات السماح.

وكان مجلس إدارة شركة لتداول الحاويات, قد وافق فى 17 يوليو الماضى على تجزئة سهم الشركة إلى 10 أسهم، حيث انخفض سعر القيمة الدفترية للسهم من 5 جنيهات إلى 50 قرشا, بهدف زيادة التداول عليها، وتوسيع قاعدة المساهمين لديها, ولاسيما أن القيمة السوقية للسهم قبل التجزئة تبلغ نحو 158 جنيها، وبعد التجزئة أصبحت القيمة الدفترية للسهم 50 قرشا بينما تصل القيمة السوقية إلى نحو 15 جنيها, وقد سبق أن أعلن محمد فريد رئيس البورصة أن تبسيط الإجراءات المرتبطة بتجزئة الأسهم فى البورصة يسهم فى تخفيض أسعارها, ما يسهم فى نجاح برنامج الطروحات الحكومية, كونه يجعل الأسهم فى متناول جميع شرائح المستثمرين.

وحددت إحدى شركات البحوث المالية فى السابق قيمة عادلة لسهم الشركة عند سعر 18.5 جنيه.

وقد سجل سهم الشركة ارتفاعا مطردا من بداية العام الحالى بعد تدهور كبير شهده فى نهاية عام 2018 حيث سجل أدنى سعر له عند 16.37 جنيه فى 31 ديسمبر 2018 ثم شهد السهم حالة تذبذب خلال الأشهر الثلاثة التالية استمرت حتى إبريل وأغلق سهم الشركة وفقا لتعاملات الأربعاء 24 إبريل عند سعر 14 جنيها.

وتعد شركة الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع هى أول محطة متخصصة للتعامل مع الحاويات فى مصر وقد تم تأسيسها فى عام 1984 لتتمتع بجميع الأنشطة المتعلقة بمناولة الحاويات، وتعمل الشركة على محطتين رئيسيتين هما الأولى محطة الإسكندرية فى ميناء الإسكندرية والثانية هى محطة الدخيلة فى ميناء الدخيلة. تم بدء تشغيل محطة الدخيلة سنة 1996، كما حصلت الشركة على شهادات جودة منها شهادة ISO9002 فى فبراير 1998 وأيزو ISO 9001-2000 فى عام 2003، كما تم منح شهادة السلامة والصحة المهنية تقييم سلسلة O.H.S.A.S- 180001/99 فى عام 2004.

وأعلنت المجموعة المالية هيرميس المصرية وسيتى بنك، أنهما سيديران طرح حصة الإسكندرية لتداول الحاويات.

وقالت الشركة إنها علقت تغطية سهم شركة الإسكندرية لتداول الحاويات لأنها ستقدم المشورة فى بيع حصة إضافية فى الشركة بالبورصة.

وقد سبق أنه قد تم اختيار تحالف بنكى الاستثمار سى. أى كابيتال ورينسانس كابيتال لطرح حصة إضافية بشركة أبو قير للأسمدة فى البورصة.

أمين عام البورصات العربية: أسواق المال العربية بحاجة لأدوات ومنتجات مالية جديدة

محمد فريد: صياغة رؤية شاملة لتنمية البورصات العربية وزيادة دورها فى الاقتصاد



إجتماع رئيس الوزراء مع أعضاء اتحاد البورصات العربية

أكد فادى خلف الأمين العام لاتحاد البورصات العربية أن أسواق رأس المال العربية بحاجة إلى تفعيل وإضافة العديد من الأدوات والمنتجات المالية الجديدة لتنويع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتلك الأسواق.

وأضاف أن مشكلة السيولة فى الأسواق العربية لها تأثير سلبى على عملية الاستثمار، خاصة الأجنبى المباشر، ولدينا الكثير من الإجراءات التى يجب ضبطها لمنع تذبذب السوق، جاءت تصريحات فادى خلال المؤتمر العاشر لاتحاد البورصات العربية الذى عقد بالقاهرة مؤخرا، وافتتحه وزراء الاستثمار وقطاع الأعمال العام هشام توفيق ورئيس البورصة وعقد تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء، بحضور 34 دولة.

وقال محمد عبد السلام، رئيس شركة مصر المقاصة: إن اتحاد البورصات العربية له تاريخ قديم أتمنى أن يكون له دور فاعل فى حياة الأسواق العربية حتى نستعيد أمجاد المنطقة العربية.

وأضاف: كانت لنا تجربة فى إنشاء البورصة العربية وذهبنا فيها لشوط طويل والجميع وافق على القواعد، لكن لظروف ما تعثرت، الآن لا أقول أن نحيى التجربة لكن كاتحاد يجب أن نتشارك لعمل شىء مشترك ونوطد العلاقة بين الأسواق العربية.

وتابع: «الهدف هو عمل شىء يعود بالخير، لأن التنافس بين الأسواق شديد جدا والكل يريد جذب الاستثمار الأجنبى».

وقال: إن العلاقة بين البورصات وشركات المقاصة علاقة مبنية على التكامل وليس المنافسة، ودون الإيداع المركزى البورصة لن يكون حالها يسر».

قال محمد فريد رئيس البورصة: إن رئاسة مصر لاتحاد البورصات العربية شرف كبير، ونعمل على صياغة رؤية شاملة لتنمية البورصات العربية وزيادة دورها فى الاقتصاد، عبر تذليل العقبات التى تحول دون ذلك وأهمها انخفاض أعداد الشركات الراغبة فى القيد، وهو أمر يجب أن تدرس أبعاده على المستوى الدولى وليس الإقليمى فقط.

بالإضافة إلى المنافسة مع أسواق جديدة غير منظمة يرتكن إليها المتعاملون، وتكون مدعومة بتطبيقات تكنولوجية متطورة، فضلا عن التحدى الأكبر وهو العمل وبسرعة على تحسين الصورة الذهنية المغلوطة عن البورصات والتى تتطلب تواصلا فعالا لجذب شرائح جديدة من المستثمرين وبالأخص الشباب للادخار التدريجى طويل الأجل.

بالإضافة إلى العمل على ربط تحقيق أهدف التنمية المستدامة والتى عادة ما تكون فى احتياج إلى استثمارات حكومية بأسواق المال لتكون المشاريع التى تستهدف تنمية المجتمع ممولة من خلال أسواق المال، مع ضرورة الانخراط بشكل كبير وموسع فى بيئة ريادة الأعمال والعمل على استحداث منتجات مالية تساعد الشركات الناشئة على الوصول إلى التمويل المطلوب.

فيما قال وزير المالية الدكتور محمد معيط: إن برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات الحكومية عبر سوق رأس المال سيضيف قرابة 400 مليار جنيه إلى رأس المال السوقى للبورصة المصرية.

وخلال الكلمة التى ألقاها نيابة عنه خالد عبد الرحمن مساعد وزير المالية لعمليات أسواق المال، أن برنامج الطروحات الحكومية يستهدف تطوير الشركات الحكومية ورفع كفاءتها، وكذلك تنمية البورصة لتعزيز التداول والسيولة وزيادة قدرتها التنافسية كأداة مهمة لجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ونوه بخطة البرنامج التى تستهدف طرح 23 شركة حكومية فى المرحلة الأولى، من بينها 9 شركات سيتم طرح نسب إضافية، بخلاف 14 شركة جديدة.

وأوضح أن الدولة تستهدف زيادة رأس المال السوقى للبورصة المصرية بقيمة 450 مليار جنيه، حيث تمثل نحو 45% من القيمة الحالى لرأس مال السوق الذى يبلغ نحو تريليون جنيه.

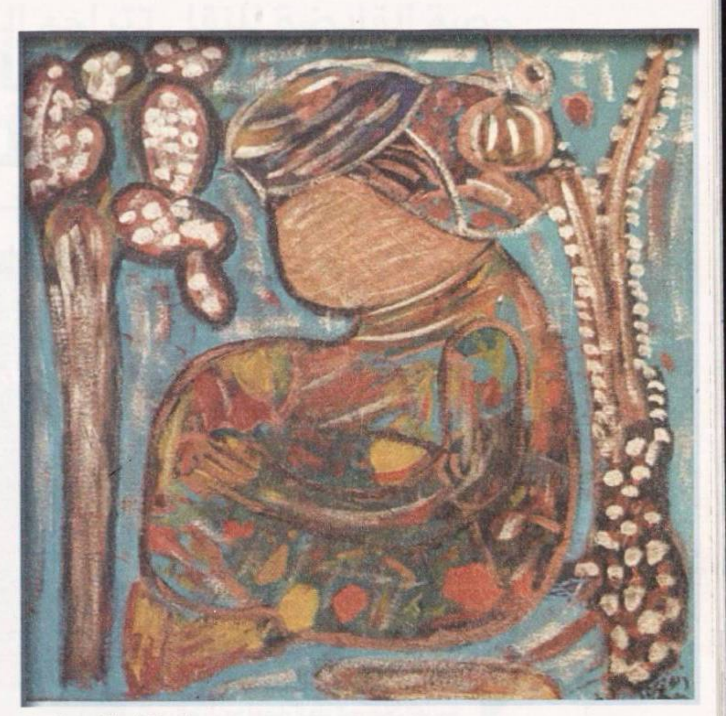
وأوضحت الدكتورة سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى أن الحكومة تولى اهتماما كبيرا لعملية تطوير وتنمية أسواق رأس المال على جميع الأصعدة، وتعد البورصة رافدا من روافد التمويل الذى يمكن الكيانات الاقتصادية بمختلف أنشطتها من النمو والانطلاق وتأمين الوظائف وتخفيض معدلات البطالة والذى يعد التحدى الأكبر فى منطقتنا العربية، وليس ذلك فحسب فالبورصة أيضا تساعد الشركات على الالتزام بأفضل المعايير والممارسات العالمية للاستدامة والحوكمة، وهو ما يضع تلك الشركات على خريطة المؤسسات وصناديق الاستثمار العالمية.

فيما قال هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام: إن الوزارة فى تنسيق دائم مع اللجنة الوزارية المسئولة عن برنامج الطروحات الحكومية ومن المرتقب أن تستقبل البورصة شركات تابعة لقطاع الأعمال العام قريبا جدا.

وتوقع توفيق أن يتم تفعيل آلية بيع الأوراق المالية المقترضة خلال الربع الثالث من العام الجارى والتى ستعمل على تعزيز السيولة والتداول فى البورصة المصرية، ليوضح أن وزارته بصدد طرح الشركات الرابحة فى البورصة كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر التى تجريها الحكومة خلال الفترة الحالية.

وكان الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، قد التقى رئيس وأعضاء اتحاد البورصات العربية، بحضور محمد فريد صالح رئيس البورصة المصرية، وناندينى سوكومار الرئيسة التنفيذية لاتحاد البورصات العالمية، حضر اللقاء الدكتور محمد معيط وزير المالية، وهشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام.





لوحة الفنانة راندا فؤاد



الفنانات المشاركات فى المعرض

إفريقيا بعيون مصرية

فى إطار إثبات الشخصية المصرية وانتمائها إلى القارة السمراء (إفريقيا) ذات الجذور الممتدة عبر الحضارات، أقيم معرض فى مكتبة القاهرة الكبرى بالزمالك.

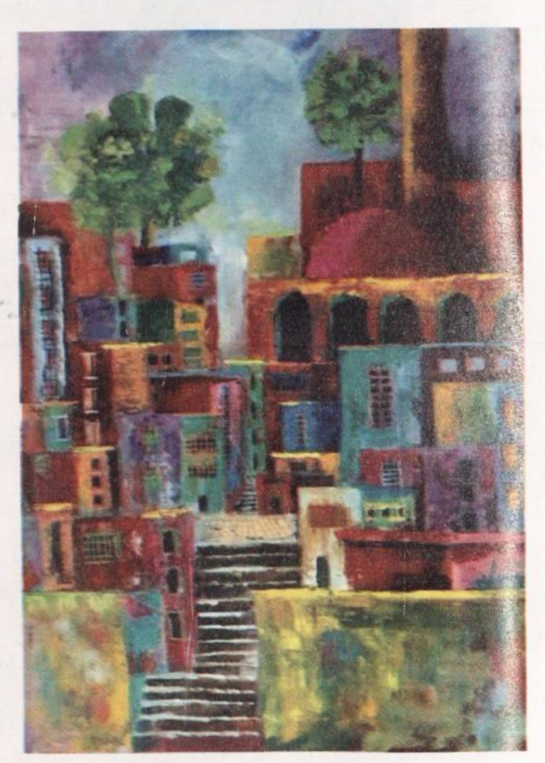
يضم المعرض مجموعة من الفنانين الأفارقة والمصريين، وقد أقام هذا الملتقى المسمى بـ «ملتقى الفن المصرى الإفريقى» المجلس المصرى للفن التشكيلى الذى يترأسه الدكتور أشرف رضا الأستاذ بكلية الفنون الجميلة، وقد افتتحه الدكتور ماجد نجم رئيس جامعة حلوان مع نخبة من الفنانين المصريين منهم الفنان الرائد جورج البهجورى والفنان العالمى وجيه يسى وطاهر عبد العظيم وأشرف زكى وعقيلة رياض ونعمت الديوانى ورندة إسماعيل ومشيرة الأزهرى ووجيدة زكريا والكاتبة والفنانة راندا فؤاد التى نعرض لها عملا من أعمالها المميزة الذى ابتكرته فى هذه المناسبة كخطوة مهمة فى إطار دعم القوى الناعمة لدور مصر الرائد فى إفريقيا وبمناسبة رئاستها للاتحاد الإفريقى، حيث تقدم لنا راندا لوحة فنية، مستخدمة ألوانها المشتقة من طبيعة وملامح وسمات الشخصية الإفريقية، ألوانها مبهجة ساخنة مدهشة بخطوط انسيابية قوية متأثرة بعبق التاريخ المصرى الذى تعشقه وتناولته فى أكثر من معرض. وهؤلاء الفنانون يستخدمون أساليب متنوعة منها الواقعى والتجريدى والتعبيرى، ونجد أن الفنانة راندا استخدمت الأسلوب التعبيرى الذى يقوم على تحليل المشاهد والأحداث وترجمتها إلى أعمال فنية تعبر عما بداخلها.

ويأتى المعرض تزامنا مع التعديلات الدستورية الجديدة التى تنادى بزيادة نسبة المرأة فى مجلس النواب بربع أعضاء المجلس.



الفنانون المصريون راندا فؤاد ونعمت الديوانى ود. أشرف زكى مع الفنانين الأفارقة

إشراف: **مها محمد زكى**



لوحة الفنانة فريدة درويش



الفنانة فريدة درويش



لوحة الفنانة فريدة القونى

.. وألوان من مصر فى روما

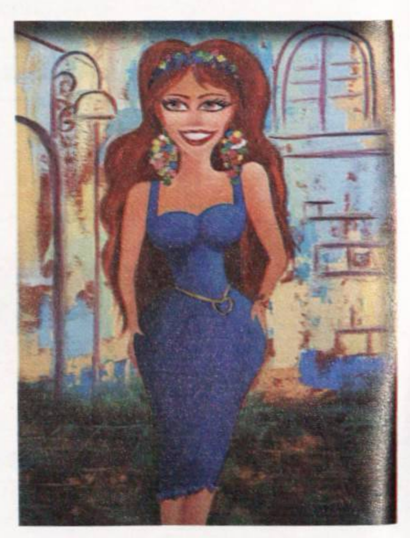
تحت رعاية الملحق الثقافى الدكتورة هاجر سيف النصر بروما يقام معرض الفن التشكيلى الذى يضم أربع فنانات مصريات هن: فريدة درويش ودينا فهمى وفريدة القونى ورشا غالب، وهو جروب تم تكوينه بمرسم الفنانة فريدة درويش التى قامت باختيارها لتجوب بها العالم فى جولات لتعريف الغرب بالمرأة المصرية وما وصلت إليه من تقدم.

وهذا المعرض هو المعرض السادس لهن بعد أن قمن بعرض أعمالهن فى كل من باريس وبرلين ولندن وفيينا، وقد لاقى نجاحا كبيرا واستحسانا من الحضور ناتجا عن تنوع لوحاتهن، حيث تتسم كل فنانة بطابعها الخاص وأسلوبها المميز فى التصوير، وهذا المعرض افتتحه سيادة السفير هشام بدر سفير مصر بروما، وحضر لفيف من الدبلوماسيين والسياسيين المصريين والأجانب المهتمين بالفن والثقافة المصرية.

ويهدف هذا المعرض إلى تصحيح صورة المرأة المصرية لدى الغرب، فاللوحات تعبر عن الثقافة والحضارة المصرية حتى يتذكر العالم جمال مصر وحضارتها العريقة.

وتنتمى هذه اللوحات إلى مدارس متنوعة، فاهتمت فريدة درويش بالأبنية القديمة، واهتمت دينا فهمى بتقديم الرقصات الشعبية التراثية، وقدمت فريدة القونى مشاهد لبدو الصحراء يركبون الخيل، أما رشا غالب فاهتمت الفنانة برسم الكاريكاتير، وكل واحدة منهن لها تكنيك خاص بالتلوين ما بين الألوان الزيتية والباستيل والألوان المائية.

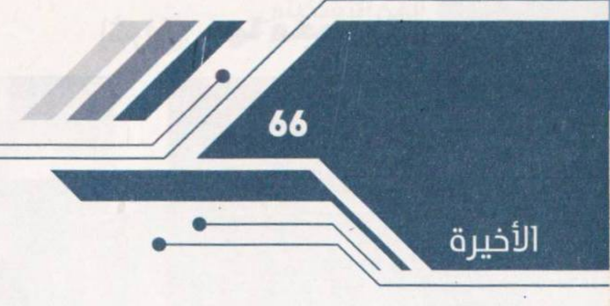
وهذا المعرض هو امتداد لرحلة إثبات الذات فى جرأة وصلابة وجلد وكفاح حتى يصنعن لهن بصمة فى الحركة الفنية التشكيلية، وإثبات للعالم أن بمصر فنانات غزون مجال الفن التشكيلى وأثبتن وجودهن بجدارة.



لوحة الفنانة رشا غالب



لوحة الفنانة دينا فهمى





د. نادر رياض

سلمت مصر بعمالها الأوفياء

تتمثل الصناعة بمفهومها الواقعى بغض النظر عن الزمان والمكان فى مثلث القوى متساوى الأضلاع الذى قوامه رأس المال والإدارة - الكتيبة العمالية - الآلات وأدوات الإنتاج، هذا كل لا يتجزأ وأى خلل فى أحد عناصره يؤدى إلى انهيار المثلث بالكامل.

والأمر ليس موضع جدل من أن الكتيبة العمالية هى أقوى أضلاع المثلث وتقع فى قاعدته لتثبت من أركانه، إذ إن رأس المال يمكن اقتراضه إذا تآكل أو استعواضه بشركاء جدد، كما أن الآلات وأدوات الإنتاج يمكن شراؤها واستبدالها وتحديثها من الأسواق المفتوحة دون حدود، أما الكتيبة العمالية فهى رأس المال البشرى الفعال فى أى مؤسسة صناعية وفى حسن اقتنائها وتطويرها تتقدم المنشأة الصناعية، إذ إن العامل هو أساس منظومة الجودة والتطوير والإبداع بل حماية المؤسسة نفسها من الأخطار الخارجية، حيث يتحول عمالها إلى حماة لها فى مواجهة أى اعتداء عليها باعتبارهم أصحاب حق أصيل فى هذه المؤسسة وعكس هذا أيضا صحيح من أن فى إهمال رأس المال البشرى تراجعا لمنظومة الجودة والتطور والإبداع بل تردى المنظومة الأمنية من داخل المؤسسة قبل أن تكون من خارجها.

وقد يتصور البعض أن المسيرة الاقتصادية للمنشأة الصناعية والهادفة إلى زيادة الإنتاج كمًا وخفض التكاليف نوعا ستصل فى مرحلة من مراحلها إلى وجود تعارض بين زيادة دخول العمال والعمل على خفض التكلفة، وقد يُبرر ذلك على سبيل الخطأ أو محدودية النظرة المستقبلية إلى أن إنتاجية العامل ثابتة مما لا يوجد مبرر لزيادة دخله أو رفع الأجر المقابل لناتج العمل باعتبار أن التكلفة والعائد هى محك التقييم.

إلا أن هذه الرؤية الحسابية القاصرة قد يقع فيها رئيس المؤسسة إذا كان محاسبا يتعامل مع الأرقام دون الخوض فى مدلولها الصناعى، أما الكتيبة الصناعية التى يقودها رجل صناعة فإن الرؤية ستكون مختلفة، ونحن نسلم دونما اختلاف فى الرأى فى أن التكلفة والعائد يجب أن تظل معادلتهما الحسابية متوازنة ومساحة الاختلاف فى الرأى تكمن فى أن أداء العامل قابل للزيادة فى الأداء والقيمة كلما ارتفعت إمكانياته الفنية درجة أو درجات على سلم المهارات الفنية وقيمة العمليات الصناعية الموكولة له. فمن غير المنطقى أن يتصور أن عاملا فنيا التحق بمؤسسة صناعية عن عمر 17 عاما وأُهّل فيها ليمارس عملية إنتاجية محددة مثل عملية لحام أو كبس لقطعة معدنية أن يظل يمارس العمل نفسه حتى يصل عمره إلى 45 عاما دون زيادة إمكانياته عن طريق الدخول فى الاستعانة بآلات إنتاجية عالية التقنية والإنتاجية.

وبالقطع فإن هذه الحالة -إن وجدت- فإن معناها الأوحد أن هناك خللا كبيرا فى سياسة تنمية الموارد البشرية فى هذه المؤسسة، بل إن الأمر موضع شك كبير فى أن هذه المنشأة الصناعية ستستمر موجودة على الساحة الصناعية لحين وصول هذا العامل لسن الأربعين.

ويؤمن خبراء التنمية البشرية بأن دورهم الرئيسى فى إنجاح أى منشأة صناعية هو أن يقوموا بدورين متكاملين يتصلان ببعضهما اتصالا عضويا ينحصر شقه الأول فى الحصول للمنشأة على أفضل العناصر البشرية التى تحتاج إليها بالتكلفة المناسبة، وينحصر الشق الثانى فى المحافظة على تفوق وتنمية رأس المال البشرى الذى تقتنيه كل مؤسسة وتفتخر به بحيث تطول دورة حياة هذا العنصر البشرى أكثر ما يمكن مع الحفاظ على تفوق الفرد من ناحية وتوفير الدخل المرضى له طوال فترة حياته الوظيفية مع تحقيق ما يسمى بسعادة العامل فى مكان عمله وبسببه.

هذا الأمر لا تستطيع أى منشأة صناعية أن تصل إليه إلا بالتدريب المستمر لكل فرد فى المؤسسة طوال فترة حياته الوظيفية، كما أن التدريب المستمر للفرد تأمين لمستقبل المؤسسة.

بقى أن نؤكد أن قضية الإنتاج والارتقاء بمستوى الأيدى العاملة حفاظا على رأس المال البشرى لقوى الشعب العاملة هى أمر له أولوية متقدمة فى منظومة العمل الوطنى تحقيقا لمصالح الدولة العليا، كما أن اتحاد مصالح أصحاب الأعمال والصناعة بياقاتهم البيضاء وعمالهم بياقاتهم الزرقاء كان ويظل المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية المرتقبة التى تستهدفها البلاد حاليا، وفى هدير آلاتهم وجودة إنتاجهم المعبر الرئيسى لمصر على طريق الرخاء.

مصر ستنهض بشعبها وكثافتها السكانية التى نرجو لها أن تتحول إلى طاقة إنتاجية داعمة للاقتصاد ومحققة لطموحات الفرد والمجتمع والدولة.

تحية إعزاز وتقدير لعمال مصر فى عيدهم، أول المنظومة والقاعدة التى يرتكز عليها سوق العمل فى شكله الهرمى والذين كانوا وسيظلون فى أول الصفوف للذود عن الوطن متى دعا الداعى، وهنيئا لمصر بعمالها الأوفياء.

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى
www.naderriad.com

برنامج المكافآت

BM REWARDS CLUB

- يتم احتســـاب نقاط مكافآت عن كل عملية شـــراء منفذة محلياً ودولياً ببطاقات بنك مصــر المحددة بالبرنامج اعتباراً من الأول من يونيو ٢٠١٨
- النقاط المكتســـبة يمكن استعاضة قيمتها بالعديد من الوسائل:
  - السفر حول العالم (تذاكر طيران - فنادق - تأجير سيارات)
  - قسائم شراء إلكترونية
  - الحصول على منتجات مميزة من خلال زيارة الموقع الإلكترونى لبرنامج المكافآت
  - شحن التليفون المحمول
  - يمكن تحويل النقاط الخـاصة ببرنامج المكافـآت إلى أي من برامج مكافآت الجهات الأخرى المُحددة بالبرنامج
- للتسجيل وإدارة النقـــاط يرجـى زيارة الموقـع الإلكترونى: www.bmrewardsclub.com



استخدم بطاقتك..
وتمتع بالمزايا

*تطبق الشروط والأحكام




























وفر وقتك وإدفع مخالفاتك

من شباك واحد في نيابات المرور إدفع مخالفاتك من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني وإستلم فوراً شهادة مخالفاتك



Powered by





